

رقابة مدى الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة دليل إرشادي للأجهزة العليا للرقابة



جدول المحتويات

| | |
|----|--|
| 4 | الاختصارات |
| 6 | نبذة عن هذا الدليل الإرشادي |
| 8 | الجزء الأول - خطة الأمم المتحدة 2030 وأهداف التنمية المستدامة |
| 8 | مقدمة حول خطة الأمم المتحدة 2030 |
| 8 | نظرة عامة |
| 9 | الأصول |
| 10 | أهداف التنمية المستدامة |
| 10 | نظرة عامة |
| 11 | الهيكل: خطة التنمية العالمية |
| 12 | النطاق خطة شاملة ومتكاملة |
| 12 | النهج: البناء على الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية |
| 13 | مبادئ التنفيذ |
| 15 | التنفيذ على مستوى الدولة |
| 15 | نظرة عامة |
| 16 | الوعي العام |
| 16 | منهجيات الأطراف ذوي العلاقة المتعددين |
| 17 | التكيف حسب السياقات المحلية |
| 19 | تماسك السياسة: التكامل والتنسيق |
| 23 | إعداد الموازنة |
| 24 | المتابعة والرصد والمراجعة |
| 24 | نظرة عامة |
| 24 | إطار المراجعة |
| 25 | المنتدى السياسي رفيع المستوى والمراجعات على المستوى العالمي |
| 27 | البيانات ورصد التقدم |
| 33 | الجزء 2 - ارتباط الأجهزة العليا للرقابة وأهداف التنمية المستدامة |
| 33 | قيم ومزايا تعامل الأجهزة العليا للرقابة مع أهداف التنمية المستدامة |
| 34 | النتائج — من منظور المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية 12 |
| 36 | ما الاختلاف الناتج عن رقابة أهداف التنمية المستدامة؟ |
| 37 | خارطة طريق ارتباط الجهاز الأعلى للرقابة مع أهداف التنمية المستدامة |
| 39 | الجزء 3 - رقابة الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة |
| 39 | موضوع الرقابة: مدى الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة |
| 39 | منهجيات مجموع الحكومة |
| 42 | رقابة مدى الاستعداد لتنفيذ خطة 2030 |



| | |
|----------|---|
| 42..... | الإعداد للمهام الرقابية |
| 44..... | التخطيط لرقابة الاستعداد |
| 44..... | تحديد الجدول الزمني |
| 47..... | فهم خطة 2030 |
| 52..... | تطوير نطاق عملية الرقابة |
| 52..... | وضع مصفوفة التخطيط للرقابة |
| 57..... | وضع آليات جمع البيانات وتحليلها |
| 57..... | استكمال خطة الرقابة |
| 58..... | إجراء الرقابة على الاستعداد |
| 62..... | اعداد تقارير نتائج عملية الرقابة وتداولها |
| 63..... | المتابعة |
| 64 | المسرد |



| | |
|---|---|
| AAAA: Addis Ababa Action Agenda | AAAA: خطة أديس أبابا |
| AFROSAI-E: Organisation of Supreme Audit Institutions in English speaking Africa | AFROSAI-E: المنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية الناطقة بالإنجليزية |
| ARABOSAI: Arab Organisation of Supreme Audit Institutions | ARABOSAI: المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة |
| ASOSAI: Asian Organisation of Supreme Audit Institutions | ASOSAI: المنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة |
| BPK: Badan Pemeriksa Keuangan (Audit Board of the Republic of Indonesia) | BPK: هيئة الرقابة بجمهورية إندونيسيا (Badan Pemeriksa Keuangan) |
| CAROSAI: Caribbean Organisation of Supreme Audit Institutions | CAROSAI: منظمة الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة |
| CCAF-FCVI: Canadian Comprehensive Audit Foundation | CCAF-FCVI: المؤسسة الكندية للرقابة الشاملة |
| CREFIAP: Organisation of French Speaking SAIs in Africa | CREFIAP: المنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية الناطقة بالفرنسية |
| CSOs: Civil Society Organisations | CSOs: منظمات المجتمع المدني |
| DPADM: Division of Public Administration and Development Management | DPADM: قسم الإدارة العامة وإدارة التنمية |
| DSD: Division for Sustainable Development | DSD: قسم التنمية المستدامة |
| ECOSOC: United Nations Economic and Social Council | ECOSOC: المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة |
| EUROSAI: European Organisation of Supreme Audit Institutions | EUROSAI: المنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة |
| GAIN: Global Anti-Corruption Initiative | GAIN: المبادرة العالمية لمكافحة الفساد |
| GAO: Government Accountability Office | GAO: مكتب المساءلة الحكومي |
| HLPF: High Level Political Forum | HLPF: المنتدى السياسي رفيع المستوى |
| IAEG-SDGs: Inter-Agency and Expert Group on SDG Indicators | IAEG-SDGs: فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة |
| IBP: International Budgetary Partnership | IBP: شراكة الموازنة الدولية |
| ICESDF: Intergovernmental Committee of Experts on Sustainable Development Financing | ICESDF: لجنة الخبراء المشتركة بين الحكومات المعنية بتمويل التنمية المستدامة |
| ICT: Information and Communications Technology | ICT: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات |
| IDI: INTOSAI Development Initiative | IDI: مبادرة تنمية الأنثوساي |
| IFF: Illicit Financial Flows | IFF: التدفقات المالية غير المشروعة |
| INTOSAI: International Organisation of Supreme Audit Institutions | INTOSAI: المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة |
| ISSAI: International Standards of Supreme Audit Institutions | ISSAI: المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة |
| KSC: Knowledge Sharing Committee | KSC: لجنة تشارك المعلومات |
| MDA: Ministries, Departments and Agencies | MDA: الوزارات والأقسام والمؤسسات |
| MDGs: Millennium Development Goals | MDGs: الأهداف الإنمائية الألفية |
| NSO: National Statistics Organization | NSO: مكتب الإحصاءات الوطني |
| ODA: Official Development Assistance | ODA: المساعدة الإنمائية الرسمية |
| OECD: Organisation for Economic Cooperation and Development | OECD: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية |
| PA: Performance Audit | PA: رقابة الأداء |
| PASAI: Pacific Organisation of Supreme Audit Institutions | PASAI: منظمة المحيط الهادي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة |



| | |
|--|--|
| SAI: Supreme Audit Institution | SAI: الجهاز الأعلى للرقابة |
| SDGs: Sustainable Development Goals | SDGs: أهداف التنمية المستدامة |
| SDSN: Sustainable Development Solutions Network | SDSN: شبكة حلول التنمية المستدامة |
| SSMF: SAI Strategic Management Framework | SSMF: إطار الإدارة الاستراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة |
| UN: United Nations | UN: منظمة الأمم المتحدة |
| UNDESA: United Nations Department of Economic and Social Affairs | UNDESA: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة |
| UNDG: United Nations Development Group | UNDG: مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية |
| UNDP: United Nations Development Programme | UNDP: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي |
| UNITAR: United Nations Institute for Training And Research | UNITAR: معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث |
| VNR: Voluntary National Reviews | VNR: المراجعات الوطنية الطوعية |
| WoG: Whole of Government | WoG: منهجيات مجموع الحكومة |



نبذة عن هذا الدليل الإرشادي

الهدف - لماذا كتبنا هذا الدليل الإرشادي؟

يوفر هذا الدليل الإرشادي توجيه حول "كيف" تستخدم فرق الرقابة في الجهاز الأعلى للرقابة منهج مجموع الحكومة في التخطيط لمهام رقابة الأداء وفقاً للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على مدى استعداد الحكومة لتنفيذ خطة 2030 وتنفيذها وإعداد التقارير حولها. وهذا المنهج يتصل كذلك بالمهام الرقابية للجهاز الأعلى للرقابة على الخطوات الأولى التي اتخذتها الحكومة لتنفيذ خطة 2030.

التنمية المستدامة. ويوفر هذا الدليل الإرشادي توجيهاً حول كيفية استخدام نهجاً يشمل مجموع الحكومة عبر عملية رقابة الأداء القائمة على المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لمعرفة مدى الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. بينما لا يقدم الدليل الإرشادي توجيهاً بخصوص التنفيذ الرقابي لأهداف التنمية المستدامة، فُيُمكننا الاستفادة من نموذج الرقابة ومنهجيات مجموع الحكومة في رقابة كل من الإجراءات المبكرة لخطة 2030 وتنفيذها.

المستخدمون المستهدفون - لمن كتب هذا الدليل الإرشادي؟

يُمكن لإدارة الجهاز الأعلى للرقابة والعاملين به والأطراف ذات العلاقة استخدام أول جزأين من الدليل الإرشادي لفهم خطة 2030 ودور الأجهزة العليا للرقابة فيما يتعلق بالخطة. ويوفر الجزء الثاني الذي يتناول دور الأجهزة العليا للرقابة توجيهاً حول الاعتبارات الاستراتيجية لارتباط طويل الأمد بمراقبة خطة 2030. ويُمكن لإدارة الجهاز الأعلى للرقابة استخدام ذلك في اتخاذ قرار بشأن الاستراتيجية التي سينتهجونها لمراقبة أهداف التنمية المستدامة.

يتضمن الجزء الثالث توجيهاً مفصلاً محدداً، وهو مكتوب بصفة أساسية من وجهة نظر فريق رقابة الجهاز الأعلى للرقابة. وجدير بالذكر أنه موجّه لفرق الرقابة على الجهاز الأعلى للرقابة التي تراقب أهداف التنمية المستدامة للمرة الأولى. وجميع من يبحثون عن معرفة مدى الاستعداد للرقابة، ومن المرجح أن يطبق هذا نهجاً شاملاً لمجموع الحكومة والمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لرقابة الأداء في مثل هذه المهمات الرقابية. ويهدف هذا الدليل الإرشادي إلى خدمة مراقبي الأداء بتوفير بعض من الخبرات في هذا النوع من الرقابة. حيث تُعد القدرة على إجراء رقابة الأداء مطلباً أساسياً

اشتركت كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في التزامها بأهداف التنمية المستدامة في سبتمبر 2015. وورد في وثيقة الدول أعضاء بالأمم المتحدة حول أهداف التنمية المستدامة التي تحمل عنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" ما يلي: "تحمل حكوماتنا المسؤولية الرئيسية عن أنشطة المتابعة والاستعراض، على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة".

استجاب مجتمع الانتوساي لهذه التنمية بتضمين أهداف التنمية المستدامة في أولويات الانتوساي الشاملة لتحقيق أهدافها لعام 2017-2022. وتتناول الأولوية الشاملة الثانية المساهمة في متابعة أهداف التنمية المستدامة ومراجعتها في إطار الجهود التي تبذلها كل دولة بخصوص التنمية المستدامة المحددة والصلاحيات الفردية للأجهزة العليا للرقابة.

وافق بيان أبو ظبي في المؤتمر الدولي الثاني والعشرين للأجهزة العليا للرقابة في ديسمبر 2016 على مساهمة خطة 2030 للتنمية المستدامة في إجراء رقابة مستقلة وذات مغزى.

انطلاقاً من الهدف الإستراتيجي للانتوساي وصلاحيته لدعم الأجهزة العليا للرقابة في تحسين الأداء والقدرات، أطلقت مبادرة تنمية الانتوساي برنامج تنمية قدرات شامل وأهداف تنموية مستدامة للرقابة. ويعد هذا البرنامج شراكة مع لجنة تشارك المعرفة بالانتوساي ومناطق الانتوساي وشعبة الأجهزة العامة والحكومة الرقمية في إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

ورد ذكر هذا البرنامج أيضاً في خطة الانتوساي الإستراتيجية 2017-2022. ويكمن الهدف الأساسي من البرنامج في المساهمة في الجهود التي تبذلها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي تتمثل في دعم الأجهزة العليا للرقابة في إجراء رقابة الأداء مرتفعة المستوى على مدى الاستعداد لتنفيذ خطة 2030، ما يؤدي إلى المساهمة في القيمة والمزايا التي تصل المواطنين.

يُعد هذا الدليل الإرشادي أحد المواد التي يتم تسليمها بموجب البرنامج. وهو أحد وسائل تقديم دعم إلى الأجهزة العليا للرقابة التي قررت إجراء رقابة الأداء على مدى الاستعداد لتنفيذ أهداف

لتنفيذ العملية الرقابية المقترحة في هذا الدليل الإرشادي. ولا تتوفر هنا أساسيات رقابة الأداء. ومن أجل هذه الغاية، يُمكن للقارئ الرجوع إلى المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 300 و3000 و3100 و3200 وكُتيب تنفيذ المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بمبادرة تنمية الانتوساي حول رقابة الأداء.

تم استخدام هذا الدليل الإرشادي كذلك لدعم مبادرة تنمية الانتوساي لإجراء رقابة تعاونية حول مدى الاستعداد.

ويُمكن أيضاً لمناطق الانتوساي أن تستخدم الدليل الإرشادي لتسهيل المهمات الرقابية التعاونية حول مدى الاستعداد التي يجريها أعضاء الأجهزة العليا للرقابة.

طريقة استخدام الدليل الإرشادي

هذا الدليل مُقسّم إلى ثلاثة أجزاء رئيسية. ويرتبط كل جزء بالجزء الذي يليه. ويتوقع كل جزء كذلك ويسعى للإجابة عن الأسئلة المحددة التي قد تكون لدى الجهاز الأعلى للرقابة الذي يجري رقابة الاستعداد.

يتناول الجزء الأول توضيحاً لخطة الأمم المتحدة 2030 وأهداف التنمية المستدامة ومدى اختلافها عن الأهداف الإنمائية للألفية، ويقدم هيكلاً مقترحاً لتنفيذه في الأمم المتحدة وعلى مستوى الدول.

يوضح الجزء الثاني دور الأجهزة العليا للرقابة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في دولها من منظور إطار عمل الإدارة الإستراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة. ويربط أيضاً أهداف التنمية

المستدامة بإطار عمل القيمة والمزايا المنصوص عليها في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 12. وقد حاولنا في الجزء الثاني معرفة ما إذا كانت رقابة أهداف التنمية المستدامة ستتطلب وجود نهج رقابي مختلف أم لا. وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما الفرق الذي تراه؟ توفر خريطة الطريق لارتباط الجهاز الأعلى للرقابة توجيهها حول الاعتبارات الإستراتيجية لتنفيذ ارتباط الجهاز الأعلى للرقابة طويل الأجل بأهداف التنمية المستدامة والدعم الذي يُمكن للجهات التابعة للانتوساي والأطراف ذات العلاقة توفيره للأجهزة العليا للرقابة بهذا الصدد.

ويتناول الجزء الثالث نموذج الرقابة الذي اقترحه الدليل الإرشادي لإجراء رقابة أداء لمدى الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويُمكن تطبيق النموذج على الخطة بأكملها أو على هدف أو غاية بعينها.

بينما يناقش الدليل الإرشادي الحالي منهجيات مجموع الحكومة بشكل أساسي في سياق الاستعداد، فنعتقد أن النموذج سيكون متصلاً أيضاً بالأجهزة العليا للرقابة التي تفحص التنفيذ المبكر.

وفي حين أن النموذج ينطبق على الخطة بأكملها أو على هدف أو غاية، إلا أننا نوصي الأجهزة العليا للرقابة في مرحلة الاستعداد أن تنظر بشكل أشمل في الخطة بأكملها. وهذا يساعد الأجهزة العليا للرقابة أيضاً على التوصل إلى وجهة نظر طويلة الأجل لارتباطها مع أهداف التنمية المستدامة.

ويأخذ الجزء الثالث القارئ لمتابعة كل خطوة في رقابة الأداء على مدى الاستعداد القائمة على المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. (فهم خطة 2030 والتخطيط وإجراء المهمات وإعداد التقارير والمتابعة وضمان الجودة). تدخل احتياجات التوثيق والتواصل واعتبارات الارتباط مع الأطراف ذات العلاقة ضمن المتطلبات الشاملة في كل مراحل الرقابة.

نقترح أن يتم استخدام هذا الدليل الإرشادي باعتباره نقطة اتصال لتوفير مواد مكثفة في المواضيع المختلفة. على سبيل المثال، يُمكن للقارئ استخدام الروابط المتوفرة في هذا الفصل في خطة الأمم المتحدة 2030 للوصول إلى المعلومات المكثفة المتوفرة حول أهداف التنمية المستدامة. وبالمثل، يُمكن الحصول على الدليل الإرشادي والنماذج والمعايير المرتبطة برقابة الأداء من خلال الروابط المتوفرة في الجزء الثالث.

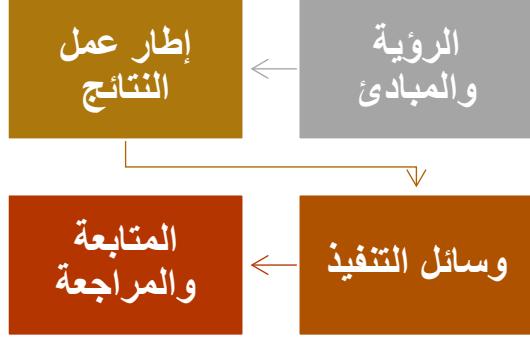
من كتب هذا الدليل الإرشادي؟

كتب هذا الدليل الإرشادي فريق من المستشارين ذوي الخبرة والتجارب في أهداف التنمية المستدامة ورقابة الأداء وخطط



الجزء الأول - خطة الأمم المتحدة 2030 وأهداف التنمية المستدامة

يركز هذا الجزء على خطة 2030 للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة التي تُعد محور اهتمام رقابة الأداء على مدى الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبصفتك مراقبًا، سيساعدك هذا الجزء على فهم خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالعناصر التالية.



يقدم الجزء الأول خطة 2030 ويناقش أصول إطار العمل هذا للتنمية المستدامة. بينما يناقش الجزء الثاني السمات الأساسية للخطة ويقدم نظرة عامة على أهداف التنمية المستدامة، كما يقدم المبادئ الأساسية التي توجه تنفيذ الأهداف. ويتناول الفصل الثالث التنفيذ على مستوى الدولة بالتفصيل، ويسلط الضوء على أهمية دمج أهداف التنمية المستدامة في الإستراتيجيات التنموية الوطنية وتطوير دمج السياسات وتماسكها. وفي النهاية، يوضح الجزء الرابع إطار عمل المتابعة والمراجعة.

مقدمة حول خطة الأمم المتحدة 2030 نظرة عامة

في سبتمبر 2015 بقرعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، تبنى رؤساء الدول والحكومات خطة 2030 للتنمية المستدامة¹. تقدم خطة 2030 إطار عمل للإجراءات المشتركة "للأشخاص والأرض والازدهار" حتى تنفذها جميع الدول والأطراف ذات العلاقة ضمن شراكة تعاونية. وهي خطة متكاملة للإجراءات تتضمن أربعة أجزاء رئيسية: (1) الرؤية والمبادئ لتحويل عالمنا كما هو موضح في البيان، (2) إطار عمل النتائج لأهداف التنمية

الانتوساي ومنهجيات مجموع الحكومة، والرقابة على المساواة بين الجنسين. ونود انتهاز هذه الفرصة لشكر المنظمات التالية على المشاركة في كتابة المسودة بالتعاون مع مبادرة تنمية الانتوساي.

1. الجهاز الأعلى للرقابة في البرازيل
2. الجهاز الأعلى للرقابة في الهند
3. الجهاز الأعلى للرقابة في إندونيسيا
4. الجهاز الأعلى للرقابة في الإمارات
5. مكتب المساءلة الحكومي الأمريكي
6. أمانة الباساي
7. إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية
8. المؤسسة الكندية للرقابة الشاملة

العملية المتبعة في تطوير الإصدار الأول

تلقى فريق تنمية المنتجات تعليقاتًا جيدًا جدًا على المسودة الأولى التي وضعها. وتم تطبيق هذه التعليقات بشكل كبير في إصدار المسودة 0 التي تم نشرها في بوابة مجتمع مبادرة تنمية الانتوساي ولجنة تبادل المعلومات وخدمات المعرفة لرقابة أهداف التنمية المستدامة، وذلك من أجل الحصول على تعليقات عامة خلال المؤتمر الدولي للأجهزة العليا للرقابة (الانتوساي) في ديسمبر 2016. وبجانب الأشخاص الموجودين في مجتمع الانتوساي، تلقينا أيضًا تعليقات من الأطراف الخارجية ذات العلاقة مثل البنك الدولي وشراكة الموازنة الدولية (IBP). وعقد فريق مصغر من مبادرة تنمية الانتوساي وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب المساءلة الحكومي لقاءً في يناير 2017 للنظر في أمر التعليقات التي تلقاها وإنهاء الدليل الإرشادي والعمل على توضيح رقابة الأداء على مدى الاستعداد القائمة على المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وذلك باستخدام منهجيات مجموع الحكومة. وتم استخدام المسودة المعدلة بشكل مكثف في دعم الأجهزة العليا للرقابة لإجراء رقابة الأداء على مدى الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي أثناء ذلك، وافق مجلس مبادرة تنمية الانتوساي على بروتوكول لضمان جودة البضائع العامة العالمية الخاصة بمبادرة تنمية الانتوساي في نوفمبر 2017. وفي إطار الالتزام بمتطلبات البروتوكول، تم تحديث هذا الدليل الإرشادي ونشره في شكل الإصدار 0.

¹ متوفر على:

<https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld>

المستدامة العالمية، (3) وسائل التنفيذ والشراكة العالمية، (4) المتابعة والمراجعة.

الرؤية

تتكامل خطة 2030 بطريقة متوازنة مع خمسة مكونات للتنمية المستدامة، وهي: الأشخاص والأرض والازدهار والسلام والشراكة. وتهدف إلى الوصول إلى عالم عادل يتسم بالمساواة والشمولية ويعطي الحقوق لأصحابها. وتلتزم جميع الأطراف ذات العلاقة بالعمل معاً لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، وتحقيق الفائدة للجميع بما في ذلك النساء والأطفال والشباب والأجيال المقبلة، بما يضمن عدم إغفال أحد.

تتبنى الخطة التنمية المستدامة بصفتها المبدأ المنظم للتعاون الدولي، ودمج التنمية الاقتصادية والدمج الاجتماعي والاستدامة البيئية (شبكة حلول التنمية المستدامة 2015). وتسعى الخطة كذلك لتحقيق جميع حقوق الإنسان (التمهيد A/Res/70/1) ويستند في أساسه إلى ميثاق الأمم المتحدة والبيان العالمي لحقوق الإنسان ومعهادات حقوق الإنسان الدولية والمواثيق الأخرى، بما في ذلك بيان الحق في التنمية (الفقرة 10 A/Res/70/1). وتؤكد على مسؤوليات جميع الدول المعنية في احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وحمايتها وتعزيزها، بدون تمييز من أي نوع (الفقرة 19 A/Res/70/1).

إطار عمل النتائج

تتضمن الخطة 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، ما يضع أهدافاً كمية وكيفية للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لتحقيق التنمية بحلول عام 2030 (انظر القسم 2). وتفترض الخطة أن جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لها نفس الأهمية، فليس هناك تسلسل أو تفوق بين الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة.

تعمل الأهداف المائة وتسعة وستون على فصل أهداف التنمية المستدامة بشكل أكبر. وهذه الأهداف "عالمية بطبيعتها وقابلة للتطبيق على الصعيد العالمي، وتراعي الحقائق الوطنية المختلفة والقدرات ومستويات التنمية واحترام السياسات والأولويات الوطنية" (الفقرة 55 A/Res/70/1). ويُمكن لكل حكومة وضع أهدافها الوطنية وفق الظروف الوطنية، وسوف تقرر كيف تقوم بدمج هذه الأهداف العالمية في عمليات التخطيط الوطنية والسياسات والإستراتيجيات.

وسائل التنفيذ

يتطلب مقياس الخطة الجديدة وأهدافها دمج شركاء جدد وجميع الأطراف ذات العلاقة في شراكة عالمية نشطة تجمع معاً الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظمة الأمم المتحدة والأطراف الفعالة الأخرى مثل البرلمانات الوطنية والسلطات الإقليمية والمحلية والمجموعات الأكاديمية والمتطوعين وغير ذلك.

يُقصد بالخطة 2030 التنفيذ بالارتباط مع "الموارد العامة المحلية، والشركات والتمويلات الخاصة الدولية والمحلية، والتعاون التنموي العالمي، والتجارة العالمية كمحفز على التنمية، والدين وتحمل أعباء الدين، ومعالجة مشاكل النظام ورصد ومتابعة كل من العلوم والتكنولوجيا والابتكارات وبناء القدرات والبيانات" (الفقرة 62 A/Res/70/1).

المتابعة والمراجعة

عبارة عن مجموعة من المؤشرات وإطار عمل للرصد بصطحب الأهداف. تلتزم الدول بالعمل على المتابعة والمراجعة المنتظمة لتنفيذ الخطة، وذلك لزيادة التنفيذ إلى أقصى حد وتتبع تقدمه لضمان عدم إغفال أحد (الفقرة 72 A/Res/70/1). وسوف يعزز هذا من مساءلة المواطنين ودعم التعاون الدولي والتعلم المشترك وتعزيزهما (الفقرة 73 A/Res/70/1). سيتم توجيه عمليتي المتابعة والمراجعة من خلال مبادئ محددة تم إدراجها في الخطة.

يتم تحديد إطار عمل المؤشرات العالمية من خلال فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، الذي قدّم توصياته إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في مارس 2016. وستقوم الدول الأعضاء باستكمال هذه المؤشرات العالمية باستخدام مؤشرات من المستوى الوطني والإقليمي (الفقرة 75 A/Res/70/1) (انظر القسم 4).

الأصول

ظهرت الخطة العالمية والشاملة 2030 من دمج عمليتين: الأهداف الإنمائية للألفية وإطار عمل التنمية المستدامة (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث 2016).

- تم تبني الأهداف الإنمائية للألفية عام 2002 وانتهت صياغتها في 2015. وتركز هذه الأهداف على التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر. ووفرت هذه الأهداف للمرة الأولى إطار عمل عالمي للنتائج قائم على الأهداف لخدمة السياسات التنموية، ويتمحور حول

إطلاق المفاوضات اللاحقة لعام 2015 التي بلغت ذروتها في قمة رؤساء الدول في سبتمبر 2015 التي تم فيها اعتماد خطة 2030.

أهداف التنمية المستدامة نظرة عامة

تُعد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي ستبدأ من يناير 2016 إلى 2030 مكونًا أساسيًا في خطة 2030 للتنمية المستدامة. وتمثل هذه الأهداف إطار عمل لنتائج شاملة تغطي 16 منطقة موضوعية في جميع أبعاد التنمية المستدامة بالإضافة إلى الشراكة العالمية ووسائل التنفيذ (الهدف 17).

تتوفر الأهداف السبعة عشر والأهداف المائة وتسعة وستون التي تفصل أهداف التنمية المستدامة بشكل أكبر على <https://sustainabledevelopment.un.org/?menu=1300> تم ترتيب الأهداف الموضوعية باستخدام الأرقام، بينما تم ترتيب الأهداف الأخرى باستخدام الحروف للإشارة إلى وسائل التنفيذ (الموارد والقدرات اللازمة لتحقيق الأهداف).

ثمانية أهداف. وقد حققت الكثير من الدول تقدمًا كبيرًا تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية² ولكن لم يتم تحقيق الكثير من الأهداف، وكانت هناك حاجة لبذل مجهودات إضافية للوصول بالتنمية لما بعد 2015.

- تم تقديم مفهوم التنمية المستدامة في قمة ريو عام 1992. رغم أن مفهوم التنمية المستدامة كان يشمل في البداية ثلاثة أبعاد (اجتماعية واقتصادية وبيئية)، إلا أن النقاشات والمتابعة التي تخللت مفاوضات التنمية المستدامة أكدت بشكل كبير على البعد البيئي. وكانت إحدى أهم النتائج الكبرى التي تمخض عنها مؤتمر الأمم المتحدة عام 2012 حول التنمية المستدامة (ريو 20+) هي إطلاق عملية تحت قيادة الحكومة لإنشاء مجموعة من الأهداف العالمية لاستهداف التقدم في التنمية المستدامة ورصده بشكل أفضل.

تقابلت هاتان العمليتان في الحدث الخاص بالجمعية العامة الذي عُقد في سبتمبر 2013. وتعرفت الدول الأعضاء على الرابط الجوهري بين القضاء على الفقر والتنمية المستدامة، ومن ثم وافقت على وضع مجموعة من الأهداف. ووافقوا أيضًا على

وفيات الأمهات بمقدار 45%، وانخفضت العدوى بفيروس نقص المناعة المكتسبة (HIV) بمقدار 1.4 مليون حالة، وانخفضت نسبة احتمالية وفاة الأطفال الأقل من 5 أعوام بحوالي 50%.

² على سبيل المثال، وفق الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة 2015 ([http://www.un.org/millenniumgoals/2015_MDG_Report/pdf/MDG%202015%20rev%20\(July%201\).pdf](http://www.un.org/millenniumgoals/2015_MDG_Report/pdf/MDG%202015%20rev%20(July%201).pdf))، انخفضت نسبة

الشكل 1. نظرة عامة على أهداف التنمية المستدامة



المصدر: منصة معارف التنمية المستدامة (<https://sustainabledevelopment.un.org/>)

الشكل 2 هيكل خطة 2030



المصدر: معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث (2016)

تم إنشاء أهداف التنمية المستدامة وفق الخبرة في الأهداف الإنمائية للألفية، لكنها تتضمن تغييرًا كبيرًا مقارنة بإطار عمل النتائج العالمية السابقة. وترتبط هذه التغيرات بالطموح والنطاق والهيكل ونهج الخطة الجديد بالإضافة إلى المبادئ الرئيسية التي تؤدي إلى التنفيذ على مستوى الدولة.

الهيكل: خطة التنمية العالمية

تتطرق خطة 2030 إلى ما هو أبعد من التخطيط القائم على الأهداف ووضع إطار عمل النتائج. فيشتمل على أهداف التنمية المستدامة، سواء الأهداف والغايات، بالإضافة إلى رؤية التنمية المستدامة ومبادئها، وإستراتيجية التنفيذ وإطار عمل المتابعة والمراجعة.³

الشكل 3 خطة 2030 العالمية والمتكاملة



المصدر: التقرير التجميعي بالجمعية العامة للأمم المتحدة
(A/69/700, 4) ديسمبر 2014)

النهج: البناء على الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية

رغم إتمام إنجازات ضخمة للكثير من الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن التقدم ليس متوازنًا بين المناطق والدول (BPK 2016, 8). وتم وضع أهداف التنمية المستدامة وفق الدروس المستفادة خلال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، لكنها تعالج بعض أهم المخاوف المرتبطة بها: (1) الحاجة إلى الاعتراف بأن مشاكل التنمية المعقدة تظهر بأنماط مختلفة في الدول بمستويات مختلفة من التنمية، (2) الحاجة إلى تتبع تقدم المجموعات المختلفة والتركيز على المجموعات الأكثر ضعفًا، (3) الحاجة إلى مراعاة الطبيعة متعددة الأبعاد لمشاكل التنمية وارتباطها المشترك بالأهداف المختلفة. يوضح الشكل 4 كيف تعزز أهداف التنمية المستدامة وتوسع من إطار عمل النتائج للأهداف الإنمائية للألفية.

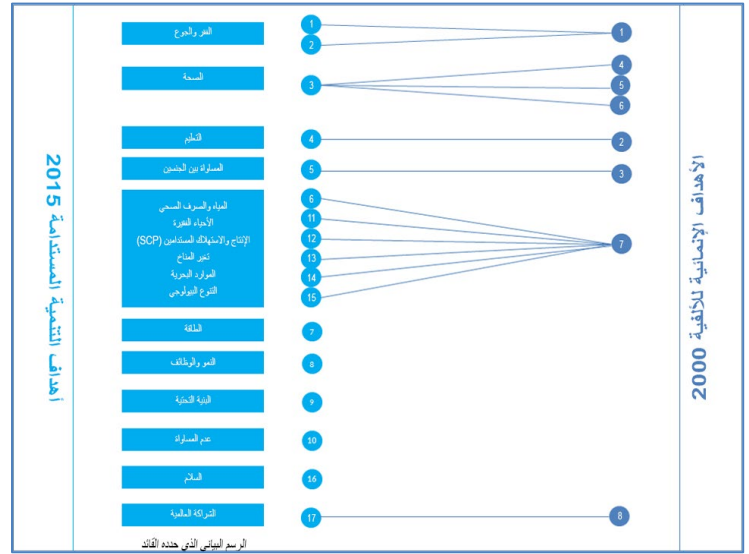
النطاق خطة شاملة ومتكاملة

يُعد نطاق خطة 2030 شاملاً ويسعى نحو تحقيق نهج متكامل. ويغطي مجالات الأهداف السبعة عشر ويقترح خطة عمل متكاملة بحلول اقتصادية وبيئية واجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة (الفقرة 82, A/67/700). ومن المتوقع أن يتم تنفيذ الخطة عبر شراكة تعاونية.

وتقترح الخطة إنشاء نهج شامل لاستراتيجيات التنمية للتوصل إلى جميع أبعاد التنمية المستدامة بطريقة متوازنة ومتكاملة (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث 2016). وتقوم الخطة الجديدة على خمسة مواضيع رئيسية (التمهيد A/70/1) - الشعوب والأرض والازدهار والسلام والشراكة.

- **الشعوب:** تلتزم أهداف التنمية المستدامة بالقضاء على الفقر والجوع بجميع الأشكال، وتدعو نحو الحرص على استمتاع كافة الشعوب بإمكانية وصول عالمية إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية الأساسية.
- **الأرض:** لحماية الأرض من الانحدار، بما في ذلك استدامة الإنتاج والاستهلاك والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والإجراءات المتبعة ضد التغير المناخي.
- **الازدهار:** التأكد أن جميع الأشخاص يستمتعون بالازدهار، وأن النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي والاجتماعي يتناغمان مع الأنماط الشمولية المستدامة للإنتاج والاستهلاك.
- **السلام:** تلتزم أهداف التنمية المستدامة بتعزيز السلام للمجتمعات العادلة الشاملة التي تعتمد على المؤسسات الخاضعة للمساءلة في جميع المستويات.
- **الشراكة:** سيتم نقل الوسيلة اللازمة لتنفيذ الخطة عبر شراكة عالمية متجددة بمشاركة جميع الدول والأطراف ذات العلاقة وجميع الأشخاص.

الشكل 4 زيادة الطموح في إطار عمل النتائج



المصدر: معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث (2016)

- دور القطاع الخاص: يدخل القطاع الخاص بصفة أكبر في أهداف التنمية المستدامة مقارنة بالأهداف الإنمائية للألفية عبر المبادرات مثل [الاتفاق العالمي للأمم المتحدة](https://www.unglobalcompact.org/) (<https://www.unglobalcompact.org/>) واتفاق 2030 (<http://www.impact2030.com/>).
- أهداف التنمية المستدامة تعرض فرصاً للارتباط مع الأطراف ذات العلاقة: تزيد الخطة الشاملة من إمكانية رفع إطار عمل المؤشرات لتوزيع الفرص على الإجراءات المحلية والشراكة المحلية. وينعكس الالتزام للشراكة التعاونية القوية على العديد من الأهداف، ولا سيما الهدف السابع عشر الذي يركز على وسائل التنفيذ والشراكة العالمية للتنمية المستدامة.

المصدر: وفق هيئة الرقابة بجمهورية إندونيسيا 2016 الصفحة

10

مبادئ التنفيذ

تحتل المبادئ التالية جوهر خطة 2030 خطة التحول الجذري الطموحة، وتدفع العملية نحو التنفيذ. وتنعكس هذه المبادئ في أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها.

الملكية الوطنية

تعترف خطة 2030 بصراحة بأهمية الملكية الوطنية لإستراتيجيات التنمية. وتعد أهداف التنمية المستدامة هي الأهداف العالمية التي ينبغي تبنيها عبر العمليات الوطنية لمعالجة الظروف الوطنية. ويجب على كل دولة تعريف الأهداف الوطنية وفق الأولويات الوطنية.

يُعد تبني السياق الوطني أمراً بالغ الأهمية لضمان ملكية أهداف التنمية المستدامة. وهذا يُعد اعترافاً بأنه يُمكن لكل دولة أن تكون لديها منهجيات وروى مختلفة لتحقيق التنمية المستدامة (الفقرة 59 A/70/1). ويُعد أيضاً اعترافاً بأن المستويات الأولية للتنمية تختلف بين الدول، ويجب أن تحدد العمليات الوطنية الأهداف الواقعية ذات الصلة لكل دولة.

العالمية

يُمكن تطبيق خطة 2030 بشكل عالمي وشامل. وتعني طبيعة التحديات الحالية التي تواجه التنمية ومقدارها أنه لا يُمكننا بعد الآن التركيز على الدول النامية فقط. فكل الدول تحتاج إلى دراسة موقفها من التنمية والتحديات التي تواجهها، ويجب أن تدرس أيضاً مدى تأثير الإجراءات التي ستتخذها على الآخرين في جميع أبعاد التنمية المستدامة. وأهداف التنمية المستدامة هي عبارة عن "أهداف وغايات عالمية على مستوى العالم كله، سواء الدول النامية أو المتطورة" (التمهيد A/70/1). ويعتمد مدى صلة

تُعد أهداف التنمية المستدامة أكثر شمولية وعالمية وتكاملاً، حيث تتبنى نهجاً جديداً يرفع من مستوى الطموح في الأهداف التي تم تحقيقها والأهداف التي لم يتم تحقيقها. يوضح المربع 1 هذا النهج.

المربع 1. تجاوز الأهداف الإنمائية للألفية

- أهداف التنمية المستدامة هي أهداف تعاونية على مستوى العالم: تُعد أهداف التنمية المستدامة عالمية وتُطبق في جميع الدول. وتمت الموافقة عليها كنتيجة للمفاوضات الشاملة والدولية التشاركية التي تضمنت على الدول ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المتوسط. تُعد أهداف التنمية المستدامة شاملة ومتوازنة ومتراصة، فتغطي الحد من الفقر وعدم المساواة، والاستدامة والنمو الاقتصادي المصحوب بإيجاد فرص العمل.

- أهداف التنمية المستدامة لها أساس في معايير حقوق الإنسان: يجب أن يكون للتنمية أساساً في مبادئ ومعايير حقوق الإنسان حتى تكون شاملة وعادلة وأن تخدم الجميع. وجدير بالذكر أن كل من الأهداف الإنمائية للألفية وسياسات التنمية فشلت في معالجة الأنماط النظامية للتمييز وحقوق الانتهاك التي تبقي الكثير من الأشخاص تحت وطأة الفقر.

- أهداف التنمية المستدامة شاملة: هناك 7 أهداف للتنمية المستدامة تشير بكل وضوح إلى الأشخاص ذوي الإعاقة؛ بينما تشير 6 أهداف للتنمية المستدامة إلى مَنْ في مواقف ضعف؛ ويوجد هدفان يشيران إلى عدم التمييز؛ بالإضافة إلى 7 أهداف عالمية. ولا يتم قياس عدم المساواة من ناحية النمو، ولكن أيضاً من حيث التأكد من أن الأشخاص الأكثر ضعفاً والمستبعدين يُمكنهم ممارسة حقوقهم الإنسانية.

المجموعات المختلفة للدول على الاعتراف باختلافها في الموارد والقدرات والسياقات.

المربع 2. التطبيق العملي للنهج القائم على حقوق الإنسان

ركزت فنلندا وفرنسا وألمانيا والنرويج وساموا على النهج القائم على حقوق الإنسان في المراجعات الوطنية الطوعية بالمنتدى السياسي رفيع المستوى عام 2016. وبصفة خاصة، حددت فنلندا حقوق الإنسان كهدف أساسي بالإضافة إلى تمكين الأفراد والسلطات من تعزيز حقوق الإنسان وضمان أن التعاون في التنمية لا يعتمد على التمييز.

المصدر: جميع المراجعات الوطنية الطوعية لعام 2016 (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية 2017)

الشمولية والمشاركة

ظهرت خطة 2030 بفعل عملية قائمة على الشمولية والمشاركة. ويُمكننا القول إن المشاورات مع الأطراف ذات العلاقة مثل القادة السياسيين والمجالات العلمية والأكاديمية والتجارية والصناعية والمجتمع المدني ونظام الأمم المتحدة قد ضمنت لنا أن الخطة الناتجة تركز على الأفراد ويعكس قدرًا كبيرًا من المخاوف.⁵

دخل النهج التشاركي ضمن الخطة وأهداف التنمية المستدامة، وركز هذا النهج على أهمية عمليات صنع القرار التشاركية الوطنية للتأكد من وجود مشاركة فعالة وذات مغزى بين الأفراد والمجتمع المدني على جميع المستويات، بداية من تكامل أهداف التنمية المستدامة والإستراتيجيات الوطنية حتى التنفيذ والرصد والمراجعة على المستوى الوطني.

وهو ما يتوافق مع الهدف 16.7 الذي يدعو إلى "اتخاذ قرارات مستجيبة وشاملة وتشاركية وتمثيلية على جميع المستويات"، ويتوافق كذلك مع التزام الخطة "بإطار عمل المتابعة والمراجعة القوي والتطوعي والفعال والتشاركي والشفاف والمتكامل" لمساعدة الدول على تتبع التقدم لضمان خدمة الجميع (الفقرة A/70/1.72). تركز أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها الأخرى، مثل الهدف 11.3 والهدف 6.ب وأهداف أخرى، على أهمية المنهجيات التشاركية لضمان الارتباط الفعال للأطراف ذات العلاقة في تنفيذ الخطة.

خدمة الجميع

⁵ قدمت مجموعات متنوعة من الأطراف ذات العلاقة مدخلات للمشاورات من خلال عدة قنوات. وقد ساهمت مجموعات كبيرة والأطراف الأخرى ذات العلاقة خلال مفاوضات مجموعة العمل المفتوح للعامين 2013-2014 والمفاوضات النهائية عام 2015. وقدمت مجموعات مختلفة وعدد كبير من المواطنين آرائهم خلال مشاورات ما بعد انتهاء عام 2015 (2012-2015) تحت قيادة الأمين العام الذي أدخل مبادرة استقصاء MyWorld.

الشكل 5 التكيف مع الظروف الوطنية

سياسي

إق

الخطوة 1

وضع الأهداف العالمية بما يلائم السياق

الخطوة 2

وضع أهداف متوسطة المدى

الخطوة 3

ترجمة الأهداف إلى سياسة

الخطوة 4

حساب تكلفة التدخلات، ومواءمة الميزانية

المصدر: معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث (2016)

النهج القائم على حقوق الإنسان

أقربت الدول الأعضاء بالنهج القائم على حقوق الإنسان باعتباره مبدأً أساسيًا لجدول أعمال 2030، استنادًا إلى الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية⁴، ومن خلال الاستجابة لمطالب الشعوب. ⁴ وتحاول أهداف التنمية المستدامة بكل صراحة "تقديم حقوق الإنسان للجميع" (التمهيد A/70/1).

يُعد احترام حقوق الإنسان وحمايتها أمرًا هامًا للتنمية المستدامة. وتشير العديد من أهداف التنمية المستدامة مباشرة إلى حقوق الإنسان (مثل الهدف 4.7) وإلى أهداف محددة مثل المساواة في الحقوق للوصول إلى الموارد الاقتصادية (الهدف 1.4) وحقوق العمال (الهدف 8.8) وما إلى ذلك. ويتم التعبير كذلك عن منظور حقوق الإنسان من خلال المراجع للتأكد من وجود مساواة في الوصول إلى المجموعات السكانية المختلفة، والوصول العالمي إلى الخدمات العامة، والتغطية الصحية العالمية، والحرية، والجودة والمساواة في التعليم، والدمج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وغير ذلك (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث 2016).

⁴ كانت حقوق الإنسان لا تتضمن مرجعًا صريحًا للأهداف الإنمائية للألفية، وهذا لم يركز على عدم المساواة والإقصاء. وركزت الأهداف الإنمائية للألفية على إمكانية الوصول بدلاً من جودة الخدمات وكفائتها وتحمل نفقاتها. وبالإضافة إلى ذلك، غابت الحقوق المدنية والسياسية بالكامل من الأهداف الإنمائية للألفية لأنها تُعد مجالاً يفتقر إلى أدوات القياس الجيدة.

خدمة الجميع هي مبدأ هام في الخطة. ويؤكد على الحاجة إلى معالجة جميع أشكال عدم المساواة والتمييز بين المجموعات المختلفة⁶. وتحمل المساواة وعدم التمييز وتساوي الفرص مكانة مهمة في رؤية الخطة (الفقرة 8 A/70/1)، والهدف منها هو ضمان دمج المجموعات المهمشة والمستبعدة والضعيفة والحد من حالات عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث 2016). وتدعو الخطة الجديدة إلى الوصول إلى الحالات الأشد أولاً.

المربع 3. الجهود المبذولة للتأكد من خدمة الجميع

كان التأكد من خدمة الجميع هو الموضوع الأساسي للمنتدى السياسي رفيع المستوى لعام 2016. وفي المراجعات الوطنية التطوعية، أقرت الدول بأنها تبذل جهوداً شاملة على عناصر مختلفة، بما في ذلك القوانين والسياسات والبرامج والتصديق على المعاهدات الدولية، وذلك للحد من الفقر ومحاربة التمييز وتعزيز المساواة على أساس الجنس والنوع والإعاقة والسن والديانة. وأدلت دول أخرى بأنها تتخذ إجراءات تجاه مجموعات محددة، وجعلت بعض الدول من هذا المبدأ حجر الأساس لاستراتيجياتها التعاونية مع دول أخرى. على سبيل المثال:

- يحظر دستور جمهورية إستونيا التمييز على أساس الجنسية أو الجنس أو اللون أو النوع أو اللغة أو الأصول أو الديانة أو الآراء السياسية وغيرها أو الحالة الاجتماعية أو أي شيء آخر.

- وضعت مدغشقر سياسة وطنية للحماية الاجتماعية والإجراءات الواجب اتخاذها لدعم المجموعات الضعيفة.

- أطلق البنك المركزي في مصر مبادرة لدعم صغار رواد الأعمال من خلال اعتماد ائتماني منخفض الفائدة.

- سيشترك جمعية السكان الأصليين (برلمان سامي) في الترويج في عملية المتابعة والمراجعة لخطة 2030 من خلال الحوار مع الوزارات التنفيذية وآليات التشاور الرسمية.

- بدأت جمهورية كوريا قانون إطار العمل على المساواة بين الجنسين (2015) الذي يعزز سياسات المساواة بين الجنسين مثل تطبيق نظام الكوطة في المناصب الإدارية.

المصدر: جميع المراجعات الوطنية الطوعية لعام 2016 (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية 2017)

التكامل

تعترف خطة 2030 بأن الأبعاد المختلفة للتنمية مترابطة وتلتزم بنهج متكامل ومتوازن لتحقيق التنمية المستدامة. تكون أهداف التنمية المستدامة "متكاملة ولا تتجزأ ومتوازنة وتحتوي على ثلاثة أبعاد للتنمية المستدامة" (الفقرة 5، والفقرتان 18 و55، A/70/1).

تتسم العلاقة المترابطة بين الأهداف والغايات بالتعقيد. فتظهر الأهداف المرتبطة بغاية واحدة ضمن غايات أخرى. وفي بعض الحالات، تدعم الأهداف المرتبطة بغاية واحدة تحقيق أهداف أخرى. وفي حالات أخرى، قد يتعاون هدفان لتحقيق أغراض مشتركة مع إجراء بعض المفاضلات. وتُعد بعض الأهداف متطلبات أساسية لتحقيق أهداف أخرى. ويشير عدد كبير من أهداف التنمية المستدامة مباشرة إلى هذا النهج المتكامل. فتتضمن هذه الأهداف على سبيل المثال الهدف 6.5 الذي يتناول إدارة الموارد المائية المتكاملة، والهدف 11.3 الذي يتناول التخطيط للاستيطان البشري المتكامل، والهدف 11.ب الذي يتناول تبني السياسات والخطط المتكاملة وتنفيذها في سبيل تحقيق الدمج وكفاءة الموارد وتخفيف آثار التغير المناخي وتكييفها والمرونة في التعامل مع الكوارث.

ويمكن لفهم هذه العلاقات المشتركة وزيادة التآزر ومعالجة المفاضلات بين عدد من الأهداف أن يضاعف من تأثير السياسات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

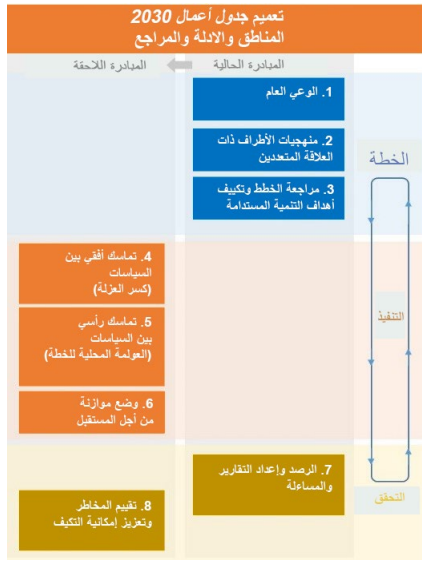
التنفيذ على مستوى الدولة نظرة عامة

تقف الدول على مراحل مختلفة فيما يتعلق بوعيتها وتكامل خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة مع العمليات الوطنية. بينما قد تكون بعض الدول على دراية فقط بالخطة، هناك دول أخرى تتكامل مع أهداف التنمية المستدامة في عمليات التخطيط الوطنية وإعداد ترتيبات مؤسسية متخصصة للتنفيذ. وقد تكون بعض الدول الأخرى بالفعل في مراحل التنفيذ المبكر.

بصفتك مراقباً، ينبغي لك مراعاة هذه الاختلافات والمكان الذي وصلت إليه بلدك في هذه العملية عند اتخاذ قرار بإجراء رقابة متعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

⁶ قامت الأهداف الإنمائية للألفية بقياس متوسط معدلات الفقر، ولكنها أخفقت في تحديد حالات عدم المساواة في الدخل.

الشكل 6 دمج خطة 2030 على مستوى الدولة



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2015)

منهجيات الأطراف ذوي العلاقة المتعددين

تسلط خطة 2030 الضوء على أهمية الجمع بين مختلف الجهات الفاعلة في أعمال النهج الجديد للتنمية المستدامة. ويُمكن للدول الارتباط مع مجموعة متنوعة من الأطراف ذات العلاقة غير الحكومية في مراحل مختلفة من عملية التنفيذ ورفع الوعي للرصد والمراجعة.

الأشكال المؤسسية للارتباط

تعاونت الأطراف ذات العلاقة في دعوة "الحكومات لإنشاء مساحات وآليات للارتباط". وفي بعض الدول، أخذت هذه المساحات الشكل المؤسسي مثل بعض أنواع المجالس الرسمية للأطراف المتعددة ذات العلاقة أو الجهات المشابهة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015).

وفي الدول التي توجد بها جهات للأطراف المتعددة ذات العلاقة أو التي تعمل فيها لجان التخطيط بالتعاون مع منظمات الأطراف المتعددة ذات العلاقة، تمثل هذه الجهات نقطة بداية منطقية لرفع الوعي العام وإنشاء وسيلة إعلامية أوسع أو حملة تسويق على المنصات الاجتماعية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015).

المربع 4. الارتباط العملي مع الأطراف المتعددة ذات العلاقة

في جمهورية الدومينيكان، يهدف ائتلاف لجنة التنمية المستدامة بين المؤسسات ذات المستوى المرتفع إلى ضمان أن جميع القطاعات تشارك وتقدم مدخلات لمواجهة التحديات الأساسية التي تعوقها.

يتضمن تعميم خطة 2030 على مستوى الدولة عدة مراحل تسلسلية وفق الإرشادات التي وضعتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم الدول الأعضاء (2015):

- رفع الوعي العام
- تطبيق منهجيات الأطراف المتعددة ذات العلاقة
- تكيف أهداف التنمية المستدامة وفق السياقات الوطنية ودون الوطنية والمحلية
- إنشاء تماسك رأسي وأفقي بين السياسات
- إعداد الموازنة
- الرصد، وإعداد التقارير والمساءلة
- تقييم الخطر ودعم التكيف

الوعي العام

الوعي العام في خطة 2030 الخاص بالمسؤولين الحكوميين والأطراف ذات العلاقة غير الحكومية هو عبارة عن مجهود مستمر خلال عملية التنفيذ. ويُعد رفع وعي الأفراد وتفهم الخطة أمراً ضرورياً للربط بين الخطة والمخاوف والأولويات المحلية وإنشاء توافق بين خطط وسياسات التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، يُعد بناء الوعي العام ضرورياً لضمان اتخاذ القرار بشكل تشاركي وتطبيق الخطة.

ينبغي رفع الوعي العام بأهداف التنمية المستدامة في سياق الرؤية والخطة التنموية لكل دولة سواء كانت مرتقبة أو حالية، وذلك للتأكد من أن هذه عملية تعود ملكيتها للدولة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015). وينبغي لجهود التوعية أن تراعي المستويات دون الوطنية والمجتمعية وأن تتضمن عدة جهات فاعلة مثل القطاع الخاص. وكذلك، ينبغي تقييم نتائج حملات الدعوة والتوعية.

ومن بين الأعضاء وزارات حكومية والقطاع الخاص وممثلي المجتمع المدني، ويتعامل هؤلاء الأعضاء مع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بالخط. وتشتمل اللجنة على المجلس الوطني لكبار السن والمجلس الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، وتمثل المجتمع الإحصائي الذي تلقى في العادة اهتمامًا غير كافٍ بالسياسة العامة في الدولة.

المصدر: أمثلة على مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (2016) لطرق تنفيذ الدول ودعم الأمم المتحدة

المجتمع المدني

تركز الخطة 2030 على مشاركة الأفراد، وأساسيات عمليات التنفيذ هي الدمج وتعزيز قدرة المواطنين والمجتمع المدني والمشاركات الفعالة. يساعد دمج المنهجيات التشاركية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على تعزيز المساءلة والتنمية القائمة على الأفراد.

تُعد مشاركة المجتمع المدني حيوية لضمان ملكية خطة 2030 وللمساعدة في تحديد أولويات التنمية وتوفير مدخلات واقتراح حلول للتحديات التي تواجه التنمية وضمان المساءلة على تنفيذ الخطة.

التكيف حسب السياقات المحلية

لضمان ملائمة خطة 2030، ستراعي أهداف التنمية المستدامة سياقات الواقع والقدرات الوطنية المختلفة ومستويات التنمية. وسوف تضع كل دولة أهدافها الوطنية بالبناء على إطار عمل أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة الظروف الواقعية والوطنية في كل دولة.

وبناءً على ذلك، يتضمن تنفيذ خطة 2030 على المستوى الوطني إجراء تقييمات حاسمة لأهداف التنمية المستدامة وكيفية تطبيق الأهداف في كل سياق محدد وكيفية دمجها في الوثائق الأساسية للإجراءات التي تتخذها الحكومة، بما في ذلك عمليات التخطيط المحلي وتخصيص موارد الموازنة (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية 2016).⁷

كما تم التوضيح في الجزأين الثاني والثالث أثناء إجراء رقابة الاستعداد على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، كان المراقبون في حاجة إلى زيادة فهمهم لنقطة البداية لبلدهم والمجهودات التي

بذلتها الحكومة لدمج أهداف التنمية المستدامة في الوثائق الوطنية لاتخاذ إجراءات حكومية. وفيما يلي الخطوات الأساسية لتكييف أهداف التنمية المستدامة مع السياقات الوطنية.

دمج أهداف التنمية المستدامة في الخطط والإستراتيجيات والموازنات الخاصة بالتنمية الوطنية

يجب على الدول تجميع الإستراتيجيات الحالية وتنقيحها ووضع خطط على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية والقطاعية، ومن ثم مقارنة كل ذلك بأهداف التنمية المستدامة ومقاصدها العالمية، وذلك للتأكد على مدى التوافق في المحتوى والطموح مع النطاق الشامل لأهداف التنمية المستدامة لتحديد الثغرات وإنشاء معايير وتنفيذ التغييرات الموصى بها لتحسين الخطط الوطنية.

يُمكن إجراء هذه التقييمات من خلال التحليلات التقنية و/أو التشاورات مع الأطراف المتعددة ذات العلاقة. على سبيل المثال، تم عقد تشاورات وطنية في مدغشقر لتقييم التوافق بين أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية الوطنية، وعُقدت هذه التشاورات في المكسيك لتحديد التحديات والإجراءات التي تتعلق بتنفيذ الخطة في السياق الوطني (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية 2017).

هذه التقييمات ستكون بالغة الأهمية لضمان عدم وصول أهداف التنفيذ إلى مستوى أدنى من المعايير الدولية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015). وعلاوة على ذلك، فإنها تقدّم "أساساً لإنشاء تماسك السياسات وتحديد التآزر وتحويل الأهداف المتوسطة إلى إطار عمل للسياسة الوطنية، بما في ذلك التعرّف على الترابط بين أطر السياسة الوطنية والانتقالية والإقليمية والعالمية" (نفس المصدر).

مراجعة الخطط والإستراتيجيات الحالية⁸

تتم مراجعة الخطط والإستراتيجيات الحالية وتحديد مناطق التحسين من خلال عملية تتألف من خطوتين: (أ) فحص نطاق الخطط والإستراتيجيات الحالية وتفصيلها، و(ب) مقارنة الأهداف والغايات الحالية مع أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها العالمية.

⁸ يستند هذا القسم والأقسام التالية على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2015) والوحدات التدريبية ذات الصلة.

⁷ حدث جانبي بالمنتدى السياسي رفيع المستوى لعام 2016 حول "مواثمة الالتزامات العالمية والإقليمية والوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة" (14 يوليو 2016)، ويتوفر على الرابط <http://www.unitar.org/getting-our-act-together>

الشكل 7 أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال التنمية الأخرى في كولومبيا

دمجت كولومبيا أهداف التنمية المستدامة في خطتها للتنمية الوطنية قبل تبني خطة 2030 لضمان وجودها في الدائرة التي بدأت عام 2015. وكما هو موضح أدناه، يحدث تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في سياق جداول أعمال التنمية الوطنية النشطة الأخرى، بما في ذلك عملية السلام وعملية الانضمام لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي وإستراتيجية الدولة للنمو الأخضر.

تحدد الخطط الوطنية أنشطة الإجراءات المتعلقة بـ 146 هدف من أهداف التنمية المستدامة على الأقل - 86%

أهداف التنمية المستدامة (SDG)

خطة التنمية الوطنية (NDP)

الازدهار الاقتصادي والتنمية (OECD)

النمو الأخضر

بناء السلام

92: خطة التنمية الوطنية 2014 - 2018

87: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

86: إستراتيجية النمو الأخضر

50: اتفاقيات السلام

© MINISTÈRE DU COMMERCE

PROJET POUR LE DÉVELOPPEMENT

المصدر: عرض تقديمي للمراجعات الوطنية الطوعية بكولومبيا
<https://sustainabledevelopment.un.org/content/do>
[cuments/21388Colombia_PPT%20NVR%2020%20JUL](https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/21388Colombia_PPT%20NVR%2020%20JUL)
[IQ.pdf](https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/21388Colombia_PPT%20NVR%2020%20JUL)

وفق المراجعة، تعمل الخطوة التالية على صياغة التوصيات الأولية التي تتناول كيف يمكن للنطاق الشامل لأهداف التنمية المستدامة أن يساعد في الوصول إلى أهداف إنمائية وطنية طويلة الأجل وكيف يمكن تعزيز الخطط الوطنية الحالية لزيادة دعم أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها. ويتطلب هذا من الأطراف ذات العلاقة أن يكون لديها فهم جيد للعملية السياسية الحالية والمتطورة في البلاد المعنية.

ينبغي للتوصيات ألا تتناول المشاكل الموضوعية المرتبطة بالحاجة إلى الأهداف والغايات المنقحة أو الحديثة فحسب، بل كذلك المشاكل المتعلقة بوسائل التنفيذ. على سبيل المثال، قد تتضمن توصيات مثل تكامل مسارين منفصلين للتخطيط أو كيفية وضع أهداف التنمية المستدامة مباشرة في دورة التخطيط الوطنية التالية.

وضع الأهداف الوطنية

يجب على الدول أن تضع أهدافها الخاصة بها وفق مستوى الطموح وأهداف التنمية المستدامة ومقاصدها العالمية، ومراعاة الظروف الوطنية في نفس الوقت. ويتطلب وضع أهداف محددة المدة تحديد مؤشرات معينة. ويمكن لأنواع مختلفة من المعايير

تماسك السياسة: التكامل والتنسيق

يتطلب تنفيذ خطة 2030 اتباع نهج متكامل لتعزيز جميع أبعاد التنمية المستدامة بطريقة متوازنة تكسر العزلة القطاعية التقليدية وتنشئ تماسكاً وتكاملاً أفقياً للسياسات. وعلاوة على ذلك، تدعو الخطة للتماسك الرأسي والتكامل بين جميع المستويات الحكومية لضمان أن عملية التنفيذ تعكس الاعتبارات المحلية والوطنية والعالمية.

السياسة الأفقية - العابرة للقطاعات

تكامل السياسة الأفقية يشير إلى "عمليات صنع السياسات التي تراعي الاعتماد بين الأبعاد والقطاعات وبعضها" (اجتماع مجموعة الخبراء في إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية 2015). ويشتمل هذا على إدارة المفاضلات وموازنة أولويات السياسات المتناقضة والاعتراف بالتأثيرات (الجيدة والسيدة) التي قد تكون لدى إجراءات في قطاع سياسي واحد على القطاعات الأخرى، وزيادة قيمة التآزر بشكل كبير بين السياسات الداعمة المشتركة. وفي سياق خطة 2030، ينطبق هذا على الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة وبين القطاعات المختلفة التي تغطيها مجالات الأهداف المختلفة (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث 2016).

ترتبط أهداف التنمية المستدامة بالقطاعات (مثل الماء والطاقة والتعليم) وتُعد أيضاً عابرة للقطاعات (اجتماع مجموعة الخبراء في إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية 2015). وتم تخصيصها لعكس التآزر والروابط بين مناطق الأهداف المختلفة. ويُعد أكثر من نصف أهداف التنمية المستدامة مرجعاً صريحاً لهدف واحد على الأقل، وقد يسهل التكامل بين القطاعات لتصميم السياسات وتنفيذها. ومع ذلك، لم يتم توضيح جميع الروابط ذات الصلة بصنع القرارات في المستويات المختلفة للحكومة (قسم التنمية المستدامة 2015).

المربع 5. الدروس المستفادة من تكامل السياسة

- من بين أهم الدروس المستفادة من تكامل السياسة للتنمية المستدامة:
- تفعيل الرؤية طويلة الأمد بالتخطيط قصير الأمد، والأهداف الذكية، والأولويات حسب القطاعات
- الانتقال من التركيز على التناقص إلى بناء القدرة
- إنشاء أساس معياري للوصول لما هو أبعد من الالتزامات التطوعية

- تجنب التغلب على صناعة السياسة القطاعية والحرص على احتضانها
- إعادة وضع الأطر للإستراتيجيات المتكاملة باعتبارها أدوات تواصل لإيصال الاهتمام المشترك بين القطاعات والمساعدة على تحريك الدعم

المصدر: قسم الإدارة العامة وإدارة التنمية (2015)

يُمكن التوصل إلى التكامل الأفقي من خلال ثلاثة منظورات رئيسية:

- الارتباط: يحدد أكثر نقاط التقاطع انتشاراً - علاقات الارتباط. وقد تم التركيز على الارتباط بين العديد من القطاعات المحددة لتحديد نقاط التقاطع ونقاط التوتر والمفاضلات والتآزر المحتمة، ويتم رصد مدى التقدم للنظام بأكمله وليس على مستوى القطاع فقط.
- التحول الاقتصادي: ينبغي للمنهجيات الاقتصادية أن تعترف بالتعليقات البيئية والاجتماعية السلبية حول أنشطة السوق ووضع الأسعار واستيعاب العوامل الخارجية السلبية.
- حقوق الإنسان: تم وضع أهداف التنمية المستدامة وفق إجمالي حقوق الإنسان بداية من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى الحقوق السياسية بالإضافة إلى الحق في التنمية. وينبغي لتعميم أهداف التنمية المستدامة أن يساعد على إضفاء شكل إستراتيجيات التنمية لضمان أن الجميع يستمتع بأطراف حقوق الإنسان كاملة وخدمة الجميع.

فيما يلي آليات تقدم تكامل السياسات.⁹

تحليل السياسات المتكاملة

تحليل السياسات المتكاملة هو نهج مخصص لفحص مقترحات السياسات والبرامج من حيث إمكانية إفادتها أو تأثيرها السلبي على قضايا وطنية محددة. وبعد ذلك، يدعو هذا النهج من الناحية المثالية لإجراء مراجعات على السياسة قبل تقديمها إلى مجلس الوزراء لاعتمادها.

الآليات المؤسسية المنسقة

تُعد الآليات المؤسسية الرسمية التي تأخذ شكل الجهات المنسقة لما بين الجهات طريقة أخرى لتعزيز تماسك السياسة وتكاملها ومشاركتها من الناحية الأفقية. من خلال إشراك أعلى المناصب في الحكومة (أي رؤساء الوزارات ومكاتب الرؤساء ومكاتب

⁹ يستند وصف الآليات التالي على مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (2015) والوحدات التدريبية ذات الصلة.

في أوغندا، سوف تقوم سياسة التنسيق الوطنية بتوجيه التنسيق لإطار عمل أهداف التنمية المستدامة، ويتضمن هذا: إنشاء لجنة للتنسيق لسياسة أهداف التنمية المستدامة لتقديم إرشادات للسياسة ومراجعة التنفيذ، وإنشاء لجنة توجيه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لمراجعة التقدم وتقديم توصيات، وإنشاء قوة عمل وطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخمس مجموعات عمل تقنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالتنسيق والرصد والبيانات والتخطيط والتواصل والتأييد والشؤون المالية.

المصدر: تقرير المراجعة الوطنية الطوعية بفنلندا
(<https://sustainabledevelopment.un.org/content/do>)
([documents/10611Finland_VNR.pdf](https://sustainabledevelopment.un.org/content/do/cuments/10611Finland_VNR.pdf))؛ المستند (2016)

النمذجة المتكاملة:

الشكل 9. تماسك السياسة عبر التنسيق

- **تخطيط نظام للترباط بين أهداف الدولة وغاياتها.** تحليل الشبكة الاجتماعية هو عبارة عن إستراتيجية لفحص الهياكل الاجتماعية من خلال استخدام نظريات الشبكة والرسم البياني. ويمكن أن يوفر رؤى مهمة لاتساق السياسات وتكاملها عند تطبيقها في السياقات الوطنية. واستخدمت إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية هذه الأداة للتخطيط لإنشاء ترباط بين 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة وأهداف الإدارة. يوضّح الشكل 11 الارتباط المشترك بين الهدف 6 والهدف 3 وأهداف أخرى من تلك التي تدخل تحت غايات أخرى.

[illegible]

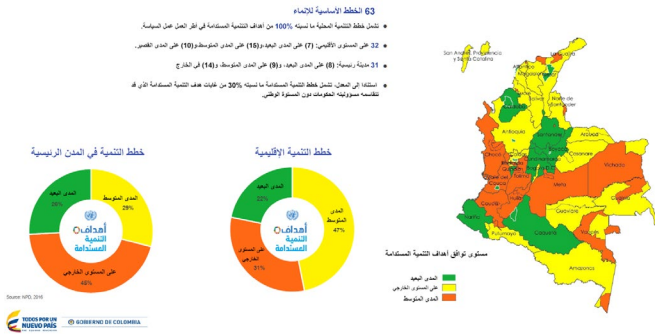
¹⁰ عرض تقديمي (يناير 2016) حول "تنفيذ خطة 2030: التقييم المتكامل السريع لأهداف التنمية المستدامة" <https://undg.org/wp->

- توفر قدرات الموارد البشرية على المستوى المحلي
- هناك آليات مختلفة لتعزيز التماسك بين المستويات الحكومية¹²:
- آليات التنسيق المؤسسية
- الجهات الاستشارية
- جداول الأعمال المحلية
- رصد المستوى المحلي ومراجعتها
- تقييم التأثير
- منهجيات النمذجة المتكاملة

تتخذ الدول خطوات تجاه تنسيق الجهود الرامية للتنمية المحلية مع المستويات الحكومية دون الوطنية والمحلية. ويعرض الشكل 10 نموذج كولومبيا.

الشكل 10. أهداف التنمية المستدامة وخطط التنمية دون الوطنية في كولومبيا

تتعاون حكومة كولومبيا مع البلدية والسلطات الإدارية للتنمية الموازنة المتوافقة وإجراءات السياسات التنظيمية في خطط التنمية المحلية لضمان دمج أهداف التنمية المستدامة في أطر عمل التخطيط دون الوطني. وكجزء من هذه الجهود، قامت بإجراء تقييم لمعرفة مدى التوافق بين خطط التنمية دون الوطنية وخطط التنمية على المستوى المحلي.



المصدر: العرض التقديمي للمراجعة الوطنية الطوعية في كولومبيا 2016

https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/21388Colombia_PPT%20NVR%2020%20JULIO.pdf

وتقرير جميع المراجعات الوطنية الطوعية (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية 2017).

○ تم تطبيق نموذج مستوى الألفية للمؤسسات 21 (T21) لإنشاء سيناريوهات تصف العواقب المستقبلية للإستراتيجيات المقترحة. يحاكي النموذج المصاحب SDG الاتجاهات الأساسية لأهداف التنمية المستدامة حتى عام 2030 في إطار سيناريو العمل المعتاد والسيناريوهات البديلة للتحليل.¹¹

المربع 6. استخدام أدوات النمذجة المتكاملة

- استخدمت مدعشقر والمكسيك لأداة التقييم المتكاملة الخاصة ببرنامح الأمم المتحدة الإنمائي.
- في الفلبين، دعم مستوى النماذج الحادي والعشرين التفصيل الوارد في الرؤية طويلة الأمد، وذلك ضمن برنامج "Ambisyon Natin".
- تم تحليل إستراتيجية توجو للنمو المتسارع وتعزيز التوظيف وإستراتيجيتها للتنمية الوطنية المستدامة والبرنامج الوطني لبناء القدرات وتحديث الدولة، وذلك باستخدام إطار العمل التحليلي للتنمية المستدامة الذي وضعته جامعة كيبك والمعهد الفرنكفوني للتنمية المستدامة.

المصدر: جميع المراجعات الوطنية الطوعية لعام 2016 (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية 2017)

التنمية الرأسية – عبر المستويات الحكومية

تلعب المرجعيات الإقليمية والوطنية دوراً محورياً لتعزيز التنمية المستدامة الشاملة وتنفيذ خطة 2030. وستحدث كمية ضخمة من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى دون الوطني. ولدى السلطات المحلية والإقليمية معرفة ومعلومات مباشرة حول مخاوف الشعب والتحديات التي تواجه التنمية المستدامة على المستوى الوطني والمحلي. وتدخل كذلك بصفة مباشرة في تقديم الخدمات المهمة. وعلاوة على ذلك، فإنها في وضع أفضل لتبني نهج تكاملي أفضل لأن المشاكل يتم حلها على يد عدد أقل من المسؤولين وهناك تعاون قريب بين الموظفين المحليين (Smoke و Wagner عام 2016).

قد يؤثر عدد من العوامل على التنفيذ المحلي لأهداف التنمية المستدامة (قسم الإدارة العامة وإدارة التنمية 2016):

- الشراكات والتكامل
- آليات التمويل
- توفر البيانات المصنفة من خلال المعايير الجغرافية وشرائح المجتمع

¹² يستند وصف الآليات التالي على مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (2015) والوحدات التدريبية ذات الصلة.

¹¹ http://www.millennium-institute.org/integrated_planning/tools/T21/

الشكل 11. الترابط بين أهداف التنمية المستدامة



المصدر: إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (2015)

إعداد الموازنة

التدفقات المالية وكذا الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

يمكن للأجهزة العليا للرقابة تقييم أطر التمويل الوطنية وتوفير معلومات قيمة من أجل مساءلة أقوى في الجهات الحكومية، ومن قبل الجهات غير الحكومية، وذلك من خلال رقابة الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

المربع 7. موارد الموازنة لدعم أهداف التنمية المستدامة

تعكس ميزانية سيراليون الوطنية 2016 الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة برمتها المتوافقة مع الركائز الثمانية للخطة الوطنية للرؤى وكافة فئات الإنفاق في الموازنة. استطاع بيان الموازنة تعيين الأطراف الفاعلة ومسؤولياتهم فيما يتعلق بإعداد تقارير أهداف التنمية المستدامة داخل الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية التي تتنافس على الموارد وتُصنّف تحت عناوين النفقات المقررة المختلفة. تميل الدولة لوضع خطة استثمارية وطنية لأهداف التنمية المستدامة، على أن تكون مستمدة من تقييم التكاليف على أساس الاحتياجات.

المصدر: السند (2016)

يمثل تعزيز إتاحة الموارد العامة المحلية أحد التحديات الحاسمة لتعبئة الموارد العامة من أجل التنمية المستدامة (لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة 2014).

يمكن زيادة مستوى الإيرادات الحكومية عن طريق تحسين فعالية النظم الضريبية وتعزيز التعاون الضريبي الدولي (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث 2016). ومما يسترعي الاهتمام بصفة خاصة هو الحد من التهرب الضريبي والفساد عن طريق تحسين اللوائح التنظيمية الوطنية والتعاون الدولي المتزايد للحد من التدفقات المالية غير المشروعة.

تدعو خطة أديس أبابا للأجهزة الدولية المعنية لنشر تقديرات حجم التدفقات المالية غير المشروعة وتكوينها، ويشجع المجتمع الدولي على تطوير الممارسات الجيدة في شأن رد الأصول. إنه يسلط الضوء على الحاجة إلى العمل على الحد من فرص التهرب الضريبي وترقية ممارسات الإفصاح والشفافية. وهو الأمر الوثيق الصلة بالأجهزة العليا للرقابة التي يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، على سبيل المثال، عن طريق رقابة دور مؤسسات الضرائب والجمارك في التصدي للتلاعب بالفواتير والتهرب الضريبي وعن طريق إعداد تقارير بشأن التقدم المحرز بموجب مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية (de Vries 2016).

كما توصي خطة أديس أبابا بتحسين كفاءة الإنفاق من خلال ترشيد النفقات غير الفعالة (على سبيل المثال، الإعانات) وتعزيز الإنصاف، والمساواة بين الجنسين، والحكم الرشيد، وتعزيز

خطة 2030 تؤكد مجدداً على الالتزام التام بتنفيذها بالكامل، والذي يتطلب تعبئة فعالة للموارد المالية والشرائط. كما تؤكد الخطة على أن "وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة تتسم بالتماسك وتقع تحت السيطرة الوطنية، مدعومة بأطر تمويل وطنية متحدة" سيكون العنصر الباعث على الحياة في جهود التنمية المستدامة (الفقرة 63 A/70/1).

تتشارك الحكومات الوطنية مسؤولية تنفيذ الخطة على المستوى العالمي بمستويات تتناسب مع قدراتها ومواردها (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث 2016). أولاً، تتطلب الدول النامية موارد إضافية لتنفيذ التنمية المستدامة على كافة الأصعدة، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون الدولي. ثانياً، تقتضي العديد من التحديات العابرة للحدود استجابة عالمية. ثالثاً، تعتبر البيئة التمكينية الدولية شرطاً مسبقاً لإعمال التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

تعد الاحتياجات التمويلية لتنفيذ خطة 2030 احتياجات ضخمة. وفقاً للتقديرات المتاحة، فإن المدخرات العالمية كافية للوفاء باحتياجات أهداف التنمية المستدامة؛ بينما الموارد غير موجهة إلى حيث الاحتياجات الماسة. تمثل التدفقات المالية غير المشروعة (IFF) جزءاً هائلاً من الموارد التي يمكن توجيهها إلى التنمية المستدامة. كما تُقر خطة أديس أبابا (AAAA) في شأن تمويل التنمية، فضلاً عن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وخطة 2030، أن كل أنواع التمويل ضرورية لتنفيذ الخطة وتحديد مجموعة من آليات التمويل:

- الموارد العامة المحلية
- المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية
- التعاون الإنمائي الدولي
- التجارة الدولية
- الديون والقدرة على تحملها

يجب على الدول حصر وإحصاء مجموعة آليات التمويل المتاحة لتنفيذ خطة 2030 وتحويل إجراءات إعداد الموازنة الوطنية الخاصة بها إلى دعم الطبيعة المستندة إلى النتائج أهداف التنمية المستدامة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015).

يمكن لأدوات كتنظيم التمويل الإنمائي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة الدول على حصر التدفقات المالية العامة والخاصة، والمحلية والدولية للتنمية، وتقييم سياسات التمويل والترتيبات المؤسسية لتعزيز التناسق والترابط بين مختلف

الصلة مثل GAMs لدعم السلطة التنفيذية لضمان التناسق
الراسي والأفقي والزمني، خلال إجراءات المساواة بين الجنسين
المصدر: معهد السياسة المالية (2015)

المتابعة والرصد والمراجعة نظرة عامة

تلتزم خطة 2030 بالمشاركة في متابعة نظامية للتقدم المحرز
ورصده ومراجعته بهدف المساهمة في الأعمال الفعّال ومساعدة
الدول على تحقيق أقصى قدر من التقدم وتتبعه (فقرة).
72 A/RES/70/1). تحدد الخطة إطار المتابعة والمراجعة على
المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لتعزيز المساءلة ولدعم
التعاون الدولي ولتشجيع التعلم المتبادل ولمشاركة الممارسات
الجيدة (الفقرة. 73 A/RES/70/1).

من المتوقع أن تركز عمليات المراجعة في السنوات الأولى على
التقدم المحرز في دمج أهداف التنمية المستدامة في الخطط
والاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية، ومواءمتها مع
الظروف الوطنية، وتسوية الترتيبات المؤسسية ذات الصلة أو
ضبطها. فيما بعد ستركز المراجعة على الإنجاز الفعلي لأهداف
التنمية المستدامة، ورصد التقدم المحرز مقارنة بالأهداف
والمؤشرات، وتقييم السياسات والبرامج وإعداد تقارير عن ذلك
التقدم.

ستكون عمليات المراجعة تطوعية وتقودها الحكومة؛ وستراعي
الواقع الوطني والقدرات ومستويات التنمية.

إطار المراجعة

تبدأ عمليات المراجعة على الصعيد الوطني مما يثري الأصعدة
الإقليمية والعالمية. يتضمن المستوى العالمي عدة عناصر
مختلفة. تعتبر المراجعات الوطنية والإقليمية والعالمية لإعمال
أهداف التنمية المستدامة تكميلية، وهذا بالإضافة إلى مدخلات
المنظمات والجهات الفاعلة خارج منظومة الأمم المتحدة (تقرير
الأمين العام 2016 A/70/684، 15 يناير 2016).

الصعيد الوطني

إن جوهر إطار المراجعة هو الصعيد الوطني. وتشجع خطة
2030 الدول الأعضاء على "إجراء مراجعات منتظمة وشاملة
للتقدم على الصعيدين الوطني ودون الوطني التي تتبناها الدولة
وتوجهها. ينبغي أن تستند مثل هذه المراجعات إلى مساهمات
الشعوب الأصلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص،
والأطراف ذات العلاقة الآخرين، تماشيًا مع الظروف والسياسات

المساءلة على كافة المستويات، والشفافية بما في ذلك عمليات
الموازنة التشاركية وشفافية توريد المشتريات العامة (معهد الأمم
المتحدة للتدريب والبحوث 2016).

تسمح الأدوات المختلفة باستهداف الموارد المتاحة بشكل أكثر
فعالية للصالح العام لدعم إعمال الأهداف التنموية المستدامة. ينبغي
أن يتم اختيار الأدوات بناءً على السياق الوطني والقدرات. يمكن
التقدم في قدرات الرصد والمراجعات والتقنيات الحديثة في بعض
السياقات تطبيق أدوات ومنهجيات الموازنة القائمة على النتائج
والمشاركة (موازنة الأداء وموازنة النتائج والموازنة التشاركية)
(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015). في معظم الدول ذات
الدخل المنخفض والاقتصادات الناشئة والتي قد لا تكون جاهزة
لهذه الأنواع من الآليات إعداد الموازنة، يمكن استخدام الحلول
الوسيلة مثل استخدام التصنيفات الوظيفية و/أو البرنامجية
لاستهداف الموارد وتخصيصها بشكل أفضل.

وهناك أداة أخرى هي دمج الموازنة في المسار الرئيسي، مما
يعزز تكامل مجالات قضايا محددة (كالبينة والنوع) في الموازنات
المالية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015). يقدم المربع 8
توضيحًا للموازنة الجنسانية.

المربع 8. الموازنة الجنسانية وعلامات الرقابة النوعية في الهند

- اتخذ وزير المالية الهندي عدة خطوات لإضفاء طابع مؤسسي
على الموازنة الجنسانية في الفترة ما بين 2004-2005: بإعداده
كوادر الموازنة جنسانية في 56 وزارة وإدارة وكذلك في بعض
الولايات؛ وإعداد بعثة وطنية لتمكين المرأة برئاسة رئيس
الوزراء؛ ومبادرات بناء القدرات التي ترعاها وزارة شؤون
المرأة وتنمية الطفل وإعداد بيانات للموازنة الجنسانية.
- إن غياب وجود آلية مؤسسية لمراجعة تخصيص الموارد من
منظور جنساني يتعارض مع هدف تعميم مراعاة المنظور ا.
تعتبر الرقابة العامة للبرامج والمخططات التي قامت الحكومات
بإعمالها من منظور جنساني أمرًا أساسيًا لفهم طبيعة
المخصصات وتقييمها، ونطاق النفقات العامة وكفاءة الإعمال
والفعالية.

- يقوم معهد السياسة المالية (FPI) بدعم من هيئة الأمم المتحدة
للمرأة بإعمال مشروع تعميم مراعاة المنظور الجنساني في
ممارسات الرقابة الحالية عن طريق تطوير علامات الرقابة
النوعية والتي يمكن أن يستخدمها المراقبون لتتبع الثغرات بين
السياسات وإعمالها وكذلك لقياس المخرجات والنتائج ورصدها،
فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. سيكون لدى المراقبين في
الداخل والخارج فهم أفضل للفجوات النوعية والأدوات ذات

والأولويات الوطنية. يمكن للبرلمانات الوطنية وكذلك المؤسسات الأخرى دعم هذه العمليات".

من المتوقع استفادة الدول من آلياتها الوطنية للتخطيط والمراجعة الحالية وتكيف المؤشرات ووضع المقاييس المرجعية ورصد مدى التقدم وتحديد الثغرات والتحديات وإعداد التقارير والمتابعة. على سبيل المثال، يمكن تحديث أنظمة المؤشرات الحالية عبر الإنترنت لتعكس المؤشرات الجديدة المحددة في عملية تكييف خطة 2030 مع السياق الوطني.

تتضمن آليات المراجعة وعملياتها على المستوى الوطني ما يلي:

- المراجعات الداخلية. حيث تقوم بعض الدول بإجراء عمليات مراجعة سنوية أو نصف سنوية أو متعددة السنوات تنتهي بإعداد تقارير عن التقدم المحرز.
- المراجعات الخارجية والتي أجراها باحثون مستقلون أو مستشارون.
- مراجعة النظراء الطوعية والتي تنطوي على التعلم المتبادل ومشاركة الممارسات الجيدة.
- المدخلات والمعلومات من مؤسسات الرقابة والإشراف.
- تقييم النظم والسياسات والبرامج.

ستكون التقارير الوطنية لأهداف التنمية المستدامة جزءاً لا يتجزأ من عملية إعداد أهداف التنمية المستدامة التي تتسم بالشفافية والمشاركة والمساءلة. تعمل الأمم المتحدة حالياً على تطوير مبادئ توجيهية لإعداد تقارير وطنية لأهداف التنمية المستدامة.

المربع 9. مؤسسات الرقابة باعتبارها جزءاً من عمليات المراجعة الوطنية

يقوم المفوض لشؤون البيئة والتنمية الكندي في مكتب المراقب العام الكندي (مكتب المراقب العام 2015).

ثم تأسس "مفوض الأجيال المقبلة" في ويلز مؤخرًا بموجب القانون المستحدث "رفاه الأجيال المقبلة (ويلز)".

كانت المجر رائدة في إنشاء أمين المظالم للأجيال المقبلة (مجلس مستقبل العالم 2007)

المصدر: مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (2016)

المستوى الإقليمي

توفر المستويات الإقليمية ودون الإقليمية فرصاً لتعلم النظراء عن طريق المراجعات الطوعية، وتبادل الممارسات الجيدة ومناقشة

الأهداف المشتركة. تستفيد العمليات الإقليمية من المراجعات الوطنية وتساهم في المراجعات على المستوى العالمي في المنتدى السياسي رفيع المستوى.

المستوى العالمي

يعتبر المنتدى السياسي رفيع المستوى هو حجر الزاوية في "شبكة من عمليات المتابعة والمراجعة على المستوى العالمي" تعمل مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من المنظمات ذات الصلة (الفقرة 82 A/RES/70/1).

إن الهدف من المراجعة العالمية هو دعم أعمال الخطة على المستوى الوطني. فهو يعتمد على نتائج مراجعات التقدم دون الوطنية والوطنية والإقليمية. كما يرمي نظام المراجعة العالمية إلى أن يكون شاملاً وأن يعزز الفهم الشامل للإعمال، مع تسليط الضوء على أوجه الترابط الهامة بين الأبعاد المختلفة.

الشكل 12. هيكل إطار المراجعة

إطار العمل الخاص باستعراض خطة أعمال 2030



المصدر: معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث (2016)

المنتدى السياسي رفيع المستوى والمراجعات على المستوى العالمي

يلعب المنتدى السياسي رفيع المستوى دوراً مركزياً في ضمان المتابعة والمراجعة المتناسقة على المستوى العالمي. يجتمع المنتدى السياسي رفيع المستوى كل أربع سنوات برعاية الجمعية العامة (رؤساء الدول والحكومات) وسنوياً برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (. عُقد الاجتماع الأول للمنتدى السياسي رفيع المستوى بعد الموافقة على خطة

من الدول المتقدمة والنامية وكذلك كيانات الأمم المتحدة والأطراف ذات العلاقة الآخرين.

توفر المبادئ التوجيهية الطوعية المشتركة المرنّة لإعداد التقارير إطاراً لجعل إعداد التقارير أكثر اتساقاً ولديها قابلية للمقارنة.¹⁵ سيتم استخدام هذه المبادئ التوجيهية لإعداد التقارير كأساس لرقابة الاستعداد لإعمال أهداف التنمية المستدامة، كما هو موضح في الجزئين 2 و3 من هذه الإرشادات.

لا يُتوقع التركيز بشكل رئيسي على الإحصاءات والمؤشرات في المراجعات الوطنية، على الرغم من أن الدولة قد توضح - حسب الاقتضاء - العناصر الرئيسية في المراجعات بالأرقام التي تعرض وتوضح الاتجاهات (بناءً على المؤشرات الوطنية و/أو مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية).¹⁶

ينبغي النظر إلى عمليات المراجعة على أنها دورة من المراجعات المستمرة للإعمال الوطني لخطة 2030 (الفقرة. 87 A/70/684). ستختلف المراجعة الوطنية من دولة لأخرى، اعتماداً على الأولوية ومرحلة استعداد الحكومة أو إعمال أهداف التنمية المستدامة.

المربع 10. المراجعة الوطنية الطوعية للمنتدى السياسي رفيع المستوى

- 2016 - شاركت 22 دولة في الجولة الأولى من المراجعات الوطنية الطوعية وهي: الصين وكولومبيا ومصر وإستونيا وفنلندا وفرنسا وجورجيا وألمانيا وجمهورية كوريا ومدغشقر والمكسيك ومونتينيغرو والمغرب والنرويج والفلبين وساموا وسيراليون وسويسرا وتوغو وتركيا وأوغندا وفنزويلا.
- 2017 - ستقدم 40 دولة المراجعات الوطنية الطوعية للمنتدى السياسي رفيع المستوى: أفغانستان والأرجنتين وأذربيجان وبنغلاديش وبيلاروس وبلجيكا وبلز وبنين وبوتسوانا والبرازيل وتشيلي وكوستاريكا وقبرص وجمهورية التشيك والدنمارك والسلفادور وإثيوبيا وغواتيمالا وهندوراس والهند وإندونيسيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية وإيطاليا واليابان والأردن وكينيا ولوكسمبورغ وماليزيا والمالديف وموناكو ونيبال وهولندا ونيجييريا وبنما وبيرو والبرتغال وقطر وسلوفينيا والسويد وتايلاند وتوغو والأوروغواي وزيمبابوي

2030 في نيويورك في الفترة من 11 إلى 20 يوليو 2016 برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. سينعقد الاجتماع القادم للمنتدى السياسي رفيع المستوى برعاية الجمعية العامة في عام 2019.

تُعرض مراجعات المنتدى السياسي رفيع المستوى بالتقارير التالية:

- **التقرير السنوي عن مدى إحراز أهداف التنمية المستدامة:** أعدّه الأمين العام بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة استناداً إلى إطار المؤشرات العالمية. وهو يعتمد على قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية، التي تعتمد على البيانات التي تنتجها النظم الإحصائية الوطنية والمعلومات المجمعة على المستوى الإقليمي. نُشر أول تقرير عن مدى إحراز أهداف التنمية المستدامة في يوليو 2016 (E/2016/75).¹³

- **التقرير العالمي للتنمية المستدامة:** يتم إصداره كل أربع سنوات، مركزاً على الأدلة، ويهدف إلى تقوية واجهة العلوم والسياسات.
- **تقرير فرقة العمل المشتركة بين المؤسسات المعنية عن التمويل من أجل التنمية.**¹⁴

عناصر المراجعة على المستوى العالمي

المراجعات الوطنية الطوعية

سيقوم المنتدى السياسي رفيع المستوى بإجراء مراجعات منتظمة لتقييم التقدم والإنجازات والتحديات، وتوفير منصة للشراكات، بما في ذلك مشاركة المجموعات الرئيسية والأطراف ذات العلاقة الآخرين (الفقرة. 22 A/70/684).

ترمي المراجعة الوطنية الطوعية إلى "تمكين التعلم المتبادل عبر الدول والمناطق ومساعدة جميع الدول، ولا سيما تلك التي يتم مراجعتها، لتعزيز سياساتها الوطنية وأطرها المؤسسية وتعبئة الدعم والشراكات اللازمة لإعمال أهداف التنمية المستدامة" (الفقرة. 77 A/70/684).

وهذه المراجعات طوعية بقيادة الدولة، بما في ذلك المشاركين الوزاريين وغيرهم من المشاركين رفيعي المستوى، وتضم كل

¹⁵ تتوفر أسئلة وأجوبة المراجعات الوطنية الطوعية على

<https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/9765Q%20and%20A%20for%20HLPF%20National%20reviews%202016.pdf>

¹⁶ المرجع نفسه.

¹³

http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=E/2016/75&Lang=E

¹⁴ <http://www.un.org/esa/ffd/ffd-follow-up/inter-agency-task-force.html>

المصدر: تقرير المراجعة الوطنية الطوعية لإستونيا 2016
(<https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/10647estonia.pdf>)

المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة

تم تطوير إطار المؤشرات العالمية من قبل فريق الخبراء المشترك بين المؤسسات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة وأيدته اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها 47 في مارس 2016.¹⁷ سيتم اعتماد الإطار فيما بعد من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. يعد فريق الخبراء المشترك بين المؤسسات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة مسؤولاً أيضاً عن توفير الدعم الفني لإعمال المؤشرات وإعداد تقارير عن التقدم على المستوى العالمي.

يتضمن الإطار المعتمد إجمال عدد 230 مؤشر تغطي كافة أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.¹⁸ ومن المرتقب أن يتطور هذا الإطار بمرور الوقت ليعكس وجود البيانات المحسنة أو المنهجيات الجديدة أو الترابطات ذات الطبيعة الفنية. سيتم تقديم إطار المؤشرات العالمية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للموافقة عليه.

وقد درس اختيار المؤشرات الحاجة لمعالجة كل هدف وجميع جوانب الأهداف. وتشمل السمات الرئيسية للمؤشرات التي طورها فريق الخبراء المشترك بين المؤسسات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث 2016 وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2016):

- الصلة
- سلامة الناحية المنهجية
- قابلية للقياس
- محدودة العدد بدون إغفال أي هدف
- سهولة التواصل
- تصنيف البيانات
- احترام الحيز السياسي الوطني—بحيث يمكن لكل دولة أن تقرر المؤشرات الخاصة بها

وعلى الرغم من أن بعض الأهداف الأكثر تعقيدًا التي تغطي عناصر مختلفة تمتلك عدة مؤشرات مقابلة (على سبيل المثال، من المفترض أن يقاس الهدف 3.3 من خلال خمسة مؤشرات)، إلا أن المؤشرات الأخرى لا تغطي المؤشرات العالمية المقترحة بشكل كامل (على سبيل المثال أيضًا، الهدف 4.6 يحتوي على مؤشر واحد فقط في حين أنه يحتوي على عنصرين مختلفين ليتم

مؤشرات تتكرر تحت هدفين أو ثلاثة أهداف مختلفة، فإن العدد الإجمالي الفعلي للمؤشرات الفردية في القائمة هو 230.

من المتوقع أن تقوم جميع الدول الأعضاء بوضع أطر النتائج الوطنية ذات الأهداف والمؤشرات، فضلاً عن نظم الرصد الفعالة لتوفير المعلومات ذات الجودة العالية في الوقت المناسب لوضع السياسات وتخصيص الموارد لإعمال أهداف التنمية المستدامة. وسوف تستكمل هذه الأطر مجموعة من المؤشرات العالمية المستخدمة لمتابعة ومراجعة تقدم الأهداف والغايات (الفقرة 75 A/RES/70/1).

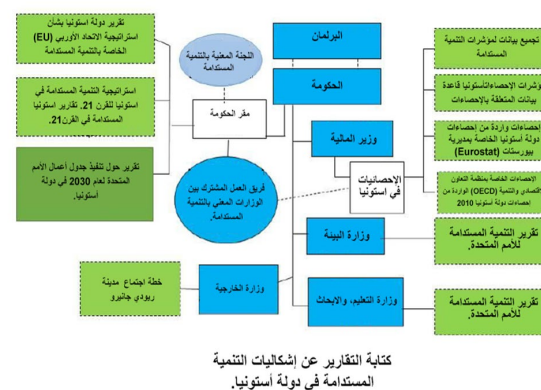
"ستستند المراجعة العالمية في المقام الأول إلى مصادر البيانات الرسمية الوطنية" (الفقرة 74 (a) A/RES/70/1). ستشكل أنظمة البيانات الوطنية التي تحتفظ بها مكاتب ونظم الإحصاء الوطنية أساس إنتاج البيانات لرصد أهداف التنمية المستدامة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

الشكل 14. آليات إعداد التقارير في إستونيا

ترصد إستونيا التنمية المستدامة استنادًا إلى مؤشرات وطنية محددة ومن خلال مراجعة تنشر بانتظام من قبل إحصائيات إستونيا بالتعاون مع مكتب الحكومة ومختلف الوزارات.

ويتم الاتفاق على قائمة المؤشرات، التي سيتم تكييفها لعكس أهداف التنمية المستدامة، بالتعاون مع اللجنة الاستونية للتنمية المستدامة والفريق العامل المشترك بين الوزارات المعني بالتنمية المستدامة ومكتب الحكومة وإحصائيات إستونيا.

تم توضيح الأجهزة التي تشكل آلية الرصد وتدفق المعلومات في الرسم البياني أدناه.



¹⁷ متاحة على <http://unstats.un.org/unsd/statcom/47th-session/documents/2016-2-SDGs-Rev1-E.pdf>

¹⁸ وتشمل القائمة 230 مؤشراً تم التوصل إلى اتفاق عام بشأنهم. العدد الإجمالي للمؤشرات المدرجة في اقتراح المؤشر النهائي هو 241. وبما أن هناك تسعة

تتوفر قواعد بيانات المؤشرات العالمية والبيانات الوصفية المتاحة على:

• البيانات الوصفية
(<http://unstats.un.org/sdgs/metadata/>)

• قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة
(<http://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>)

يمكن للمكتب الوطني للإحصاء تقديم البيانات الوطنية على المستوى العالمي أو الوزارات التنفيذية في دولة ما، وهذا يتوقف على مدى مركزية النظام الإحصائي الوطني أو لا مركزيته. ويمكن للهيئات الوطنية أن ترسل البيانات مباشرة إلى المؤسسة المتخصصة ذات الصلة (أمين كل مؤشر للإطار العالمي) أو إلى آلية إقليمية والتي تنقل إلى المؤسسة المختصة.

كما تُسأل المؤسسات المتخصصة عن إتاحة بيانات وطنية قابلة للمقارنة دوليًا عن كل مؤشر (على سبيل المثال، ينبغي أن تضع تقديرات عندما تكون البيانات الوطنية مفقودة). علاوة على ذلك، فإنها تدعم زيادة اعتماد المعايير الدولية والالتزام بها على المستوى الوطني، وتقوية القدرة الإحصائية الوطنية وتحسين آليات إعداد التقارير.

يتم تشجيع الدول على تطوير منصات البيانات الوطنية كمستودعات مركزية لبيانات أهداف التنمية المستدامة. وهذا سيسمح للمؤسسات باسترجاع البيانات مباشرة من المنصة، مما يخفف من عبء إعداد التقارير عن كاهل الدول. علاوة على ذلك، توفر منصات البيانات الإحصاءات والمؤشرات للشعب. على سبيل المثال، تخطط الفلبين لتنفيذ منصة على الإنترنت للوصول إلى مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (مشاهدة أهداف التنمية المستدامة) (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية 2017).

الشكل 15. إتاحة البيانات الوطنية للإطار العالمي للمؤشرات في فنلندا

يمكن العثور بسهولة على البيانات الأساسية الخاصة بنسبة 42 % من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في الدولة، بينما تتطلب 43 % من مؤشرات جمع بيانات منفصلة هذا وفقًا للتقييم الأولي للخبراء الذي تم إجراؤه أثناء تحليل الثغرات لاستعداد فنلندا لإعمال خطة 2030. ويستمر تحليل إتاحة البيانات فيما يتعلق بالمؤشرات المتبقية.

قياسهما). كما أنه في العديد من الحالات، يُستخدم مؤشر متعدد الأغراض لأكثر من هدف واحد (على سبيل المثال، تستخدم المؤشرات نفسها لقياس أهداف مختلفة مثل 8.4 و 12.2) (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث 2016).

المربع 11. تحديثات البيانات

فيما يتعلق بالإطار العالمي للمؤشرات، أشارت الدول المشاركة في الجولة الأولى للمراجعة الوطنية الطوعية إلى:

- وجود ثغرات كبيرة في إتاحة البيانات (كولومبيا ومصر وإستونيا وفنلندا وفرنسا والمكسيك والمغرب والفلبين وساموا وأوغندا وفنزويلا).
- وقد ينطوي جمع بيانات إضافية على موارد جوهريّة (إستونيا وفنلندا ومونتينيغرو).
- ولا تعكس المؤشرات المقترحة بالضرورة الأوضاع الوطنية (جمهورية كوريا وساموا وأوغندا).
- عدم اليقين في قائمة المؤشر نفسها، وعدم كفاية البيانات الوصفية وغياب إجراءات تدفق البيانات (تركيا).
- صعوبة رصد العديد من أهداف التنمية المستدامة وغاياتها على أساس المؤشرات المحددة فقط وعدم كشف المؤشرات بوضوح عن الروابط بين الأعمال والتأثيرات على مختلف الأهداف والغايات (فنلندا).

المصدر: تولى المراجعة الوطنية الطوعية لعام 2016 (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية)

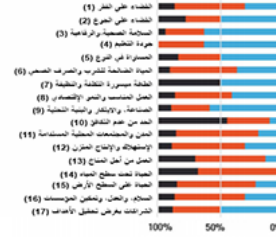
اتفق فريق الخبراء المشترك بين الوكالات على مستويات مؤقتة لتصنيف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على أساس مستوياتها من التطوير المنهجي وإتاحة البيانات (الأمم المتحدة 2016). سيتم تحديث هذه الفئات على أساس سنوي¹⁹.

- **الفئة 1:** مؤشر واضح نظريًا، والمنهجية المقررة والمعايير المتاحة، والبيانات التي تنتجها الدول بانتظام (81 مؤشرًا اعتبارًا من نوفمبر 2016).
- **الفئة 2:** مؤشر واضح نظريًا، والمنهجية المقررة والمعايير المتاحة، ولكن الدول لا تقدم البيانات بانتظام (57 مؤشرًا اعتبارًا من نوفمبر 2016).
- **الفئة 3:** المؤشر الذي ليس لديه منهجية مقررة ومعايير أو منهجية / معايير يتم تطويرها / اختبارها (88 مؤشرًا اعتبارًا من نوفمبر 2016).
- المؤشرات المتبقية غير مصنفة حاليًا.

<http://www.iisd.ca/download/pdf/sd/enbplus208num18e.pdf>

¹⁹ <http://unstats.un.org/sdgs/files/meetings/iaeg-sdgs-meeting-04/Tier%20Classification%20of%20SDG%20Indicators%20Updated%202023-09-16.pdf> and

توفر البيانات لمؤشرات الأمم المتحدة - فنلندا



المصدر: التقرير القومي بشأن تنفيذ جدول أعمال عام 2030 لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحلول فنلندا من 58
https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/10611Finland_VNR.pdf

المصدر: تقرير المراجعة الوطنية الطوعية لفنلندا 2016

(https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/10611Finland_VNR.pdf).

مؤشرات أخرى

وعلى غرار عملية دمج خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية وخطة 2030، يتعين على الدول تحديد حلول للرصد تتطابق مع واقعها الوطني ولا تثقل كاهل نظمها الإحصائية.

وبالتوازي مع المؤشرات الدولية، تقوم الدول بتطوير أو تكيف المؤشرات الوطنية. كما أنه في بعض الحالات، يستفيد تطوير المؤشرات الوطنية من مشاركة العديد من الأطراف ذات العلاقة (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية 2017). فعلى سبيل المثال، تمتلك اللجنة رفيعة المستوى للإعمال الفعال في كولومبيا لخطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة (التي أنشئت في فبراير 2015) فريق عامل معني بمؤشرات تشارك فيها الأطراف ذات العلاقة المتعددين (المرجع نفسه).

قد يشتمل إطار المؤشرات الشامل لأهداف التنمية المستدامة على خمسة مستويات من المؤشرات، بما في ذلك إطار المؤشرات العالمية. ويرد ملخص لهذه المستويات في الجدول 2 أدناه (استنادًا إلى معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث 2016).

تحسين البيانات وموارد بيانات أخرى

يجب معالجة العديد من التحديات لضمان وجود بيانات مصنّفة عالية الجودة وموثوقة في الوقت المناسب من أجل إعداد تقارير رصد عن أعمال خطة 2030:

- **عدم وجود بيانات:** لا تزال ثغرات البيانات الهامة موجودة. لا توجد حاليًا بيانات لرصد العديد من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك على المستوى العالمي.

وبالنظر إلى نطاق الخطة الجديدة، فإن العديد من الدول النامية ليس لديها بيانات أساسية لكثير من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث 2016). يعتبر تحسين نطاق الاستقصاء للأسر المعيشية وتصميمها وتواترها، فضلاً عن تحسين البيانات الإدارية واستخدامها، هي بعض المجالات التي يلزم إحراز تقدم فيها (المرجع نفسه).

المربع 12. القدرة الإحصائية

تعتبر القدرة الإحصائية المحدودة واحدة من التحديات الرئيسية لرصد خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة. تشير القدرة الإحصائية إلى قدرة الدولة على جمع بيانات عالية الجودة عن سكانها واقتصادها وتحليلها ونشرها.

يحتفظ البنك الدولي بقاعدة بيانات القدرات الإحصائية توفر معلومات عن النظم الإحصائية بالدول النامية. بالإضافة إلى مؤشر القدرات الإحصائية (النتيجة الإجمالية لتقييم قدرة النظام الإحصائي لدولة ما على أساس إطار تشخيص يقيم المجالات التالية: المنهجية؛ ومصادر البيانات؛ والتواتر وحسن التوقيت)، تسهل قاعدة البيانات تقييم القدرة الإحصائية للدول. يمكن الوصول لقاعدة البيانات على <http://datatopics.worldbank.org/statisticalcapacity/Ho>
[mc.aspx](http://datatopics.worldbank.org/statisticalcapacity/Ho)

- **إضفاء الطابع الوطني والمحلي على المؤشرات:** تبنت العديد من الدول مؤشرات تستند إلى الأولويات الوطنية وأحياناً إلى مؤشرات عالمية "ذات طابع وطني" (مثل إستونيا، مونتينيغرو، سريلانكا، فيتنام) (شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية 2016c). وتلعب المكاتب الإحصائية الوطنية دوراً مركزياً في عمليات المتابعة والمراجعة الوطنية، بما في ذلك تطوير المؤشرات الوطنية.
- **التصنيف:** من المتوقع أن الأشخاص الذين لا تغفل عنهم أهداف التنمية المستدامة في كثير من الحالات غير مرئيين بسبب البيانات المفقودة أو ممثلة تمثيلاً ناقصاً. من المهم الاستثمار في الجمع المنتظم والمنهج للبيانات المصنفة (بحسب الجنس والسن وغير ذلك من الخصائص الاجتماعية-الاقتصادية البارزة، بما في ذلك الدخل/الثروة والموقع والطبقة والعرق وغير ذلك) وهذا وفقاً للهدف 17.18.
- **التوحيد القياسي وقابلية المقارنة:** البيانات الوطنية يجب أن تكون قابلة للمقارنة وموحدة لتثري الرصد العالمي. وسيطلب ذلك آليات إعداد تقارير مقرر من الدول إلى النظام الإحصائي الدولي وزيادة اعتماد المعايير المتفق عليها دولياً على الصعيد الوطني (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث 2016).

- **مصادر جديدة للبيانات:** تعد المكاتب الإحصائية الوطنية هي المزود الرئيسي للبيانات لرصد أهداف التنمية المستدامة، ولكنها يمكن أن تستفيد أيضًا من الفرص الجديدة لتكملة المصادر التقليدية للبيانات مع البيانات الضخمة، والبيانات القادمة من مؤسسات الدولة الأخرى، والمجتمع المدني والقطاع الخاص (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث 2016).

المربع 13. التعامل مع التحديات من خلال الجهود الإقليمية

إن خارطة طريق أهداف التنمية المستدامة لدول المحيط الهادئ هي مبادرة إقليمية تهدف إلى تحديد الخطوات اللازمة لتحديد الأولويات والمؤشرات الإقليمية. فهي تعتمد على الخبرة المكتسبة من الأهداف الإنمائية للألفية، عندما ساعد الرصد الإقليمي في التغلب على بعض قيود تتبع التقدم من جانب الدول بشكل فردي في دول المحيط الهادئ.

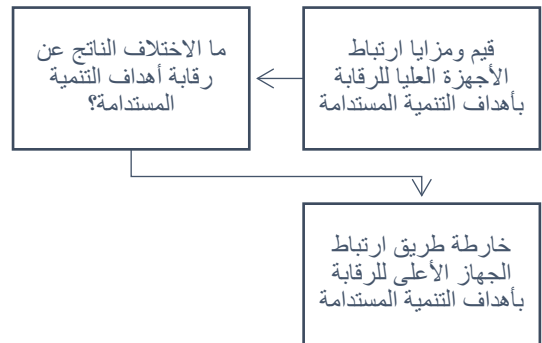
المصدر: تولى المراجعة الوطنية الطوعية لعام 2016 (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية 2017).

الجدول رقم 2. إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على مختلف المستويات

| المستوى | طوره | الهدف/النطاق | يشمل |
|-------------------------|-----------------------------------|--|--|
| الإطار العالمي للمؤشرات | فريق الخبراء المشترك بين المؤسسات | تم إنشاؤه لرصد التقدم على المستوى العالمي. كما أنه يقوم بإعداد تقارير في التقرير السنوي عن مدى إحراز أهداف التنمية المستدامة ومن المتوقع أن يتم دمج معظمها في أطر المؤشرات الوطنية للسماح بمزيد من المقارنة. ولكن من الصعب بالنسبة لبعض هذه الدول تتبع التقدم على المستوى الوطني (على سبيل المثال، مؤشرات دول المحيطات). | - تشكيل أساس كل المؤشرات الأخرى - تضمين عناصر التصنيف - التركيز على مجموعات خاصة - معالجة قضايا عدم المساواة |
| المؤشرات الموضوعية | المنظمات الدولية والخبراء | يتم تتبع المؤشرات الموضوعية في جميع أنحاء العالم وغالبًا ما تتضمن مقاييس المدخلات والعملية التي تعد مكملًا مفيدًا للمؤشرات الرسمية. | - مؤشرات إضافية، وفي بعض الحالات، ومختلفة عن كل عنصر من العناصر المشمولة بالمؤشرات العالمية - المؤشرات ذات الصلة فقط على المستوى الوطني |
| المؤشرات الإقليمية | المستوى الإقليمي | يمكن أن تعكس الخصائص الإقليمية، وتدعم التعلم المتبادل، وتعزز المساءلة المشتركة عن التحديات الإقليمية والموارد. | - معظم المؤشرات العالمية - المؤشرات الإضافية |
| المؤشرات الوطنية | كل دولة | في صميم رصد أهداف التنمية المستدامة. ستعتمد على الإطار العالمي، وسيتعين مواءمتها مع المعايير الدولية، وتعكس الخصائص الوطنية. | - معظم المؤشرات العالمية - مؤشرات إضافية، وفي بعض الحالات، ومختلفة عن المؤشرات على المستوى العالمي (بما في ذلك بعض المؤشرات الموضوعية) |
| المؤشرات دون الوطنية | المستوى دون الوطني | يمكن أن تعكس خصوصية المستوى المحلي وتعتمد على مصادر البيانات المبتكرة. ومستوى مهم للغاية يقع فيه الأعمال عادة فيه. | - المؤشرات الوطنية - مؤشرات إضافية باستخدام مصادر البيانات المبتكرة |

قيم ومزايا تعامل الأجهزة العليا للرقابة مع
أهداف التنمية المستدامة

تتمكن الإجابة على سؤال "لماذا توجد الأجهزة العليا للرقابة؟" بصورة أساسية في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 12 – حيث توجد الأجهزة العليا للرقابة للمساهمة بقيمتها ومزاياها في جميع البلدان من أجل المواطنين. فعند الاطلاع على خطة 2030، فإنه يعطي رؤية مقنعة وشاملة للعالم يتمتع فيه المواطنون بحياة أفضل. وقد اشتركت كل الدول في هذه الأهداف المتكاملة والشاملة وغير القابلة للتجزئة. وباجتماعها معاً، فإنها تشمل عملياً نطاق الرقابة بأكمله في أحد الأجهزة العليا للرقابة. حيث إن تعامل الجهاز الأعلى للرقابة مع أهداف التنمية المستدامة لا يختلف بالضرورة عن تقديم الجهاز الأعلى للرقابة لقيمه ومزاياه من أجل المواطنين. يوضح إطار الإدارة الاستراتيجية لمبادرة تنمية الانتوساي هذا الارتباط (الشكل 16). كما يوضح كيف يؤثر إسهام الجهاز الأعلى للرقابة في عملية التأثير على المساهمة في أهداف التنمية المستدامة.



قائمة ومزايا الأجهزة العليا للرقابة

| القدرة الأساسية للجهاز الأعلى للرقابة | مخرجات الجهاز الأعلى للرقابة | تأهيل الجهاز الأعلى للرقابة + قيادة |
|--|--|--|
| الأنظمة المؤسسية للجهاز الأعلى للرقابة - قدرة الفريق المهني | نتائج الجهاز الأعلى للرقابة | مساهمة الجهاز الأعلى للرقابة للتأثير على |
| أ الاستقلالية والإطار القانوني | | |
| ب الحوكمة الداخلية والأخلاقيات + إصدار تقارير من المحاسبة | | |
| ج الخدمات الأساسية للجهاز الأعلى للرقابة | | |
| معايير رقابية الأداء ومصلحتها وجودها + نتائجها | ثقة الجمهور في الجهاز الأعلى للرقابة | |
| معايير رقابية الالتزام ومصلحتها وجودها + نتائجها | تنفيذ توصيات الرقابة | |
| عملية الحكم المهني + النتائج | تحقق القيمة والمزايا من خلال المساهمة في أهداف التنمية المستدامة | |
| الخدمات الأساسية الأخرى + النتائج | تحسين الالتزام بالتوازن والأنظمة | |
| د إدارة الموارد البشرية + تطوير الفريق المهني | مشاركة أصحاب المصلحة في المسألة | |
| هـ خدمات مشتركة | | |
| و التواصل وإدارة أصحاب المصلحة + النتائج | | |
| حوكمة الدولة، السياسية والاجتماعية والثقافية + بيئة الإدارة المالية العامة | | |

المالية والمحاسبة 12 ترمي إلى تمكين الأجهزة العليا للرقابة من السعي إلى نشر القيم والمزايا وتعزيزها للنهوض بإدارة عامة ذات كفاءة ومساءلة وفعالية وشفافية وتحقيق أهداف التنمية الوطنية وأولوياتها فضلاً عن أهداف التنمية المستدامة.

ويتضح دور الأجهزة العليا للرقابة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال الأهداف الثلاثة للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 12 والمبادئ الأساسية التابعة لها. يقدم الشكل 17 نظرة عامة على المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 12.

الشكل 17. نظرة عامة على المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 12



الهدف 1: تعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة لدى الحكومة وجهات القطاع العام

يعد هذا دوراً حاسماً للأجهزة العليا للرقابة؛ فهي تساعد على تحقيق أهداف التنمية الوطنية وأولوياتها، فضلاً عن أهداف التنمية المستدامة، وهذا يعني أنه من الضروري وجود أجهزة قوية وقواعد وسياسات فعالة وأنظمة قوية وعمليات راسخة لتطوير وتنفيذ ورصد وإعداد التقارير حول البرامج المُنفذة والنتائج المحققة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تشمل الأجهزة القوية هيكل حوكمي ذي وزارات وإدارات ومؤسسات (MDAs) قوية والتي لديها صلاحية ودور للقيام بأدوار وظيفية وقطاعية من أجل رفاهية المواطنين. وترتبط القواعد والسياسات الفعالة بالتشريعات والسياسات المعمول بها والتي تكلف بأدوار ووظائف الوزارات والإدارات والمؤسسات (MDAs)، وتقدم التوجيهات القانونية والسياسية ذات الصلة. وينبغي وجود نظام قوي لوضع القواعد

كما أنه يسلط الضوء على الكيفية التي تأتي بها نتائج الجهاز الأعلى للرقابة—والتي لا تقتصر على نتائج رقابة الأداء والالتزام والرقابة المالية فحسب، بل تتصل أيضاً بشفافية الجهاز الأعلى للرقابة ومساءلته ومصادقيته—التي تقوده للمساهمة في القيم والمزايا.

يوضح الرسم البياني أيضاً كيف يحتاج الجهاز الأعلى للرقابة إلى مخرجات عالية الجودة من حيث إعداد التقارير حول أدائه الخاص—وحول عمله الرقابي لتسهيل النتائج. والجدير بالذكر أن الأجهزة العليا للرقابة تمارس الدور الرقابي من خلال العمل الذي تقوم به في مجالات الرقابة الثلاثة جميعها: الرقابة المالية ورقابة الأداء ورقابة الالتزام. وهذا يعني أيضاً أن الأجهزة العليا للرقابة تساهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال مهمات رقابية عالية الجودة (وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة) في مجالات الرقابة الثلاثة جميعها. وبالتالي، فبينما تقدم أهداف التنمية المستدامة "طبيعة" أي موضوع الرقابة الذي تقوم به الأجهزة العليا للرقابة، فإن المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة توفر "الكيفية" أي المنهجية والمعايير التي يجب أن يتم بها هذا العمل.

يحتاج الجهاز الأعلى للرقابة إلى قدرات كإطار مؤسسي ملائم وقوي ونظم تنظيمية وموظفين محترفين وقيادة فعالة وبيئة مؤاتية لكي يقدم هذه القيمة.

تشجع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة (2011) A/66/209 و (2014) A/69/228 و (2015) A/69/327 الدول الأعضاء على النظر في دعم وتعزيز الكفاءة وفعالية المساءلة وشفافية الإدارة العامة من خلال دعم الأجهزة العليا للرقابة. تلعب الأجهزة العليا للرقابة دوراً رئيسياً في تنفيذ البرامج لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكما ذكر سابقاً، فإن أول منتدى سياسي رفيع مستوى (HLPF) من خلال تركيزه على "ضمان عدم تخلف أي جهاز عن الركب" قد شدد أيضاً على أهمية دور الأجهزة العليا للرقابة التي تصل صلاحيتها إلى جميع المؤسسات الحكومية وعلى جميع المستويات.

النتائج — من منظور المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 12

تتمحور المبادئ في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 12 حول خطة عمل مماثلة لخطة 2030. ويستند المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 12 على التوقعات الأساسية لإحداث فرق في حياة الأشخاص (المواطنين) وتحسين سبل معيشتهم.

كما تعمل أغلب الأجهزة العليا للرقابة وفقاً لصلاحيات ونماذج مختلفة. ومع ذلك، فإن أهداف ومبادئ المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة

والسياسات في حيز التنفيذ مع مراقبة شديدة واستراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر.

إنه من المهم أن تعمل الوزارات والإدارات والمؤسسات (MDAs) المسؤولة عن إدارة البرامج لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لمصلحة المواطنين من خلال تعزيز الكفاءة والمساءلة والفعالية والشفافية والنزاهة في تلك الأجهزة. وهذه هي المبادئ التي يقترحها المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 12 في إطار الهدف "تعزيز المساءلة والشفافية ونزاهة الحكومة وكيانات القطاع العام":

- حماية استقلالية الأجهزة العليا للرقابة.
- تنفيذ المهام الرقابية لضمان خضوع الجهات الحكومية وجهات القطاع العام للمساءلة، وإدارة الموارد العامة، واستخدامها.
- تمكين أولئك المكلفين بحكومة القطاع العام لتنفيذ مسؤولياتهم المتعلقة بنتائج الرقابة وتوصياتها واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.
- إعداد تقارير حول نتائج الرقابة، وبالتالي تمكين الرأي العام من مساءلة الجهات الحكومية وجهات القطاع العام.

من المهم أن تسعى الأجهزة العليا للرقابة لحماية استقلاليتها. وذلك لأن الأجهزة العليا للرقابة قد تسهم أو تشارك في اللجان الحكومية أو المنتديات أو مجموعات العمل التي تهدف إلى إعداد وتنسيق ورصد و/أو تنفيذ برامج لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، إذا حدد أحد الأجهزة العليا للرقابة مجالاً ما يتطلب إعداد التقارير، فيجب أن يكون لديه الحرية في تحديد محتوى التقرير بهدف التأكد من مساءلة وشفافية الحكومة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

يجب على الأجهزة العليا للرقابة التأكد من أن تنفيذ المهام الرقابية لبرامج أهداف التنمية المستدامة تقع ضمن صلاحياتها الرقابية. ونظرًا إلى أن أعمال البرامج لتحقيق أهداف التنمية المستدامة يتضمن جهداً عالمياً مع العديد من الأطراف ذات العلاقة، فمن المتوقع أيضاً زيادة الاهتمام بتقارير الرقابة ذات الصلة. كما يجب على الأجهزة العليا للرقابة أن تنشر نتائج الرقابة والتقارير بشكل فعال. لذلك، فقد تحتاج هذه الأجهزة العليا للرقابة إلى تطوير وبناء علاقات مهنية مع الأطراف الرئيسية ذات العلاقة؛ وتطوير وإعمال إستراتيجية التواصل؛ وتطوير إرشادات إعداد التقارير حول كيفية كتابة تقرير إقليمي كما هو مقترح أعلاه.

لا يكون إعداد تقارير الرقابة في نهاية العملية. فمن الضروري إنشاء آلية للمتابعة، لا سيما وأن أهداف التنمية المستدامة تعتبر هدفاً طويل الأجل وقد لا يكون تأثيرها ملموساً إلا بعد بضع سنوات. ستحتاج الدولة إلى رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها، كما سيساعد دور الجهاز الأعلى للرقابة في متابعة توصيات الرقابة للتأكد من تحقيق

أهداف التنمية المستدامة من خلال متابعة الإجراءات التي اتخذتها المؤسسات المسؤولة لمعالجة توصيات الرقابة.

من المستحسن أن يكون لدى الجهاز الأعلى للرقابة إستراتيجية تواصل لتسهيل الوصول إلى التقارير الرقابية حول أهداف التنمية المستدامة باستخدام أدوات تواصل متعددة ومناسبة، لاسيما وأن الأطراف ذات العلاقة تعتبر شريحة واسعة ومتنوعة وهناك اهتمام عالمي بتحقيق هذه الأهداف العالمية.

الهدف 2: إظهار الصلة المستمرة بين المواطنين والبرلمان والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

يمكن إظهار هذا الدور من خلال إجراء الرقابة المالية أو رقابة الالتزام أو رقابة الأداء ونتائج إعداد تقارير الرقابة التي يجد المواطنون والأطراف ذات العلاقة أنها نتائج ذات صلة.

من المهم جعل الأجهزة العليا للرقابة تساهم وتشارك في مساعدة الوزارات والإدارات والمؤسسات (MDAs) على تحسين عملياتها ورصدها وإعدادها لتقارير أهداف التنمية المستدامة. يمكن للأجهزة العليا للرقابة القيام بذلك عن طريق تقديم توصيات رقابية عملية ومفيدة وإصدار تقارير شاملة تقدم رسائل مهمة لنطاق واسع من القطاع العام والأطراف ذات العلاقة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

هذه هي المبادئ التي اقترحها المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 12 في إطار الهدف "إظهار الصلة المستمرة بين المواطنين والبرلمان والأطراف الأخرى ذات العلاقة":

- التجاوب مع البيانات المتغيرة والمخاطر الناشئة؛
- التواصل بفاعلية مع الأطراف ذات العلاقة؛
- تمثيل مصدر موثوق للرؤية والتوجيهات المستقلة والموضوعية من أجل دعم التغيير البناء في القطاع العام.

يجب أن تكون بعض طرق بقاء صلة الجهاز الأعلى للرقابة بالمواطنين والأطراف ذات العلاقة متجاوبة مع البيانات المتغيرة والمخاطر الناشئة لإدراك أهداف التنمية المستدامة، وفهم كيفية دمج الأهداف في إطار التخطيط الوطني للدولة، والهيكل الحوكمي ذي الصلة، والبرامج المقترحة وأي عملية تخصيص موارد معتمدة ذات صلة. قد تحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى النظر في تعميم أهداف التنمية المستدامة من خلال التخطيط الاستراتيجي وعملية التخطيط للرقابة السنوية، وذلك لتوضيح أثرها وبلورة دورها الحاسم. بالنظر إلى طبيعة أهداف التنمية المستدامة، قد تحتاج الأجهزة العليا للرقابة أيضاً إلى منهجية رقابة تساعد على فحص الاتصالات والعلاقات المتبادلة بين العمل الذي تقوم به مختلف الجهات الحكومية والبرامج.

وسيشترك الأطراف ذات العلاقة على نحو واسع النطاق في رقابة موضوع أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القومي واعتماد مصادر جديدة للبيانات والأدلة. من المهم أيضًا أن تدرك الأجهزة العليا للرقابة بيانات وسائل الإعلام ومعلومات على المواقع الإلكترونية المتعددة مثل Twitter و RSS feeds و Facebook وغيرها من المواقع حول أهداف التنمية المستدامة وما يتعلق بها.

وإلى جانب الارتباط مع الأطراف ذات العلاقة ضمن الدولة، فيمكن للأجهزة العليا للرقابة أيضًا التعاون مع الانتوساي والأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الإقليمية والمهنية ومتعددة الأطراف التي تعمل مع أهداف التنمية المستدامة. لن يؤدي هذا فقط إلى تعزيز تعامل الرقابة مع أهداف التنمية المستدامة، بل سيمنحها أيضًا رأيًا في التعامل الوطني والإقليمي والدولي مع أهداف التنمية المستدامة.

الهدف 3: التحول إلى مؤسسة نموذجية من خلال تمثيل القدرة

يتم اقتراح مبادئ المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 12 التالية إلى الأجهزة العليا للرقابة للتحول إلى مؤسسة نموذجية من خلال تمثيل القدرة:

- ضمان الشفافية المناسبة والمساءلة في الأجهزة العليا للرقابة؛
- ضمان الحكم الرشيد للأجهزة العليا للرقابة؛
- الالتزام بقواعد الأخلاقيات المهنية للجهاز الأعلى للرقابة؛
- السعي نحو خدمة متميزة وذات جودة؛
- بناء القدرات من خلال تعزيز التعلم وتبادل المعرفة.

يجب على الأجهزة العليا للرقابة ممارسة ما تدعو إليه والتمتع بصلاحياتها بشفافية وبشكل مسؤول. يجب إدارة عمليات الجهاز الأعلى للرقابة بطريقة اقتصادية وفعالة وكفاءة وبما يتفق مع القوانين واللوائح التنظيمية، ويتم الإفصاح عن هذه الأمور علنًا حسب الاقتضاء.

على سبيل المثال، يمكن للأجهزة العليا للرقابة تعزيز عملياتها ومراجعتها بصورة مستقلة لضمان وجود رقابة داخلية سليمة وممارسات إدارية لتنفيذ عمليات الرقابة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة. نظرًا لأن العديد من الأطراف ذات العلاقة مهتمين بأهداف التنمية المستدامة، فإن هذا الهيكل الحوكمي الجيد يعطيهم تأكيدًا إيجابيًا على مصداقية الجهاز الأعلى للرقابة وآلياته التي تقدم نتائج الرقابة والتقارير.

يوجد العديد من المخاطر التي ينطوي عليها المراقب العام ويواجهها عند إجراء المهمات الرقابية. على وجه الخصوص، فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، فهناك العديد من المؤسسات والمنظمات التي ستشارك في إدارة الأموال. لذلك، فمن المهم أن تتأكد الأجهزة العليا للرقابة من أنه في المهمات الرقابية لأهداف التنمية المستدامة يتم اتباع

قواعد الأخلاقيات المهنية الخاصة بها كما يتم تعزيزها باستمرار للمراقبين وإدراجها في منهجية الرقابة.

بغض النظر عما إذا كانت أهداف التنمية المستدامة أو أي مسألة إقليمية أو عالمية أخرى تقوم بمراقبتها، فيجب على الجهاز الأعلى للرقابة أن يركز باستمرار على السعي إلى التميز في الخدمة والجودة. وقد يترجم ذلك إلى التأكد من أن جميع موظفي الجهاز الأعلى للرقابة لديهم من التمرس والإدراك والوعي بأهداف التنمية المستدامة ما يكفي ليكونوا قادرين على إجراء المهمات الرقابية وفقًا للمعايير المطبقة.

وهذا يعني أن الأجهزة العليا للرقابة يجب أن تكون لديها آليات ملائمة للتطوير المهني للموظفين والمدراء. وتمتلك الأجهزة العليا للرقابة مثل هذه الفرص على المستوى المحلي والإقليمي من خلال مناطق الانتوساي، والمستوى العالمي من خلال الانتوساي وبرامج مبادرة تنمية الانتوساي. يعتبر التقديم المقترح لإطار كفاءة الانتوساي وتجربة برنامج شهادات الاعتماد للمراقبين خطوة كبيرة نحو التأهيل المهني.

كما ستحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى وجود آليات ضمان الجودة المستقلة لمهامها الرقابية للتأكد من تقديم مخرجات عالية الجودة.

ستلعب الأجهزة العليا للرقابة دورًا أساسيًا في ضمان حوكمة مسؤولة وفعالة من أجل التنمية المستدامة من خلال وظائف الرقابة والمراقبة. تعد أهداف التنمية المستدامة مجموعة شاملة للغاية من الأهداف. وقد قامت الأجهزة العليا للرقابة بالفعل بالمهام الرقابية للعديد من المحاور المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، فمن الضروري أن نتذكر أن هناك بعض الاختلافات بين أعمال الرقابة والموضوعات ذات الصلة برقابة أهداف التنمية المستدامة خاصة لرقابة مدى الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتنفيذ ذاته. وكما ذكر في الجزء الأول، فإن أهداف التنمية المستدامة لديها بعض مبادئ الأعمال. وتعتبر هذه المبادئ ملكية وطنية وعالمية ومتكاملة، قائمة على حقوق الإنسان؛ وشاملة وتشاركية دون إغفال أحد. فمن الضروري تطوير نموذج رقابة محدد للتعامل مع خصوصيات وتعقيدات رقابة مدى الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. سيتم توضيح نموذج الرقابة المقترح في هذه الإرشادات في الجزء الثالث.

ما الاختلاف الناتج عن رقابة أهداف التنمية المستدامة؟

لقد ناقشنا في القسم أعلاه أسباب الحاجة إلى تعامل الأجهزة العليا للرقابة مع أهداف التنمية المستدامة. السؤال التالي الذي يجب الإجابة عليه هو، "هل تعتبر رقابة أهداف التنمية المستدامة عمل معتاد أم أن هذه المهمات الرقابية تتطلب نهجًا مختلفًا؟ للإجابة على هذا السؤال، نود أن نلفت انتباهكم إلى مبادئ تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المذكورة أعلاه. ويعني هذا أنه عندما تقوم الأجهزة العليا للرقابة بالرقابة على مدى

الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والبدء فيها لاحقاً، فإنها تحتاج إلى النظر في مدى اتباع هذه المبادئ. لقد حاولنا أن نوضح أدناه بعض الآثار التي قد تترتب على ذلك بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة.

الارتباط مع الأطراف ذات العلاقة في عملية الرقابة على نطاق واسع- عند فحص الشمولية والمشاركة وعدم إغفال أحد، قد يضطر الجهاز الأعلى للرقابة إلى البحث فيما وراء آلياته التقليدية لجمع الأدلة والتشاور مع مجموعة كبيرة من الأطراف ذات العلاقة خلال عملية الرقابة.

التركيز على الشمولية - ستحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى توسيع نطاق أسئلتها الخاصة بفاعليتها التقليدية حول اعتبارات العدل والمساواة وكيفية تلبيتها.

فحص الترابطات - من المبادئ الرئيسية الأخرى لأهداف التنمية المستدامة أنها متكاملة وتوازن بين الأبعاد الثلاثة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية). وهذا يعني أن أي عملية رقابة خاصة بتنفيذ هدف أو غاية فردية للتنمية المستدامة ستنتظر في الترابطات مع الأهداف والغايات الأخرى. يتطلب فحص هذه الترابطات بهدف التعليق على النتيجة النهائية نهجاً يساعد الجهاز الأعلى للرقابة في فحص المسائل الممتدة والمتراكبة في مقابل النظر إلى البرامج الفردية والمشاريع والمؤسسات كمسائل منعزلة. يمكن أن يكون منهج الحكومة الشامل الموضح في القسم التالي من هذه الإرشادات أحد هذه المنهجيات التي يمكن للأجهزة العليا للرقابة استخدامها بكفاءة في رقابة أهداف التنمية المستدامة.

معلومات حول رقابة الأداء - تعد أهداف التنمية المستدامة إطاراً للنتائج. وعلى هذا النحو، فإن تعريف نظام مؤشرات الأداء، وجمع البيانات عن المؤشرات وإعداد تقارير عنها يفترض أهمية كبيرة لتنفيذ خطة 2030. حيث سوف تحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى النظر في معلومات الأداء وتنمية القدرات والمنهجيات من أجل معلومات خاصة برقابة الأداء وأنظمة قياس الأداء لتنفيذ الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

خارطة طريق ارتباط الجهاز الأعلى للرقابة مع أهداف التنمية المستدامة

يمتلك الجهاز الأعلى للرقابة عدداً من الأطراف ذات العلاقة الذين لديهم توقعات مختلفة لتعامل الجهاز مع أهداف التنمية المستدامة.

وقد شملت الخطة الإستراتيجية للانتوساي للفترة من 2017 حتى 2022 أهداف التنمية المستدامة كأولوية شاملة. تعد الأولوية الشاملة 2 عبارة عن "مساهمة في متابعة أهداف التنمية المستدامة ومراجعتها في

سياق جهود التنمية المستدامة الخاصة بكل دولة". حددت الخطة الإستراتيجية أربعة مناهج واسعة النطاق حيث يمكن للأجهزة العليا للرقابة توقع تقديم مساهمات قيمة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشمل المنهجيات التالية:

1. تقييم استعداد الأنظمة الوطنية لإعداد تقارير عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن ثم رقابة عملياتها ودقة البيانات التي تنتجها.
2. القيام برقابة الأداء التي تفحص مبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية للبرامج الحكومية الرئيسية التي تساهم في جوانب محددة من أهداف التنمية المستدامة.
3. تقييم ودعم تنفيذ الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة جزئياً بالمؤسسات المسؤولة ذات الشفافية والفاعلية.
4. تمثيل نماذج للشفافية والمساءلة في عملياتهم التشغيلية، بما في ذلك الرقابة وإعداد التقارير.

من أجل إدارة التوقعات المختلفة، وضمان ملكية الجهاز الأعلى للرقابة وتحديد أهداف واقعية، فإننا نوصي بأن ينظر الجهاز الأعلى للرقابة في الأسئلة التالية عند تصميم خارطة طريق خاصة به للتعامل مع أهداف التنمية المستدامة.

يمكن أن يطرح الجهاز الأعلى للرقابة هذه الأسئلة كجزء من عملية

1. ما الدور المتوقع أن يلعبه الجهاز الأعلى للرقابة من جانب الأطراف الرئيسية ذات العلاقة (على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية)؟
2. ما نوع الصلاحية والبيئة والقدرة التي يحتاج إليها الجهاز الأعلى للرقابة للوفاء بهذه التوقعات؟
3. ما الدور الواقعي الذي يمكن أن يلعبه الجهاز الأعلى للرقابة في ضوء الصلاحية الحالية والبيئة والقدرة؟
4. ما هو الدور الذي يسعى الجهاز الأعلى للرقابة إلى لعبه على المدى الطويل؟
5. كيف يخطط الجهاز الأعلى للرقابة لتعزيز قدراته على لعب دوره المتوقع على المدى الطويل؟

الإدارة الإستراتيجية الخاصة به. قد يكون إطار الإدارة الإستراتيجية الخاص بمبادرة تنمية الانتوساي (الشكل 16) أداة مفيدة في هذا الصدد.

يرتبط هذا التوجيه بالنهج 1 وسيساعد على توفير منهجية يمكن أن تستخدمها الأجهزة العليا للرقابة لرقابة استعداد الدولة لتنفيذ أهداف

التنمية المستدامة. إلا إنه يتطرق أيضًا إلى النهج 2 نظرًا لأنه متصل
برقابة الأداء ويقدم أمثلة على الهدف رقم 16 من أهداف التنمية
المستدامة وفقًا للنهج 3.

وكخطوة أولى في خارطة الطريق، نوصي بأن تجري الأجهزة العليا
للرقابة أحد المهمات الرقابية حول مدى استعداد حكومتها الوطنية لتنفيذ
أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى إعطاء الجهاز الأعلى للرقابة

نظرة عامة جيدة حول الاستعداد لتنفيذ الخطة برمتها، فإن مثل هذه
الرقابة سوف تجعل الجهاز يُعبر أيضًا أثناء مناقشات التنفيذ على
الصعيد الوطني. يمكن أن يساهم الجهاز الأعلى للرقابة أيضًا في جهود
تنفيذ الدولة بتقديم توصيات حول الإعداد للتنفيذ ولفت الانتباه إلى
الاعتبارات الرئيسية حوله من خلال رقابة الجهاز. وقد تم توضيح
"كيفية" رقابة الاستعداد في الجزء التالي من هذه الإرشادات.

موضوع الرقابة: مدى الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

في هذه الحالة، سيكون موضوع الرقابة على نطاق واسع هو رقابة مدى الاستعداد. فمنذ أن اشتركت الحكومات في أهداف التنمية المستدامة في شهر سبتمبر لعام 2015، ونحن نعتقد أن هذا هو الوقت المناسب للتركيز على الاستعداد. وتتمثل الأسئلة التي يجب طرحها في هل حددت الدولة أهدافاً واقعية؟ هل يوجد لدى الدولة مصدر موثوق للمعلومات الأساسية؟ ومع ذلك، يمكن استخدام العديد من أسئلة الرقابة والأسئلة الفرعية بنفس الطريقة المناسبة لتقييم تنفيذ الدولة لخطة 2030. ونتوقع تماماً أنه مع اكتساب الخبرة والدروس المستفادة من الجهاز الأعلى للرقابة والوطنية على مدار الوقت، سيتم تعديل إرشادات الرقابة وتحسينها في السنوات القادمة.

منهجيات مجموع الحكومة

يعتبر مصطلح منهجيات مجموع الحكومة مصطلحاً شاملاً لمجموعة استجابات خاصة بمشكلة التشتت المتزايد بالقطاع العام والخدمات العامة والرغبة في زيادة التكامل والتنسيق والقدرة الاستيعابية (Ling, 2002 apud The Centre for Effective Services, 2014).

وقد ارتبطت العديد من المزايا المتعلقة بمنهجيات مجموع الحكومة الشاملة بقضايا السياسات. وترتبط بشكل عام بـ (Ling, 2002 apud The Center of Effective Services, 2014):

التمحور حول النواتج: يسعى عمل منهجيات مجموع الحكومة إلى تمكين الإدارات والمؤسسات الحكومية من تحقيق نتائج لا يمكن تحقيقها من خلال العمل بشكل انفرادي منعزل، وإلى تحسين تلك النتائج.

امتداد الحدود: اعتياد تجاوز تنفيذ السياسة لما هو أبعد من مجرد اختصاصات وزير واحد، أو إدارة أو مؤسسة واحدة.

التمكين: ينظر إلى مناهج الحكومة الشاملة تجاه السياسة على أنها تمكّن الحكومة من معالجة تحديات السياسة المعقدة، واستخدام المعرفة والخبرة داخل الحكومة وخارجها على نحو أكثر فعالية، ودمج مستويات الحكومة في دعم تقديم خدمات أكثر كفاءة وفعالية.

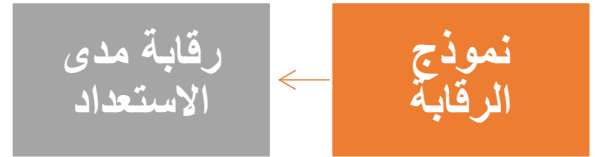
تعزيز الوقاية: يمكن لمنهجيات مجموع الحكومة تعزيز التركيز الوقائي من خلال معالجة القضايا من منظور منهجي بمجرد ظهورها وقبل أن تصبح متأصلة.

الجزء 3 – رقابة مدى الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

في الوقت الذي تصل فيه إلى هذا الجزء، يجب أن يكون لديك فهم جيد لأهداف التنمية المستدامة والطرق المختلفة التي يمكن أن يشارك بها الجهاز الأعلى للرقابة في أهداف التنمية المستدامة. وكما ذكرنا في الجزء السابق، فإن إحدى الطرق التي يمكن أن يشارك بها الجهاز الأعلى للرقابة في هذه المرحلة هي فحص الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

يقدم هذا الجزء إرشادات حول كيفية إجراء رقابة الأداء للاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما يوضح نموذج الرقابة ويتناوله من خلال كل خطوة في عملية رقابة الأداء للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

في هذا الفصل، ستجد أيضاً توضيحات للأدوات التي يمكن استخدامها لإجراء المهمات الرقابية. من المهم جداً أن تضع في اعتبارك أن هذه التوضيحات عامة وتحتاج إلى تكيفها وتصميمها وفقاً لواقع دولتك وجهازك الأعلى للرقابة.



نموذج الرقابة

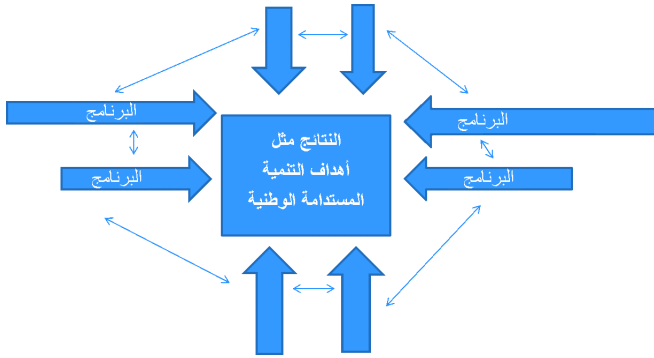
يمكن أن يقوم الجهاز الأعلى للرقابة برقابة مدى الاستعداد مستخدماً النموذج المقترح. إن **موضوع الرقابة** هو رقابة مدى الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبعد **النهج** المستخدم هو مزيج من النتائج والنهج الموجه نحو النظام، بينما يعد **النطاق** هو خطة 2030 برمتها.

نوع الرقابة: رقابة الأداء

يتعلق السؤال الأول الذي يجب تسويته في نموذج الرقابة بالمنهجية الواجب اتباعها. وبالنظر إلى أهداف أنواع الرقابة الثلاثة المختلفة التي تدعمها الانتوساي—الرقابة المالية ورقابة الأداء ورقابة الالتزام—فإننا نعتقد أن رقابة الأداء ستكون أكثر ملاءمة للفحص المتوفر. يمكن للمراقب فحص اقتصاد وكفاءة وفعالية مدى استعداد الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

عمليات أي برنامج أو مؤسسة منفردة. يعرض الشكل 19 طريقة مختلفة للتفكير حول إدارة الحكومة—وبالتالي طريقة مختلفة للقيام برقابة الأداء—نظرًا للطبيعة المترابطة وممتدة الحدود للمسائل التي تواجهها كل حكومة من حكوماتنا الوطنية.

الشكل 19 - نموذج معقد



بالرجوع إلى شرح البرنامج الوقائي من الأمراض المذكور أعلاه، فإن منهجيات مجموع الحكومة ستنتظر بالتأكيد في التقدم المحرز في برنامج التلقيح كجزء أساسي من الجهد الوطني. ومع ذلك، فإن برامج الصرف الصحي وبرامج التعليم العام (لاطلاع العامة على أهمية اللقاحات)، وعدد العاملين الصحيين وتدريبهم تعد من بين الجهود التي قد تكون مهمة بنفس قدر الوقاية. في الواقع، اعتمادًا على الحالات المحددة، قد يكون أي من هذه العوامل أو غيرها من العناصر الأكثر أهمية في الوقاية من الأمراض. تنقل منهجيات مجموع الحكومة وحدة تحليل الإدارة وقياس الأداء وإعداد التقارير والتقييم—من برنامج التلقيح كجهد واحد مستقل بذاته للوقاية من الأمراض بشكل أعم. فهي بذلك تحدد المساهمات ذات الصلة لمختلف البرامج والمبادرات وتطرح أسئلة حول مدى المواءمة بين هذه الجهود ذات الصلة وتنسيقها.

وبطريقة مماثلة، عند رقابة مدى الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فإنه من الضروري دراسة الترابط بين الترتيبات المؤسسية والبرامج والمبادرات ومبادئ تنفيذ خطة 2030.

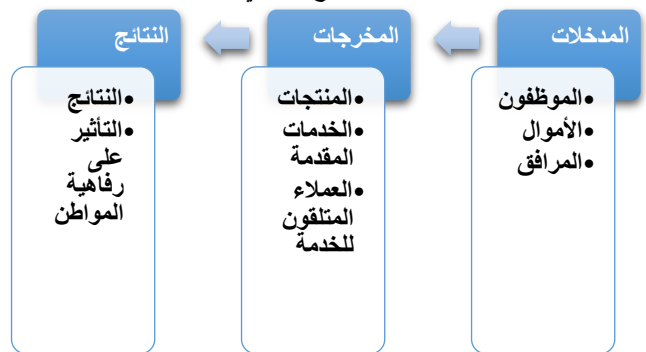
وكما تقتضي منهجيات مجموع الحكومة أن تستخدم الحكومة طرقًا مختلفة للتفكير والإدارة، فإن مثل هذا المنهج يستلزم اتباع منهج مختلف لعمليات رقابة الأداء. وفي هذا الصدد، تعد المبادئ الإرشادية المشتركة التقارير في الأمم المتحدة بشأن المراجعات الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي رفيع المستوى أساسًا ممتازًا لتقييم التقدم الوطني الذي

تتطلب منهجيات مجموع الحكومة طريقة خاصة للعمل وهي الانضمام إلى المركز لتحقيق رؤية مشتركة وإدارة الحدود والترابط والفهم المشترك.

وكما رأينا في الجزء الأول من هذا الدليل الإرشادي، يتطلب التنفيذ الفعال لخطة 2030 منهجيات مجموع الحكومة. يمتد كل هدف من أهداف التنمية المستدامة إلى مسؤوليات الوزارات الفردية ومستويات الحكومة وحتى القطاعات؛ ولتكون فعالة، يجب أن يكون التنفيذ "ممتد الحدود" بالتساوي. تخفض منهجيات مجموع الحكومة الانعزال بشكل منهجي لضمان تنسيق جهود الوزارات الحكومية والبرامج بالكامل ولتقديم استجابات متكاملة للاحتياجات الإنمائية الوطنية والأولويات. تسعى منهجيات مجموع الحكومة إلى وحدة الهدف بين جميع الجهات الحكومية والمستويات والقطاعات.

كما يمكن عرض التركيز النموذجي لإدارة البرنامج في الحكومة، وبالتالي في رقابة الأداء، من خلال استخدام نموذج منطقي. ويوضح الشكل 18 الإصدار الأكثر بساطة لمثل هذا النموذج، حيث تؤدي المدخلات التنظيمية مثل الميزانية والموظفين المتاحين لتقديم مخرجات مثل الخدمات المقدمة للمواطنين والتي من المتوقع أن تؤدي بدورها إلى تحسين النتائج. على سبيل المثال، قد يسعى أحد البرامج إلى الحد من انتشار المرض من خلال تحسين جهود التلقيح. وفي هذه الحالة، تشمل المدخلات الموارد المتاحة لشراء اللقاحات والجرعات التي تم الحصول عليها؛ وستكون المخرجات هي عدد الجرعات المقدمة للمواطنين؛ وستكون النتائج هي الحد من المرض. مرة أخرى، هذا إصدار مبسط للغاية لطريقة مستخدمة على نطاق واسع وملامنة لتصور إدارة البرنامج. يمكن القيام برقابة الأداء على كل خطوة من العملية أو على العملية برمتها، وعلى الروابط بين المدخلات والمخرجات والنتائج.

الشكل 18 - نموذج منطقي مبسط



تعترف منهجيات مجموع الحكومة بالطبيعة الشاملة لخطة 2030 وجهود التنمية المستدامة الوطنية ذات الصلة. وهي تسعى إلى تحويل تركيز أداء الحكومة على النتائج التي تسعى إلى تحقيقها بدلاً من

يعمل على مساعدة الأجهزة الرقابية في رقابة منهجيات مجموع الحكومة للاستعداد.²⁰

يعرض الشكل 20 المجموعات الرئيسية من إرشادات المنتدى السياسي رفيع المستوى. إذا كانت أسئلة الرقابة تستند إلى هذه المجموعات، فمن الممكن أن تستند المهمة الرقابية على نموذج معقد وارد في الشكل 20.

الشكل 20 – مجموعات من إرشادات المنتدى السياسي رفيع المستوى



يمكن كشف كل مجموعة في أسئلة الرقابة مثل:

1. الملكية الوطنية

- أ. ما هي الجهود التي بُذلت لإعلام جميع الأطراف ذات العلاقة وإشراكهم في أهداف التنمية المستدامة وغاياتها؟
- ب. ما هي الجهود المحددة التي بُذلت لإدماج أهداف التنمية المستدامة في تشريعات الدولة وسياساتها وخططها وبرامجها؟

2. إطار العمل المؤسسي

- أ. كيف قامت الدولة بتكييف إطارها المؤسسي من أجل تنفيذ خطة 2030؟
- ب. هل هناك مؤسسة مسؤولة عن التنسيق والتكامل؟
- ج. كيف تم توزيع المسؤولية على مختلف المستويات الحكومية (الوطنية ودون الوطنية والمحلية) لتنفيذ متسق لخطة 2030 وعرضه؟

3. التكامل والشمولية

- أ. كيف يتم دمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) وكيف يتم تصميم سياسات التنمية المستدامة لتعكس هذا التكامل؟
- ب. ما خطط تعميم مبادئ خطة 2030، على سبيل المثال، عدم إغفال أحد في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟

4. وسائل التنفيذ

- أ. ما الموارد اللازمة من حيث التمويل واحتياجات تنمية القدرات والبيانات والإحصاءات ومشاركة المعرفة والتكنولوجيا والشراكات لتنفيذ خطة 2030 في الدولة؟
- ب. ما الجهود المبذولة لحشد وسائل التنفيذ وما هي الصعوبات التي تواجهها هذه العملية؟

5. الخطوط الأساسية والرصد وإعداد التقارير

- أ. هل ثمة أرقام أساسية لكل مؤشر من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وأهداف سنوية واجبة التنفيذ في ضوء أهداف التنمية المستدامة المحددة؟
- ب. ما الإحصاءات التي يتم تجميعها من أنظمة السجلات الإحصائية والحيوية الوطنية وهل توجد ثغرات ضخمة في البيانات الرسمية للمؤشرات؟
- ج. هل لدى المؤسسات الإحصائية القدرة على جمع ونشر بيانات كاملة وموثوقة وموضوعية ودقيقة وفي الوقت المناسب؟
- د. هل لدى مؤسسات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في الدولة القدرة على جمع ونشر بيانات كاملة وموثوقة وموضوعية ودقيقة وفي الوقت المناسب؟

6. الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية

الإعداد للمهام الرقابية

قبل الدخول في عملية إجراء هذه المهمة الرقابية، من المهم أن يضع الجهاز الأعلى للرقابة في الحسبان ما يلي.

الفريق المختص²¹ – يحتاج الفريق، في مجال الاستعداد للرقابة إلى فهم جيد للغاية لأهداف التنمية المستدامة ومنهجيات مجموع الحكومة للرقابة؛ والكفاءات المحددة والعامّة لتطبيق معايير رقابة الأداء. قد تتطلب رقابة الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة تقنيات وأساليب ومهارات متخصصة من تخصصات قد تكون غير متاحة داخل الجهاز الأعلى للرقابة.

يمثل الارتباط مع الأطراف ذات العلاقة أيضًا جانبًا أساسيًا من هذه المهمة الرقابية. حيث يحتاج فريق الرقابة هذا إلى اكتساب مهارات في هذا المجال أو التأكد من أن هناك شخص لديه هذه المهارات (على سبيل المثال، شخص من قسم الاتصالات في الجهاز الأعلى للرقابة) متاح لمساعدة فريق الرقابة.

تتضمن رقابة الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة جمع البيانات وتحليلها من مصادر مختلفة، مثل مختلف فروع الحكومة، ومن الأطراف ذات العلاقة في المجتمع المدني والأطراف الخاصة والشركاء الآخرين. قد يتطلب تحويل هذه البيانات إلى معلومات مفيدة للرقابة خبرة في أنواع مختلفة من تقنيات جمع البيانات وتحليلها. لذلك، إذا لم يكن هذا الاختصاص متاحًا داخل فريق الرقابة فقد يتم إشراك خبراء خارجيين.

المنهجية – يجب أن يكون لدى الجهاز الأعلى للرقابة منهجية معدة بشكل ملائم لرقابة الأداء وفقًا للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

التواصل مع الأطراف ذات العلاقة وإشراكهم²² – تدعو خطة 2030 إلى اتباع منهجيات الأطراف ذوي العلاقة المتعددين. كما تتطلب رقابة مدى استعداد من المراقبين التواصل على نطاق واسع مع الأطراف ذات العلاقة وإشراكهم طوال المهمات الرقابية. وكلما ازداد تنوع الأطراف ذات العلاقة المشاركين، كانت الرقابة أكثر ثراءً. على سبيل المثال، يمكن أن يشمل الجهاز الأعلى للرقابة مواطنين، ومنظمات المجتمع المدني والأمم المتحدة والقطاع الخاص والوزارات المعنية بالتخطيط للرقابة وتنفيذها.

أ. ما الدروس التي تعلمتها الدولة من أي مراجعات قائمة لجهود التنمية المستدامة (بما في ذلك تلك التي تمت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية)؟

يمكن تجميع المجموعات الواردة في الشكل 20 والأسئلة أعلاه في ثلاثة أهداف للرقابة واسعة النطاق:

1. إلى أي مدى اعتمدت الحكومة خطة 2030 في سياقها الوطني؟
2. هل حددت الحكومة الموارد والقدرات (وسائل التنفيذ) المطلوبة لتنفيذ خطة 2030 وضمنتها؟
3. هل وضعت الحكومة آلية لرصد ومتابعة ومراجعة وإعداد تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة 2030؟

يتم تقديم أسئلة الرقابة المتعلقة بأهدافها تحت مصفوفة التخطيط للرقابة.

وتعد مجموعة الأسئلة المذكورة أعلاه أسئلة توضيحية. وسيحتاج كل جهاز من الأجهزة العليا للرقابة إلى تكييف هذه الأسئلة لرقابة مدى الاستعداد المخطط لإجرائها. يمكن للجهاز الأعلى للرقابة أن يقوم بالرقابة اعتمادًا على قدرة الجهاز ومصلحته. يمكن طرح هذه التساؤلات حول خطة 2030 برمتها أو بالإشارة إلى أهداف محددة أو غايات. على سبيل المثال، إذا قرر الجهاز الأعلى للرقابة التركيز على الاستعداد لتنفيذ الهدف 5، فإنه يمكنه فحص السؤال التالي: ما هي الدروس التي تعلمتها الدولة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية؟ كيف يتم أخذ هذه الدروس في الحسبان عند التحضير لتنفيذ الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة؟

في حين أن الجهاز الأعلى للرقابة يمكنه توسيع نطاق الرقابة للنظر في عدد قليل من الأهداف والغايات، فنحن نوصي بأن يقوم الجهاز بإجراء رقابة مدى الاستعداد لتنفيذ خطة 2030 برمتها، مع الحفاظ على منهجيات مجموع الحكومة والنظر في مبادئ الخطة والروابط المتداخلة بين الأهداف.

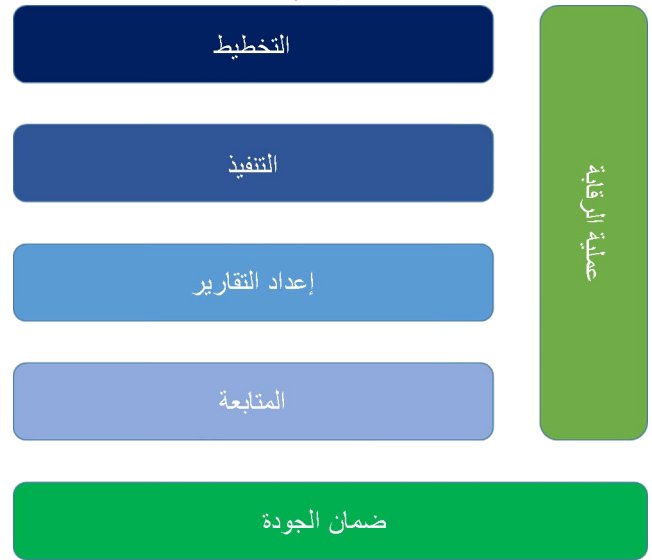
رقابة مدى الاستعداد لتنفيذ خطة 2030

يقدم هذا القسم إرشادات حول كيفية تناول نموذج الرقابة الموضح في القسم السابق من خلال رقابة أداء مدى الاستعداد القائمة على المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لتنفيذ خطة 2030. يعرض الشكل 21 الخطوات الرئيسية في عملية رقابة الأداء.

²¹ المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 3000/63.

²² المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 3000/54، 59

الشكل 21 - عملية الرقابة



التخطيط لرقابة الاستعداد

يوضح الشكل 22 الخطوات الرئيسية لمرحلة التخطيط للمهام الرقابية من أجل رقابة الاستعداد لتنفيذ خطة 2030.

الشكل 22 – مرحلة التخطيط



التواصل: الأطراف ذات العلاقة الرئيسيين، لجنة الخبراء، الإعتبارات الخاصة بالتقرير

تحديد الجدول الزمني²³

إن أحد الأنشطة الأولية للرقابة هو تحديد الجدول الزمني والأنشطة والتواريخ والمسؤولين.

التوثيق

يوضح الجدول 3 مثلاً على الجدول الزمني لرقابة الأداء للاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

²³ المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 3000/96.

الجدول 3 - الإطار الزمني لرقابة الأداء على الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

| التعليقات | الحالة | العضو المسؤول في الفريق (يمكن أن يكون أكثر من عضو واحد) | | | | | الموعد النهائي | النشاط |
|-----------|--------|--|-----|----------------|----------------|----------------|----------------|---|
| | | العضو رقم # | ... | العضو رقم 3 | العضو رقم 2 | العضو رقم 1 | | |
| | | | | | | | | مرحلة التخطيط |
| | | | | | | | | 1. إعداد اجتماعات البدء مع الجهات محل الرقابة (ترتيب المواعيد، وإعداد الأسئلة والعرض التقديمي). |
| | | | | | | | | 2. اجتماعات البدء (العرض التقديمي لعملية الرقابة، والرد على الشكوك، وتحديد فريق الخبراء... إلخ). |
| | | | | | | | | 3. تحديد الوثائق الأساسية المتعلقة بخطة 2030 وقراءتها. |
| | | | | | | | | 4. تحديد التشريعات والمواد المرجعية التكميلية |
| | | | | | | | | 5. تنفيذ حصر الأطراف ذات العلاقة. |
| | | | | | | | | 6. تحديد موعد مقابلة مع الأطراف ذات العلاقة وفريق الخبراء (مثل الأشخاص المسؤولين عن أهداف التنمية المستدامة في مختلف الوزارات، والأساتذة الجامعيين، وممثلو المجتمع المدني) |
| | | | | | | | | 7. البيانات البحثية المتعلقة بالميزانية. |
| | | | | | | | | 8. البيانات البحثية المتعلقة ببرامج الحكومة وخططها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. |
| | | | | | | | | 9. وضع خطة إجراءات وخطة إنتاج للأنشطة الأساسية المحددة. |
| | | | | | | | | 10. إجراء مقابلات وتنفيذ مجموعات نقاشية مع الأطراف ذات العلاقة والخبراء. |
| | | | | | | | | 11. تحديد الكيانات المشاركة وأدوارها ومسؤولياتها. |
| | | | | | | | | 12. إجراء تحليل إيشيكاوا (أو التحليل الشجري للمشكلة) للمساعدة على تحديد الأسئلة الرقابية الفرعية المتعلقة بالواقع في بلدك. |
| | | | | | | | | 13. مراجعة أوراق العمل (تحليل إيشيكاوا، وخطة الإجراءات والإنتاج، والأطراف ذات العلاقة) بالاشتراك مع الجهات محل الرقابة. |
| | | | | | | | | 14. وضع مسودة لمصفوفة التخطيط للرقابة (تعريف مشكلة الرقابة والأسئلة المتعلقة بها، والمنهجية (أدوات تجميع البيانات وتحليلها) وغيرها من أعمدة المصفوفة). |
| | | | | | | | | 15. إعداد أدوات تجميع البيانات (مثل الأسئلة الخاصة بالمقابلات ومجموعات النقاش) |
| | | | | | | | | 16. الترتيب مع لجنة من الخبراء من أجل تقديم مصفوفة تصميم الرقابة (إرسال الدعوات، وحجز القاعة، وتنظيم المواد، وإعداد العرض التقديمي). ويمكنك توجيه دعوات إلى الجهات محل الرقابة أو استعراض المصفوفة أمامهم فيما بعد. |

| | | | | | | | |
|--|--|--|--|--|--|--|---|
| | | | | | | | 17. إدارة لجنة الخبراء |
| | | | | | | | 18. تنفيذ البرنامج التجريبي بغرض اختبار وسائل جمع البيانات. |
| | | | | | | | 19. الانتهاء من مصفوفة التخطيط للرقابة مع مراعاة لجنة الخبراء وتجربة البرنامج التجريبي. |
| | | | | | | | 20. مراجعة أوراق العمل وأدوات جمع البيانات وتجهيز النسخة النهائية. |
| | | | | | | | 21. تحديد الأماكن التي سيجري زيارتها خلال مرحلة التنفيذ. |
| | | | | | | | 22. الانتهاء من خطة الرقابة |
| | | | | | | | 23. الانتهاء من الترتيبات اللوجستية المتعلقة بمرحلة التنفيذ. |
| | | | | | | | مرحلة التنفيذ |
| | | | | | | | 24. تجميع الأدلة (عن طريق المراجعات المكتبية والمقابلات ومجموعات النقاش...الخ) |
| | | | | | | | 25. تحليل الأدلة |
| | | | | | | | 26. وضع مسودة مصفوفة نتائج الرقابة |
| | | | | | | | 27. إعداد لجنة من الخبراء من أجل تقديم مصفوفة نتائج الرقابة (إرسال الدعوات، وحجز القاعة، وتنظيم المواد، وتجهيز العرض التقديمي) ويمكنك توجيه دعوات إلى الجهات محل الرقابة أو استعراض المصفوفة أمامهم فيما بعد. |
| | | | | | | | 28. إدارة لجنة الخبراء |
| | | | | | | | 29. الانتهاء من مصفوفة نتائج الرقابة مع الأخذ في الاعتبار لجنة الخبراء. |
| | | | | | | | مرحلة إعداد التقارير |
| | | | | | | | 30. كتابة مسودة تقرير اعتمادًا على مصفوفة نتائج الرقابة. |
| | | | | | | | 31. إرسال مسودة التقرير إلى الجهات محل الرقابة طلبًا لتعليقاتهم عليها. |
| | | | | | | | 32. تحليل التعليقات وتحديث التقرير وفقًا لذلك. |
| | | | | | | | 33. كتابة التقرير النهائي. |
| | | | | | | | 34. إرسال التقرير إلى الإدارة العليا للتصديق عليه وإصداره. |

وخلال المهمة الرقابية يحب على فريق الرقابة أن يضع في الاعتبار الحاجة إلى الحفاظ على التواصل الدائم مع الجهة محل الرقابة وإدارة الجهاز الأعلى للرقابة وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة المعنيين.

كما أن الأنشطة المعروضة في الجدول 3 ستكون مطلوبة على الأرجح في عملية رقابة الأداء على الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويمكن لفريق الرقابة تضمين بعض التفاصيل الأخرى وحذف البعض الآخر وفقًا للاحتياجات.

في واقع الأمر مراحل رقابة الأداء ليست مراحل قائمة بذاتها. فهناك بعض التداخل بين التخطيط والتنفيذ وإعداد التقارير. ولا سيما مرحلة إعداد التقارير لأن فريق الرقابة يمكن (وينبغي) أن يبدأ بكتابة مسودة للتقرير إلى جانب المعلومات المعروفة بالفعل في بداية مرحلة التخطيط.

وينبغي توثيق أوراق العمل طوال عملية الرقابة وتنظيمها وحفظها في ملفات.

المدني والمنظمات الإقليمية والقطاع الخاص. حصر الأطراف ذات العلاقة هو الخطوة الأولى التي تقدم معلومات بالغة الأهمية يمكن لفريق الرقابة استخدامها في مختلف مراحل المهمة الرقابية. وعلى سبيل المثال، فهو يساعد على تحديد الأشخاص المحتمل مقابلتهم، أو إرسال استبيانات لهم، أو أن يشاركوا في مجموعات النقاش وكذلك مجموعات لدعم التغييرات المنصوص عليها في مقترحات المهمة الرقابية. ويمكن استخدام أدوات أخرى في إنشاء تصوير مرئي للأطراف ذات العلاقة (أي: خريطة المجموعات). ويمكن أيضاً أن يوفر حصر الأطراف ذات العلاقة (أو التحليل) معطيات ذات صلة لفريق الرقابة من حيث كيفية الانخراط مع كل طرف من الأطراف ذات العلاقة، وإشراكهم في شتى مراحل عملية الرقابة، بالإضافة إلى إمكانية الوصول إلى الجماهير المعنية وذلك عن طريق جهود التواصل من جانب الجهاز الأعلى للرقابة. ويمكن إضافة عمود إضافي إلى المصفوفة بغرض توضيح كيفية اشتراك كل طرف ذي علاقة إلى جانب نوع الإسهامات التي يمكنهم تقديمها إلى الجهاز الأعلى للرقابة.

التوثيق

يعرض الجدول 4 توضيحاً لحصر الأطراف ذات العلاقة. عند استخدامه في مهمتك الرقابية، عليك التعديل فيه ليتلاءم مع واقع بلدك.

الجدول 4 – توضيح حصر الأطراف ذات العلاقة

| الأطراف ذات العلاقة | دور الطرف ذو العلاقة | مصالح الطرف ذو العلاقة | التعليقات |
|---|--|--|---|
| هيئة التنسيق الوطنية (مثل: اللجنة المشتركة بين الوزارات أو اللجنة أو المجموعة العاملة؛ أو لجنة التنمية المستدامة؛ أو مكتب الرئيس أو مكتب رئيس الوزراء). | إعداد مسودة الإستراتيجية الوطنية وتقديم السياسة العامة للتوجيه، بما يتضمن تحديد الأولويات، وتحديد وسائل التنفيذ ومناقشتها، وتنسيق جهود رفع الوعي، إلخ. الإشراف على خطة 2030 وتنفيذها. قد تشمل التفويض بمتابعة ورصد الإجراءات لإحراز تقدم في أهداف التنمية المستدامة. | خطة 2030 التي تمت تميمها في البلد والمؤسسات الحكومية، والسياسات العامة المنسقة، والمتكاملة والعمل من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. التقارير الوطنية عن متابعة ومراجعة تنفيذ خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة المقدمة إلى المنظمات الدولية المسؤولة عن رصد أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي. | <ul style="list-style-type: none"> مع مراعاة أن الأمر لا يقتصر على إمكانية إنشاء هياكل جديدة فحسب، ولكن تعتمد الكثير من البلدان على هياكل قائمة بالفعل. يجب مراعاة الاختلاف الضخم في تكاليفات الجهات المنسقة. |
| الوزارة أو الوزارات السيادية | توفير التوجيه التشغيلي عبر الوزارات التنفيذية والدوائر الحكومية. | خطة 2030 التي تمت تميمها في البلد والمؤسسات الحكومية، والسياسات العامة | <ul style="list-style-type: none"> يجب مراعاة مشاركتهم المحتملة ضمن الجهة التنسيقية. |

ومن ثم يتجه فريق الرقابة إلى الخطوة التالية: فهم موضوع الرقابة. في عملية الرقابة هذه، فإن الموضوع (أو المحتوى) هو خطة 2030. ويمكن للمراقب في هذه المرحلة:

أ. البحث في موقع الإلكتروني للأمم المتحدة وغيرها من المواقع الإلكترونية الرسمية بخصوص أهداف التنمية المستدامة للتعرف على وفهم <https://sustainabledevelopment.un.org/> 2030 ولدى الأمم المتحدة تطبيقاً يطلق عليه أهداف التنمية المستدامة للتنفيذ ويمكن تحميله على الهواتف النقالة.

ب. قراءة تقارير المراجعة الوطنية الطوعية، وهي متاحة على [https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/11819Voluntary_guidelines_VNRs.p](https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/11819Voluntary_guidelines_VNRs.pdf) df.

ج. البحث في المواقع الإلكترونية الحكومية للتعرف على الجهة الحكومية المسؤولة عن أهداف التنمية المستدامة في البلد إلى جانب الجهات الحكومية المشتركة في الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

د. تحديد الأطراف ذات العلاقة الرئيسيين وإبلاغهم بالمعلومات المتعلقة بشأن أهداف التنمية المستدامة في البلد. وسيشارك العديد من الأطراف ذات العلاقة مثل الهيئات المهنية ومنظمات المجتمع

²⁴ المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 3000/99

| | | | |
|---|--|---|---|
| <p>(مثل المالية والخارجية والتخطيط والبيئة).</p> | <p>صدارة تنفيذ ورصد ومراجعة خطة 2030، بما يتضمن أهداف التنمية المستدامة.</p> | <p>المنسقة، والمتكاملة والعمل من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.</p> <p>التقارير الوطنية عن متابعة ومراجعة تنفيذ خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة المقدمة إلى المنظمات الدولية المسؤولة عن رصد أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي.</p> | <p>● يجب مراعاة أن دورهم قد يتغير إذا تم إنشاء جهة تنسيقية جديدة في وقت لاحق.</p> |
| <p>الوزارات القطاعية</p> | <p>تنظيم أهداف التنمية المستدامة ورصدها ومراجعتها في القطاع المعني.</p> | <p>أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة التي تم تعميمها في السياسات القطاعية والتدابير والأنشطة والميزانيات وثيقة الصلة بأهداف التنمية المستدامة. المسؤوليات القطاعية المحددة.</p> | <p>● يجب مراعاة مشاركتهم المحتملة ضمن الجهة التنسيقية أو غيرها من الآليات المؤسسية المشتركة بين الوزارات.</p> |
| <p>الوكالة المسؤولة عن النظام الوطني للمعلومات الإحصائية التكاملية (إن وجدت أو كانت هناك خطط لإنشائها).</p> | <p>إنشاء / تنسيق نظام معلومات إحصائي تكاملي من أجل مركزية المعلومات الإحصائية وتوفير تدفقات البيانات للمنظمات الدولية المسؤولة عن رصد أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي.</p> | <p>يتم جمع البيانات والمعلومات المنتجة في الدولة ذات الصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتخزينها وتنظيمها بناءً على معايير مشتركة.</p> | <p>● يجب مراعاة أن مثل هذا النظام قد لا يكون موجوداً أو قد تكون هناك خطط لإنشائه.</p> <p>● يجب مراعاة ما إذا كان مكتب الإحصاء الوطني (NSO) يؤدي هذا الدور أم وكالة مختلفة (على سبيل المثال، معهد البرازيل للأبحاث الاقتصادية التطبيقية).</p> |
| <p>مكتب الإحصاء الوطني (NSO)</p> | <p>وضع مؤشرات وطنية بمشاركة الأطراف ذات العلاقة الآخرين.</p> <p>تحديد المؤشرات الوطنية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة (التخصيص).</p> <p>ضمان بيانات مفصلة لرصد وقياس التقدم.</p> <p>إعداد التقارير عن الإطار العالمي للمؤشرات.</p> <p>جمع ونشر تقارير دورية عن التقدم المحرز في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.</p> | <p>المؤشرات الوطنية تم ترتيبها بحسب الأولويات، وتم تطويرها وتطويرها وتصنيفها وفقاً لخصائص البلد ومعالجة غايات أهداف التنمية المستدامة.</p> | <p>● يجب مراعاة العلاقات بين مكتب الإحصاء الوطني (NSO) والأطراف ذات العلاقة الآخرين (منتجو البيانات).</p> <p>● يجب مراعاة ما إذا كان مكتب الإحصاء الوطني (NSO) قد شارك في تطوير الإطار العالمي للمؤشرات.</p> <p>● يجب مراعاة ما إذا كان مكتب الإحصاء الوطني (NSO) يتلقى الدعم من الجهات المانحة الدولية لتعزيز قدرته على قياس التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة.</p> |
| <p>السلطات المحلية ودون الوطنية.</p> | <p>تعزيز التنمية المستدامة الشاملة داخل نطاق أقاليمها.</p> <p>منفذو الخطة داخل نطاق أقاليمهم.</p> <p>ربط الأهداف العالمية بالمجتمعات المحلية.</p> | <p>صلاحيات أوسع في الوصول إلى الموارد الدولية والوطنية لضمان الخدمات الأساسية المقدمة على المستوى المحلي.</p> <p>تحسينات جودة الحياة في المجتمعات المحلية</p> | <p>● يجب مراعاة الترتيبات المؤسسية المحددة التي قد تكون موجودة لإشراك السلطات المحلية مثل اللجنة المحلية في هندوراس والمعنية بالتنمية المستدامة.</p> <p>● يجب مراعاة دور الجمعيات الحكومية المحلية إذا كانت ذات صلة في سياق دولتك.</p> <p>● يجب مراعاة دور المدن الكبرى.</p> <p>● يجب مراعاة وجود شبكات تجمع بين السلطات المحلية مع عضوية السلطات المحلية في دولتك.</p> |

| | | | |
|---------------------------|--|---|--|
| البرلمان/الكونجرس | <p>سن التشريعات ومراجعتها بغية إحراز تقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلد.</p> <p>اعتماد مخصصات الميزانية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.</p> <p>الإشراف على تنفيذ خطة 2030 على المستوى الوطني من خلال إشراف السلطة التشريعية.</p> | <p>المساءلة الفعالة، والإشراف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.</p> <p>أهداف التنمية المستدامة التي تم تعميمها في العمل البرلماني والعمليات الداخلية والهياكل.</p> | <ul style="list-style-type: none"> • يجب مراعاة وجود/إنشاء مجموعات ولجان تشريعية/برلمانية متخصصة (على سبيل المثال، لجنة السياسات الإنمائية في فنلندا، وفريق العمل المعني بأهداف التنمية المستدامة في باكستان). • يجب مراعاة العضوية والمشاركة في أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بجهود الشبكات والجمعيات البرلمانية. |
| الجهاز الأعلى للرقابة | <p>إجراء المهمات الرقابية لرصد والإشراف على استخدام الموارد العامة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.</p> <p>الخروج بالمعلومات التي يمكن دمجها في التقارير الوطنية حول جهود تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.</p> | <p>المساءلة الفعالة والإشراف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.</p> <p>المساهمة في الجهود الوطنية (مثل التقارير) لتتبع سير تقدم في التنفيذ ورصده ومراجعته، وتحديد فرص التحسن في مجموعة أهداف التنمية المستدامة بكاملها.</p> <p>أهداف التنمية المستدامة التي تم تعميمها في أعمال الأجهزة العليا للرقابة والعمليات الداخلية والهياكل.</p> | <ul style="list-style-type: none"> • يجب مراعاة التعاون بين الجهاز الأعلى للرقابة والأطراف ذات العلاقة الأخرى في الدولة (على سبيل المثال، لجنة الحسابات العامة، وجمعيات المجتمع المدني، ومؤسسات الرقابة الأخرى). • يجب مراعاة ما إذا كانت الحكومة قد أشركت أو تخطط لإشراك الجهاز الأعلى للرقابة في جهود المراجعة الوطنية وفي إعداد تقارير وطنية عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. |
| القطاع الخاص | <p>توفير الاستثمار الخاص، وفرص العمل، والتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، وكفاءة استهلاك الموارد، وحماية التنوع البيولوجي.</p> | <p>فرص للشركات لتقديم حلول وتقنيات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.</p> <p>بناء أسواق مستدامة جديدة.</p> <p>فرص لشركات القطاع الخاص في جداول أعمال الاستدامة</p> | <ul style="list-style-type: none"> • يجب مراعاة مشاركة القطاع الخاص في الجهة التنسيقية. |
| المجتمع المدني | <p>رفع الوعي العام بخطة 2030.</p> <p>تقديم التأييد والمعرفة لدمج خطة 2030 في الأطر الوطنية وتنفيذها.</p> <p>المساهمة في مراجعة ورصد التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة ومساءلة الحكومات.</p> | <p>ضمان الشمولية والشفافية والمساءلة في عملية صنع القرار الحكومية والسياسات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.</p> <p>المساهمة في المتابعة على ومراجعة الجهود كمصدر مستقل للمعلومات.</p> | <ul style="list-style-type: none"> • يجب مراعاة تنوع مجموعات المجتمع المدني في دولتك، بما يتضمن المنظمات الشعبية والمجتمع المدني المنظم (منظمات المجتمع المدني (CSOs)، والمنظمات غير الحكومية (NGOs)). • الانتباه إلى والاهتمام بالمنظمات التي تمثل المجموعات/السكان الأكثر ضعفاً. • بين منظمات المجتمع المدني، يجب مراعاة كل من منظمات المجتمع المدني القطاعية (مثل الإسكان والتعليم) ومنظمات المجتمع المدني (CSOs) التي تعمل في قضايا الحوكمة والتنمية المستدامة. • يجب مراعاة وجود شبكات يمكن أن تنتمي إليها منظمات المجتمع المدني في بلدك (وطنية، إقليمية، دولية). • يجب مراعاة مشاركة المجتمع المدني في الجهة التنسيقية. |
| المجتمع العلمي والأكاديمي | <p>تقديم العلم والمعرفة والبيانات لمعالجة التحديات العالمية والمساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.</p> <p>رفع الوعي العام بخطة 2030.</p> | <p>إمكانية الوصول إلى الاستثمارات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار (STI) بشأن أهداف التنمية المستدامة.</p> | <ul style="list-style-type: none"> • يجب مراعاة المشاركة الأكاديمية في الجهة التنسيقية في الدولة. • يجب مراعاة دور الجمعيات الأكاديمية/العلمية و/أو مراكز الأبحاث في دولتك. |

| | | | |
|---------------------------------|---|--|---|
| | | المساهمة في الجهود الدولية والوطنية (مثل التقارير) لرصد وتتبع التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. | <ul style="list-style-type: none"> يجب مراعاة عضوية/المشاركة في الشبكات العلمية/الباحثية. |
| الجهات المانحة / التعاون الدولي | <p><i>الدولة مانحة المعونات</i></p> <p>توفير الموارد المالية وتقديم التعاون الدولي لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلدان التي تتلقى المساعدات.</p> <p><i>الدولة المستقبلة للمعونات</i></p> <p>ضمان أن جميع المشروعات المنفذة من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) تتماشى مع أولويات أهداف التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة في البلاد.</p> | <p><i>الدولة مانحة المعونات</i></p> <p>أهداف التنمية المستدامة التي تم تعميمها في استراتيجيات التعاون الدولي والمعونة الإنمائية. الاتساق والفاعلية المؤكدان في المساعدة الإنمائية.</p> <p><i>الدولة المستقبلة للمعونات</i></p> <p>أهداف التنمية المستدامة التي تم تعميمها في البرامج المدعومة بالمعونات الإنمائية. الاتساق والفاعلية المؤكدان في المساعدة الإنمائية.</p> | <ul style="list-style-type: none"> يجب مراعاة دور دولتك كمتلقي للمعونة (إذا كانت كذلك) و/أو مانحة المعونة (إذا كانت كذلك). يجب مراعاة تواجد و/أو إنشاء آليات مؤسسية لضمان اتساق ومواءمة المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) مع أهداف التنمية المستدامة، ولتقديم التعاون الدولي في صورة دعم أهداف التنمية المستدامة (على سبيل المثال، اجتماع إستونيا حول التعاون الإنمائي). |

بعد تحديد الأطراف ذات العلاقة، يمكن لفريق الرقابة أيضاً إجراء تحليل للأطراف ذات العلاقة الرئيسيين وذلك لتصنيفهم بناءً على مختلف المعايير، كمستوى مصالحهم وتأثيرهم. ويساعد هذا الأمر على تحديد الأولويات والتعرف على المحركين الرئيسيين للجهود الوطنية الرامية إلى الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. أنظر نموذج مصفوفة تحديد الأولويات في الجدول 5 أدناه.

الجدول 5 – مصفوفة تحديد الأولويات.

| ذات تأثير بالغ/ومصالح كبيرة | ذات تأثير بالغ/ومصالح قليلة | |
|---|--|--------------------|
| <p>المحركون الرئيسيون</p> <p>بناء اتصالات وثيقة</p> <p>يمكن أن تقدم معلومات ضرورية</p> <p>استيعاب الاحتياجات والتوقعات الخاصة بهم</p> <p>البحث عن وسائل لإشراكهم</p> | <p>خاملة</p> <p>يمكن على الأرجح مشاركة/ومتحفزة</p> <p>يمكن أن تحدث تأثيرًا على النتائج</p> <p>البقاء في حالة رضا</p> <p>مد جسور التواصل</p> | ذات تأثير بالغ |
| تأثير ضعيف/مصالح كثيرة | تأثير ضعيف/مصالح قليلة | |
| <p>الأوصياء</p> <p>بناء العلاقات</p> <p>يمكن أن تقدم منظور "خارجي"</p> <p>البقاء على اطلاع</p> <p>توفير معلومات لدعم مشاركتهم</p> | <p>المراقبون/شهود العيان</p> <p>أقل مستوى من المجهود (أي تقتصر على الرقابة)</p> <p>لا تستثمر الموارد</p> <p>مد جسور التواصل</p> | ذات التأثير الضعيف |
| مصالح كبيرة | مصالح قليلة | |

ويحتاج فريق الرقابة إلى توثيق كل الأبحاث التي أجريت أثناء هذه المرحلة. كما أن هذه المعلومات ستستثمر في الخطوات التالية من مرحلة التخطيط للرقابة.

وفي سياق رقابة الأداء على الاستعداد، من الأهمية بمكان العمل على تطوير فهم سليم لخطة 2030، وموضوع الرقابة (الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة) والترتيبات الحكومية الحالية. ويمكن أن تسهل المعرفة الكلية المطلوبة بالسياق خلال هذه المرحلة تحديد القضايا الرقابية ذات المغزى (المخاطر، والنقاط الضرورية، واتجاهات الحوكمة) وتسهيل الوفاء بالمسؤوليات الرقابية المحددة.

التوثيق

يعرض الجدول 6 نماذج للوثائق والمعلومات والبيانات التي يمكن جمعها وفحصها لفهم خطة 2030. وعند استخدامها لخدمة المهمة الرقابية، يرجى مراعاة تعديلها لتتوافق مع بلدك وواقع الجهاز الأعلى للرقابة الذي تعمل لحسابه.

- حصر الأنشطة الحكومية المتعلقة بالاستعداد وحصر العلاقات بين المنظمات المشتركة في هذه الأنشطة.
- تحديد وحصر أدوار ومسؤوليات الجهات المشاركة في الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- مقابلة المسؤولين الحكوميين المشاركين في الاستعداد للأهداف التنموية المستدامة وتنفيذها.
- مقابلة الأطراف ذات العلاقة الآخرين (وهم على سبيل المثال، ممثلو الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والخبراء المختصين) لجمع المعلومات الخاصة بموضوع الرقابة؛
- إجراء مجموعات نقاش مع الأطراف ذات العلاقة الرئيسيين للمساعدة على التعرف على أهداف الرقابة وأسئلتها.

التوثيق

ينبغي توثيق محصلات كل من المقابلات ومجموعات النقاش بوصفها أوراق عمل، أي كل من الأسئلة التي طرحت وإجاباتها

الجدول 6 – المعلومات الواجب جمعها لفهم خطة 2030

| المعلومات/البيانات | الإجراءات والتقنيات |
|--|--|
| <p>إستراتيجية الحكومة المتعلقة باستعداد مجموع الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة:</p> <p>(أ) الإستراتيجية (الإجراءات المخططة والمطورة، والأهداف المحددة، والإجراءات والموارد التي ستستخدم، بالإضافة إلى السلع والخدمات المعروضة)؛</p> <p>(ب) الهيكل التنظيمي (خطوط التبعية والتنسيق مع التعريف بالأدوار والمسؤوليات بناءً على الأنشطة المطورة)،</p> <p>(ج) مصادر التمويل؛</p> <p>(د) الوضع في سياق الأولويات الإستراتيجية؛</p> <p>(هـ) التاريخ (تاريخ الإنشاء، وعملية وضع إستراتيجية الاستعداد، وطرائق التنفيذ)،</p> <p>(و) مجموعات المصالح وسمات البيئة الخارجية والداخلية.</p> | <p>مراجعة الموقع الإلكتروني الخاص بالحكومة الوطنية</p> <p>مراجعة السلطات، والسياسات والتوجيهات، ووثائق مجلس الوزراء... إلخ.</p> <p>إجراء مقابلات مع الإدارة</p> <p>مراجعة تقارير الإدارة والمسائلة،</p> <p>تحليل الأنظمة الرئيسية وإدارة الإجراءات</p> <p>حصر الأطراف ذات العلاقة</p> |
| <p>الأطراف المسؤولة (مركز الحكومة، وجهات التنسيق، واللجان المشتركة بين الوزارات):</p> <p>(أ) إستراتيجية الحكومة وهيكلها؛</p> <p>(ب) الهيكل والصلاحيات؛</p> <p>(ج) الآليات والهيكل للاستيضاح مع مختلف الأطراف ذات العلاقة؛</p> <p>(د) الآليات والهيكل للتنسيق مع مختلف القطاعات والهيئات والسياسات الحكومية</p> | <p>مراجعة السلطات، والسياسات والتوجيهات، ووثائق مجلس الوزراء... إلخ</p> <p>مراجعة التقارير المتعلقة بأداء الجهات</p> <p>إجراء مقابلات مع فريق الإدارة</p> <p>حصر الأطراف ذات العلاقة</p> |
| <p>الهيكل والعمليات المتعلقة باستعداد مجموع الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة:</p> <p>(أ) عمليات الإدارة؛</p> <p>(ب) المؤشرات القومية القائمة؛</p> <p>(ج) قواعد البيانات الموجودة؛</p> <p>(د) العقبات التي تم مواجهتها (مثل غياب المتطلبات القانونية، وجود عدد كبير من الأطراف ذات العلاقة يتنازعون المصالح، والسياسات الشاملة، والبيانات غير الموثوقة، ونقص الموارد)؛</p> <p>(هـ) مراقبة الأنظمة وتقييمها؛</p> <p>(و) تقدير المخاطر</p> | <p>مراجعة الموقع الإلكتروني الخاص بالجهات</p> <p>مراجعة التقارير الخاصة بالإدارة والرصد والتقييم والرقابة الداخلية.</p> <p>تحليل الأنظمة الرئيسية ورقابة/رصد الإجراءات.</p> <p>إجراء مقابلات مع الإدارة</p> <p>مخطط العملية</p> <p>التحليل الرباعي عن مواطن القوة والضعف والفرص والتهديدات</p> <p>تحليل المخاطر</p> <p>مخطط المنتجات ومؤشرات الأداء.</p> |

بعد الوصول إلى فهم لخطة 2030، ينبغي لفريق الرقابة تحديد أهداف الرقابة ونطاقها.

تطوير نطاق عملية الرقابة²⁵

يحدد نطاق الرقابة حدود الرقابة وكما ذكرنا سابقاً في توصيف منهجية مجموع الحكومة، تفحص عملية الرقابة هذه خطة 2030 بكاملها وذلك من منظور العناصر التي يتألف منها مجموع الحكومة. ويمكن لفريق الرقابة تحديد إن كانت عملية الرقابة ستشمل المستوى الوطني فقط أو ستفحص المستويات دون الوطنية أيضاً. ويعرض المربع التالي مثال لنطاق الرقابة على الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

نماذج لنطاق الرقابة

ستقيم رقابة الأداء الإجراءات التي نفذتها الحكومة منذ سبتمبر 2015 بخصوص الاستعداد لتنفيذ خطة 2030. وستتحقق الرقابة من الإجراءات على المستوى الوطني، وعلى المستويين دون الوطنيين وكذلك بلدياتها. ولن تشمل عملية الرقابة تحليل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلد.

وضع مصفوفة التخطيط للرقابة²⁶

الخطوة التالية بعد تحديد نطاق الرقابة هي تحديد عناصر مصفوفة التخطيط للرقابة وذلك للرقابة على الاستعداد.

²⁵ المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 3000/30

²⁶ المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 3200/ 51-55

أهداف الرقابة²⁷

وفي هذه المرحلة، يراعي المراقب على الإجابة على الأسئلة التالية لتحديد هدف الرقابة:

- ما المغزى من رقابة الأداء على الاستعداد؟
- ما الذي نريد تحقيقه بنهاية مهمة الرقابة على الأداء؟
- أي المخاطر، ونقاط الضعف، وعناصر الحوكمة الرشيدة التي يمكن أن توضع في الاعتبار في عملية الرقابة فيما يتعلق باستعداد الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- ما المدى الذي ينبغي أن يصل إليه التحقيق في موضوع الرقابة؟

فيما هو متعلق بالرقابة على الاستعداد، تُستمد أهداف الرقابة المقترحة من ستة مجموعات معروضة في الشكل رقم 20.

أسئلة الرقابة²⁸

لهذه المهمة الرقابية ثلاثة أهداف رقابية بالإضافة إلى الأسئلة الرقابية المستمدة منهم على النحو التالي:

- (1) إلى أي مدى اعتمدت الحكومة خطة 2030 في سياقها الوطني؟
 - 1.1 هل نفذت الحكومة الإجراءات والترتيبات المؤسسية لدمج خطة 2030 في التشريعات والسياسات والخطط والميزانية والبرامج الخاصة بالبلد بما في ذلك إستراتيجية التنمية المستدامة الحالية في حالة وجود أي منها؟
 - 1.2 هل قامت الحكومة بإعلام وإشراك المواطنين والأطراف ذات العلاقة في العمليات والترتيبات المؤسسية لدمج خطة 2030، بما يتضمن الحكومة الوطنية والمحلية، والسلطات التشريعية، والجمهور، والمجتمعات المدنية والقطاع الخاص؟
 - 1.3 كيف تم توزيع المسؤولية بين مختلف المستويات الحكومية (الوطنية ودون الوطنية والمحلية) للتنفيذ المتناسق لخطة 2030؟
 - 1.4 هل وضعت الحكومة السياسات والآليات المؤسسية لدعم دمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية، والمجتمعية والبيئية) ومبادئ خطة 2030 (مثل "خدمة الجميع")؟

(2) هل حددت الحكومة الموارد والمقدرات (وسائل التنفيذ) المطلوبة لتنفيذ خطة 2030 وضمنتها؟

2.1 هل حددت الجهة المسؤولة الموارد (بما في ذلك الموارد المالية، والبشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبيانات، والإحصائيات) المطلوبة لتنفيذ أولوياتها ورصدها وكتابة التقارير خاصة بها في خطة 2030؟

i. هل جرى التحقق من الموارد والمقدرات المطلوبة؟

ii. هل تابعت الجهة المسؤولة العملية الشاملة عند تحديد الموارد والمقدرات؟

2.2 هل حددت الجهة المسؤولة فرص التعاون والشراكة للحصول على الموارد والمقدرات المطلوبة لتحقيق أولوياتها في خطة 2030؟

2.3 إلى أي مدى ضمننت الجهة المسؤولة الموارد (بما في ذلك الموارد المالية، والبشرية، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والبيانات، والإحصائيات) والمقدرات المطلوبة لتنفيذ أولوياتها ورصدها وكتابة التقارير الخاصة بها في خطة 2030؟

i. هل حددت الجهة المسؤولة المخاطر واستراتيجيات الحد منها عند تأمين الموارد والمقدرات؟

ii. هل استخدمت الجهة المسؤولة طرق ابتكارية لتأمين الموارد والمقدرات؟

(3) هل تضع الحكومة آلية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة 2030 ومتابعتها ومراجعتها وكتابة التقارير الخاصة بها؟

3.1 هل عينت الحكومة المسؤوليات المتعلقة برصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة 2030 ومتابعتها ومراجعتها وكتابة التقارير الخاصة بها؟

3.2 هل حددت الحكومة مؤشرات الأداء والخطوط الأساسية وتضع المعالم الرئيسية المتعلقة برصد التنفيذ وكتابة التقارير الخاصة به؟

3.3 هل نفذت الحكومة إجراءات تهدف إلى ضمان جودة تصنيف البيانات المطلوبة وإتاحتها وكذلك ضمان المستوى المطلوب منها؟

3.4 هل تم وضع إجراءات الرصد والمتابعة والمراجعة وكتابة التقارير عبر عملية تشاركية، وهل ستمكن هذه الإجراءات الأطراف ذات العلاقة من المشاركة؟

الأسئلة الفرعية

قد يرغب فريق الرقابة أيضًا في تقسيم أسئلة الرقابة إلى أسئلة فرعية للرقابة من أجل التعامل مع النواحي المتعلقة بسياقهم الوطني.

على سبيل المثال، إن قرر فريق الرقابة تقييم الهدف رقم 5 (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات) على نحو أعمق، فبعض الأسئلة الفرعية المنبثقة من الهدف رقم 1، ويمكن أن يكون السؤال رقم 1.1 ما يلي:

- i. ما التشريع المسنون لدمج هدف التنمية المستدامة رقم 5 في السياسات الوطنية وخططها؟
- ii. ما هي الترتيبات المؤسسية التي تضعها الحكومة لدمج الهدف رقم 5 وضمان دمج أهدافها في إجراءات كل أركان الحكومة؟

²⁸ المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 300/25؛ المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 3000/37

²⁷ المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 3000/35-37

iii. هل هناك ميزانية محددة في الميزانية الوطنية مكرسة للمبادرات المتعلقة بالهدف رقم 5؟

- توفر كمية كافية من البيانات الموثوقة وذات الصلة لدعم تقارير أداء السياسة؛
- توفر الخطوط الأساسية المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

يمكن أن تكون المصادر المرجعية المذكورة في الجزء 1 من هذه الإرشادات وتقارير المراجعة الوطنية الطوعية مصدرًا للمعايير.

مناهج جمع البيانات وتحليلها

ستكون المراجعة المكتبية والمقابلات ومجموعات النقاش هي الطرق الرئيسية المستخدمة لجمع البيانات. وعليه، فإن تحليل المحتوى، وتحليل السبب الرئيسي سيكون من الطرق الرئيسية لتحليل البيانات.

القيود

عند مراقبة الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فإن بعض القيود التي يواجهها فريق الرقابة يمكن أن تتجسد في: عدم وفرة المعلومات؛ المرحلة الأولية للإجراءات الحكومية بخصوص أهداف التنمية المستدامة؛ يصعب الحصول على الأدوات المناسبة لتعقيدات الرقابة. وينبغي لفريق الرقابة تحديد القيود من أجل وضع الاستراتيجيات للتغلب عليهم، وإن لم يكن هذا ممكنًا، راجع أسئلة الرقابة والمنهجية المستخدمة لجمع الأدلة.

النتائج المتوقعة

في هذه المرحلة من عملية الرقابة، إلى جانب المعلومات وفهم خطة 2030 المطلوب المتحصل لدى فريق الرقابة، من الممكن تحديد بعض النتائج المتوقعة لعملية الرقابة. على سبيل المثال، يمكن أن تكون بعض النتائج المتوقعة هي صلاحيات لدى الحكومة بشأن خطة 2030 غير محددة تحديدًا واضحًا؛ والأبعاد الثلاثة (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية) لخطة 2030 لم يتم مراعاتها في المبادرات الحكومية بطريقة تكاملية؛ وافتقار المكتب الوطني للإحصاء إلى الموارد الضرورية لرصد رقابة مؤشرات خطة 2030 ومتابعتها.

التوثيق

يبين الجدول رقم 7 إيضاحًا لمصفوفة تصميم الرقابة الذي وضع لسؤال رقابي واحد. وينبغي وضع مصفوفة لكل أسئلة الرقابة والأسئلة الفرعية. وهذا توضيح عام. إذ أن مصفوفة عملية الرقابة ينبغي أن تكون محددة بناءً على واقع بلدنا وواقع الجهاز الأعلى للرقابة. على سبيل المثال، فإن الأعمدة "المعلومات المطلوبة"، "مصادر المعلومات"، و"الحدود" يمكن أن تختلف من بلد لآخر.

معايير الرقابة²⁹

يمكن أن تكون معايير تقييم استعداد الحكومة عامة في طبيعتها، اعتمادًا على الممارسات المحلية أو الدولية. وتقدم منهجيات مجموع الحكومة بعض المعايير الأساسية المتعلقة بالإستراتيجية، والتنسيق، والإشراف، والشفافية. في هذه المنهجية، يحدد فريق الرقابة الوظائف الرئيسية للحكومة فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وهياكل الحكومة المسؤولة عن هذه الوظائف.

في عملية الرقابة هذه، لن ينصب التركيز مباشرة على النتائج بل ينصب على هياكل الحكومة وآلياتها المتبعة من أجل تنفيذ خطة 2030. ونتيجة لذلك، فإن معايير الرقابة ستكون أكثر ارتباطًا بتصميم إطار عمل نظري لاستعداد الحكومة لهذه الأهداف. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون بعض المعايير كما يلي:

- إضفاء الطابع المؤسسي الرسمي للرؤية طويلة الأجل للدولة في اتجاه تنفيذ خطة 2030، والمحدد بالتعاون مع مختلف الجهات الحكومية وغيرها من الأطراف ذات العلاقة،
- وجود هياكل، وآليات للتفاوض مع مختلف الأطراف ذات العلاقة.
- التحديد الواضح والرسمي لكفاءات الأطراف الرئيسية المهمة بالسياسة العامة والمشاركة فيها.
- التنسيق فيما بين الأطراف المسؤولة عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- الاتساق بين السياسات العامة لتحقيق المواءمة بين الإجراءات والأهداف المرجوة من التدخلات التي تضطلع بها مختلف الجهات؛
- الربط بين تخصيص الموارد والخطة الإستراتيجية القومية، وضمان تزامن الميزانية ومواءمتها مع الخطة السنوية وأولويات الحكومة؛
- إرساء مؤشرات الأداء القومي من أجل دعم التخطيط الاستراتيجي، والميزانية، وتحليل السياسات، وتقييم البرنامج، وصناعة القرار؛

²⁹ المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة 3000/45

الجدول 7 – مصفوفة التخطيط للرقابة – توضيح بشأن سؤال رقابي واحد

| هدف الرقابة 1: إلى أي مدى اعتمدت الحكومة خطة 2030 في سياقها الوطني؟ | | | | | | |
|--|--|--|--|---|---|--|
| سؤال الرقابة: هل نفذت الحكومة الإجراءات والترتيبات المؤسسية لدمج خطة 2030 في التشريعات والسياسات والخطط والميزانية والبرامج الخاصة بالبلد بما في ذلك إستراتيجية التنمية المستدامة الحالية في حالة وجود أي منها؟ | | | | | | |
| المعايير | المعلومات المطلوبة | مصادر المعلومات | إجراءات جمع البيانات | إجراءات تحليل البيانات | القيود | ما الذي سيسمح لنا التحليل بالإفصاح عنه |
| <p>ينبغي للبلد مراجعة الاستراتيجيات الحالية بالإضافة إلى السياسات والخطط وتحديد المناطق التي تحتاج إلى إحداث تغيير.</p> <p>بتعين على البلد مقارنة الأهداف القومية الحالية والغايات المنشودة من أهداف التنمية المستدامة العالمية وتحديد الأهداف المتصلة بها على الصعيد الوطني.</p> <p>يحتاج البلد إلى ترتيب مؤسسي لضمان دمج خطة 2030 في إجراءاته.</p> <p>على البلد ترجمة الأهداف إلى صياغة السياسات والخطط.</p> | <p>أ) الترتيبات المؤسسية التي تضعها الحكومة لدمج خطة 2030 في أعمال كل أركان الحكومة (منهجية مجموع الحكومة) وضمان الإجراءات المتناسقة والمدمجة.</p> <p>ب) صلاحيات هيكل الحكومة الذي يقع على عاتقه مسؤولية تنفيذ خطة 2030 (إن وجدت) وغيرها من الهيئات الملقاة على عاتقها مسؤوليات بخصوص خطة 2030</p> <p>ج) الهياكل التي تضعها الحكومة لتعميم أهداف التنمية المستدامة في الوزارات القطاعية وغيرها من الوزارات.</p> <p>د) محتويات السياسات، والخطط والبرامج المتعلقة بخطة 2030.</p> <p>هـ) الإجراءات التي تعدها الحكومة لدمج الخطة (سواء كانت شاملة، تشاركية، تتميز بالشفافية)</p> <p>و) الأشكال المدرجة في الميزانية المتعلقة بخطة 2030.</p> <p>ز) آليات التواصل والتنسيق بين الجهات الحكومية المسؤولة عن خطة 2030.</p> | <p>التشريعات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة (أ، ب، ج)</p> <p>خطط الحكومة وسياساتها (د، هـ، ز).</p> <p>التقارير وغيرها من الأدوات (مثل تحليل الفجوة، واستشارة الأطراف ذات العلاقة المتعددين، وأداة التقييم المدمجة) التي تستخدمها الحكومة (ج، هـ)</p> <p>الخطط الإستراتيجية الوطنية والقطاعية (د، ز)</p> <p>ميزانية الحكومة (و)</p> <p>التقارير والوثائق الأخرى التي تقدمها الجهات المانحة والمجتمع المدني (ب، ج، هـ، ز)</p> <p>مدير الهيكل الحكومي المسؤول عن خطة 2030 (ز، ح)</p> | <p>المراجعة المكتبية (أ، ب، ج، د، هـ، و، ز)</p> <p>البحث على المواقع الإلكترونية (أ، ب، ج، د، و، ز)</p> <p>المقابلات مع مسؤولي الحكومة (ب، هـ، ز، ح)</p> <p>مجموعات النقاش مع الخبراء وممثلي المجتمع المدني (هـ، ز، ط)</p> | <p>تحليل الوثائق (أ، ب، ج، د، هـ، و، ز)</p> <p>تحليل محتوى المقابلات ومجموعات النقاش (ح، ط)</p> <p>المقارنة بين تحديد الأولويات في الخطط القومية وأهداف وأغراض أهداف التنمية المستدامة (ج، د، هـ)</p> <p>المقارنة بين المبادرات الحكومية وأهداف وأغراض أهداف التنمية المستدامة (أ، ب، ج، د، هـ، و، ز)</p> <p>غياب اللوائح ونقص الوثائق المتعلقة بالترتيبات المؤسسية الحكومية لتنفيذ خطة 2030 (د، و)</p> | <p>الهيكل الحكومي المتعلق بخطة 2030 في المرحلة الأولية من المنظمة (أ، ب، ج، د، هـ، و، ز)</p> <p>الهيكل المؤسسي الغامض/تداخل الصلاحيات (أ، ب، ج، د، هـ، ز)</p> <p>عدم وفرة المعلومات المطلوبة (أ، ب، ج، د، هـ، و، ز)</p> <p>غياب اللوائح ونقص الوثائق المتعلقة بالترتيبات المؤسسية الحكومية لتنفيذ خطة 2030 (د، و)</p> | <p>وجود هيكل في الحكومة يقع على عاتقه مسؤولية قيادة وتنسيق الاستعداد لـ وتنفيذ خطة 2030 (أ، و)</p> <p>مدى وضوح تعريفات الحقوق المسندة في الحكومة بخصوص خطة 2030 (أ، ب، ج، هـ، ح، ط)</p> <p>وجود تشتت أو تداخل أو ازدواجية في الحقوق المسندة للمؤسسات/ الجهات الحكومية بشأن خطة 2030 (أ، ب، ج، د، هـ، ز، ح، ط)</p> <p>وجود موائمة بين تشريع البلد وسياساتها وخططها وميزانياتها وبرامجها وبين خطة 2030 (د، و، ز، ح، ط)</p> <p>اندماج أهداف التنمية المستدامة في عمليات التخطيط الإنمائي الوطني وأدواته (د، هـ، ح، ط)</p> <p>وجود آليات للتواصل والتنسيق تتسم بالكفاية والفعالية لدى الحكومة للجمع بين مختلف الهيئات الحكومية بهدف وضع سياسات تكاملية لأهداف التنمية المستدامة وتنفيذها (ز، ح، ط)</p> |

| | | | | | |
|---|---|--|--|--|--|
| <p>ينبغي للبلد تحديد طرق التنفيذ لتحقيق الأهداف الوطنية.</p> <p>يتعين على البلد مواءمة الميزانية ودوائر التخطيط الوطني في خطة 2030.</p> | <p>ح) تصور المديرين المسؤولين عن تنفيذ خطة 2030 بشأن جهود دمج خطة 2030 في مبادرات البلد.</p> <p>ط) تصور الخبراء وممثلو المجتمع المدني بخصوص جهود دمج خطة 2030 في مبادرات البلد.</p> | <p>المسؤولين الحكوميين المسؤولين عن تنفيذ خطة 2030 (هـ، ح)</p> <p>الخبراء، وممثلو المجتمع المدني المرتبطين بخطة 2030 (ط)</p> | | | <p>وجود هياكل وعمليات لتجميع الأطراف ذات العلاقة ودمج معطياتها دمجاً فعالاً في تعريف سياسات أهداف التنمية المستدامة وخططها (ج، د، هـ، ز، ح، ط)</p> |
|---|---|--|--|--|--|

وضع آليات جمع البيانات وتحليلها.

من الجدول 7، يمكن إدراك أن الكثير من إجراءات جمع البيانات وتحليلها أمر مطلوب من أجل عملية الرقابة هذه. وينبغي وضع هذه الإجراءات واختبارها أثناء مرحلة التخطيط. ومن ثم ينبغي وضع إجراءات للمراجعة المكتبية، والأدلة التوجيهية للمقابلات مع المسؤولين الحكوميين ومجموعات النقاش مع الخبراء وممثلي المجتمع المدني. كذلك لا بد من جاهزية كل إجراءات تحليل الوثائق المجمعة، وأدوات إجراء تحليل محتوى المقابلات ومجموعات النقاش، وإجراءات عمل المقارنات المطلوبة، وجدول تحليل المسؤولية والمساءلة والاستشارة والتبليغ (RACI)³⁰ بنهاية التخطيط.

استكمل خطة الرقابة³¹

يجب أن تتضمن وثائق خطة الرقابة ما يلي:

- المعرفة الأساسية والمعلومات اللازمة لفهم خطة 2030؛
- أهداف عملية الرقابة والاستفسارات الخاصة بها ومعايير الرقابة ونطاقها ومنهجيتها بما في ذلك الأساليب المستخدمة لجمع الأدلة وأجراء تحليل لعملية الرقابة.
- خطة نشاط عامة تتضمن متطلبات التوظيف، والموارد، والخبرة الخارجية الممكنة، التي يجب توافرها خلال المهمة الرقابية؛
- التكاليف التقديرية الخاصة بالمهام الرقابية والأطر الزمنية الأساسية للمشروع والمعالج الإرشادية ونقاط التحكم الرئيسية في المهمة الرقابية.

التوثيق

بعض أوراق العمل المتعلقة بخطة الرقابة

1. الجدول الزمني
2. ملخص موضوع الرقابة
3. توثيق المراجعة المكتبية
4. حصر الأطراف ذات العلاقة
5. مصفوفة التخطيط للرقابة
6. الأدلة التوجيهية للمقابلات ومجموعات النقاش
7. أدوات تجميع البيانات وتحليلها

أمر ذو أهمية أيضًا للوقوف على مواضع التداخل و/أو التشتت في مشروع/برنامج.

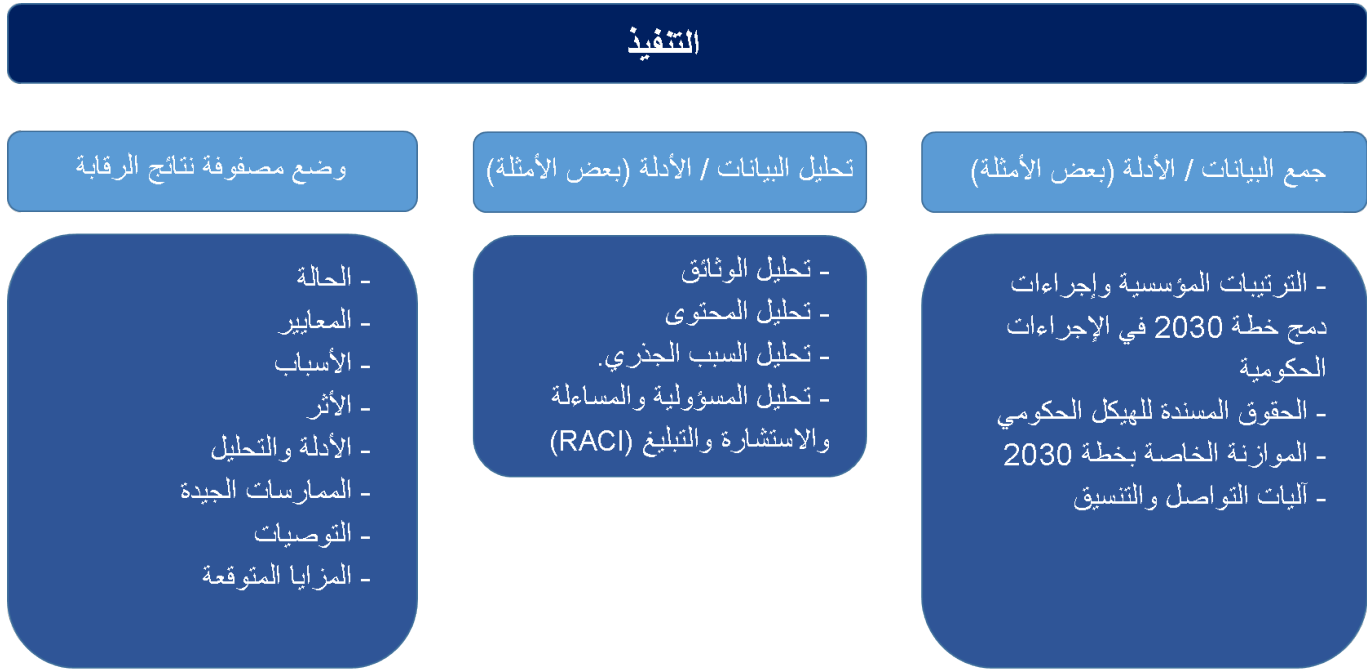
³¹ المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 3000/104

³⁰ RACI هو اختصار مستمد من الأحرف الأولى للكلمات الأربعة التالية المسؤولية (Responsible)، والمحاسبة (Accountable)، والإبلاغ (Inform)، وهو يتألف من مصفوفة تشرح أدوار ومسؤوليات الكيانات/الأشخاص في استكمال الأنشطة. وهو أمر مفيد عند توضيح الأدوار والمسؤوليات في المشروعات المشتركة بين الإدارات. وهو

إجراء الرقابة على الاستعداد

يوضح الشكل رقم 23 الخطوات الرئيسية لمرحلة رقابة الأداء لرقابة الاستعداد لتنفيذ خطة 2030.

الشكل 23 – مرحلة التنفيذ



التواصل: لجنة الخبراء، الاعتبارات الخاصة بالتقرير

جمع الأدلة وتحليلها³²

ونظرًا لتعقيد عملية رقابة الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فإن العقبات المتعلقة بتحليل البيانات يمكن أن تشمل نقص البيانات، وتعددتها وتضاربها.

وضع مصفوفة لنتائج عملية الرقابة³³

الوثيقة الأساسية لإجراء مرحلة رقابة الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة هي مصفوفة نتائج الرقابة. ويمكن أن تستخدم المصفوفة لتسجيل جميع المعلومات، والبيانات، والأدلة المجمعَة أثناء مرحلة التنفيذ. وتحتوي مصفوفة نتائج الرقابة على كل المعلومات اللازمة لكتابة التقرير.

كما يظهر في أي من عمليات الرقابة الأداء، فإن النشاط الرئيسي في هذه المرحلة سينصب على تجميع الأدلة وتحليلها لدعم نتائج الرقابة. فيما هو متعلق بعملية الرقابة هذه، فإن المقابلات ومجموعات النقاش يمكن أن تكون الأنواع الرئيسية لتجميع البيانات المستخدمة وستكون البيانات نوعية في غالب الأمر. وفي هذه الحالة، سيجري تحليلها عن طريق تحليل المحتوى وتحليل المسببات الرئيسية. وسيكون تحليل المسؤولية والمساءلة والاستشارة والإبلاغ (RACI) أمرًا ضروريًا لتوضيح التدخل أو الإزدواجية أو التشتت المحتمل في الأنشطة الحكومية المتعلقة بالاستعداد لتنفيذ خطة 2030. لذا، يجب أن يتمتع فريق الرقابة بالمهارات لتطبيق تلك التقنيات.

³³ المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 55-51/3200

³² المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 106/3000

التوثيق

يعرض الجدول 8 شكل توضيحي لمصفوفة نتائج الرقابة الموضوعية من أجل سؤال رقابي واحد. وينبغي وضع مصفوفة لكل أسئلة الرقابة والأسئلة الفرعية لها. مرة أخرى، من الضروري التأكيد أن المصفوفة المتعلقة بعملية الرقابة الخاصة بك ينبغي أن تكون أكثر تحديدًا.

الجدول 8 – مصفوفة نتائج الرقابة – شكل توضيحي لسؤال رقابي واحد.

| هدف الرقابة 1: إلى أي مدى اعتمدت الحكومة خطة 2030 في سياقها الوطني؟ | | | | | | | |
|---|--|--|---|--|---|--|---|
| السؤال الرقابي: هل نفذت الحكومة الإجراءات والترتيبات المؤسسية لدمج خطة 2030 في التشريعات والسياسات والخطط والميزانية والبرامج الخاصة بالبلد بما في ذلك إستراتيجية التنمية المستدامة الحالية في حالة وجود أي منها؟ | | | | | | | |
| النتائج | الحالة التي عُثر عليها | المعايير | الأدلة والتحليل | الأسباب | التأثيرات | الممارسات الجيدة | التوصيات |
| | | | | | | | |
| المزايا المتوقعة | لم يجر تحديد الحقوق المسندة في الحكومة بخصوص خطة 2030 ولا تعريفها بوضوح. | يحتاج البلد إلى ترتيبات مؤسسية لدمج خطة 2030 في أعمالها. | أسست الحكومة لجنة لتنسيق تنفيذ خطة 2030. غير أن هذه اللجنة لا تتمتع بتمثيل من كل الأطراف ذات العلاقة المعنية. الحقوق المسندة وأنشطة الخطة الخاصة بهذه الخطة ينبغي تحديدها أيضاً. بيّن تحليل المسؤولية والمساءلة والاستشارة والإبلاغ (RACI) التشتت والتداخل في الحقوق المسندة في الحكومة بخصوص خطة 2030 يظهر التأكيد على الأهداف البيئية والصحية غير أنهم لا تؤخذ في الاعتبار بطريقة متكاملة مع الأهداف الأخرى. لا يعد مكتب الإحصاءات الوطني جزءاً من اللجنة. | الحكومة في المرحلة الأولية للاستعداد لتنفيذ خطة 2030. عدم وعي مناطق حكومية كثيرة بخطة 2030. المبادرات المتفرقة بين الوزارات. | قد لا تتبع مبادئ خطة 2030، على سبيل المثال، مبدأ الشمولية والتكامل. | على اللجنة المسؤولة عن تنسيق تنفيذ خطة 2030 - مراعاة مبادئ خطة 2030 عند تشكيل اللجنة. - تحديد الحقوق المسندة للأطراف ذات العلاقة الحكوميين المشاركين في الاستعداد لتنفيذ خطة 2030. - وضع خطة عمل مع الأنشطة المطلوبة للاستعداد لتنفيذ خطة 2030. | الحقوق المنسوبة في الحكومة بخصوص خطة 2030 محددة بوضوح. تحديد الأنشطة المطلوبة لدى الحكومة لتنفيذ خطة 2030. |
| عدم وجود معلومات بخصوص مواعمة تشريعات البلد أو | يتعين على البلد مقارنة الأهداف القومية الحالية والغاية المنشودة | تجري اللجنة دراسة لمقارنة السياسات الحالية والخطط مع خطة 2030. وتتوقع اختتام | لا تزال خطة 2030 أمراً جديداً. | التأجيل في تحقيق الأهداف. مبادرات الحكومة منفصلة | تراجع وزارة التربية والتعليم بالفعل خططها الإستراتيجية بهدف | على اللجنة المنوط بها تنسيق تنفيذ خطة 2030، | المواءمة بين تشريعات البلد وسياسته وخطته |

| | | | | | | |
|---|---|--|--|-----------------------------------|--|--|
| سياساتها وخططها مع خطة 2030. | بأهداف التنمية المستدامة العالمية ووضع غايات على الصعيد الوطني متصلة بها. على البلد ترجمة الأهداف عند صياغة السياسات والخطط. | الدراسة بنهاية العام. النتيجة المستمدة من المقابلات مع المسؤولين هي وجود العديد من السياسات والخطط المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في البلد بيد أنهم يفتقرون إلى المعلومات المتعلقة بالمواءمة. الاستنتاج المستمد من مجموعات النقاش التي أجريت مع الخبراء وممثلي المجتمع المدني أن المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني لا يزالان يفتقران إلى المعرفة الكافية بخطة 2030. | التشريعات والسياسات والخطط لم تتغير كثيرا. عن خطة 2030. | مواءمتها مع خطة 2030. | - زيادة نشر خطة 2030 على الهيئات الحكومية والمجتمع المدني. - إعداد خطة عمل لمواءمة التشريعات البلد وسياسته وخطته مع خطة 2030. | وبين خطة 2030. |
| ليست هناك ميزانية مخصصة لتنفيذ خطة 2030 في البلد. | يتعين على البلد مواءمة الميزانية ودورات التخطيط الوطني مع خطة 2030. | أجرى فريق الرقابة مراجعة مكتبية على الوثائق الأساسية المتعلقة بالموضوع، وبحثوا في المواقع الرسمية وفي نظام الميزانية الوطني ولم يعثروا على معلومات بشأن تخصيص ميزانية لتنفيذ خطة 2030. أكد المسؤولون أثناء المقابلات التي أجريت معهم عدم تخصيص البلد ميزانية لذلك الأمر. | تعد خطة 2030 أمراً جديداً. الافتقار إلى الموارد. تهتم الحكومة اهتماماً عميقاً بالمشكلات الطارئة ومن ثم تهتم بخطة 2030 طويلة الأجل. | لن تتحقق أهداف التنمية المستدامة. | وزير المالية ووزير التخطيط اللذان يقدمان الميزانية الضرورية لتنفيذ خطة 2030. | ستسهم التوصيات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. |

إعداد تقارير نتائج عملية الرقابة وتداولها³⁴

يوضح الشكل 24 الخطوات الرئيسية لمرحلة إعداد تقارير رقابة الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

الشكل 24 - مرحلة إعداد التقارير

إعداد التقارير

الإصدار والنشر

الانتهاء من التقرير

تعليقات خضعت
للرقابة

مسودة التقرير
(استنادًا إلى مصفوفة
النتائج)

التواصل: مراعاة مختلف قراء التقرير، وإدراج المواد المطبوعة وأدوات المعاينة.

في الوقت الذي تزال فيه خطة 2030 موجهة إلى مسؤولي الإدارة ومسؤولي الحكومة والتشريعيين، يجب النظر بعين الاعتبار إلى التواصل مع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والهيئات الدولية.

ويمكن أن تكون لدى الانتوساي والمناطق التابعة لها خططًا أيضًا لسحب هذه التقارير معًا لإعداد تقارير بشأن الاستعداد في الانتوساي أو المستوى الإقليمي.

ويمكن العثور على الارشادات العامة بشأن المتطلبات ونصائح لأفضل ممارسات تبادل نتائج رقابة الأداء في الدليل التوجيهي لرقابة الأداء على تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لمبادرة تنمية الانتوساي.

كما ذكرنا سابقًا في هذا الدليل التوجيهي، إن الغرض من إجراء رقابة الاستعداد هو الإسهام في جهود تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلد، وتوفير رقابة مستقلة لجهود الاستعداد، وضمان أن للجهاز الأعلى للرقابة دورًا فعالًا في خطة أهداف التنمية المستدامة للدولة.

فيما هو متعلق بهذه المهمة الرقابية، فإن مراعاة عدد الأطراف ذات العلاقة يمكن أن يكون ضروريًا لإجراء مجموعات النقاش للحصول على الأفكار والمقترحات التي يمكن أن تعمل على تحسين التوصيات.

ونظرًا لعدد الأطراف ذات العلاقة المشتركين في خطة أهداف التنمية المستدامة، يحتاج الجهاز الأعلى للرقابة أيضًا إلى الاطلاع على الرسائل الأساسية المنقولة إلى الأطراف ذات العلاقة الرئيسيين وفضلًا وسائل الإعلام لنقل الرسائل. تتمتع وسائل التواصل الاجتماعي بانتشار واسع في الأوقات الحالية ويمكن أن توضع في الاعتبار إلى جانب وسائل الإعلام الأخرى لنشر الرسائل.

³⁴ المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 3000/116

يوضح الشكل 25 الخطوات الرئيسية للمتابعة على رقابة الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

الشكل رقم 25 – المتابعة



قد تتطور مع الوقت. لذا فإن المتابعة لا تقيد نفسها بالتحقق مما إذا كانت التوصيات الرقابية السابقة قد جرى تنفيذها بيد أن المتابعة ينبغي أن تركز على الإجراءات الجديدة المتخذة من الجهة محل الرقابة والمتعلقة بالاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ومن المتوقع أن تنفذ عمليات الرقابة الجديدة لأهداف التنمية المستدامة على المدى الطويل غير أن الموضوع سيكون حينئذ هو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بدلاً من الاستعداد.

إذ أن مراعاة الاهتمام بالموضوع والأطراف ذات العلاقة المشاركين، ونتائج المتابعة يمكن أن يستثمر في تقارير تنمية الاستدامة القومية وإجراء المراجعات الوطنية الطوعية في البلد.

يمكن للأجهزة العليا للرقابة تنفيذ متابعات على عمليات رقابة أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني والمتعلقة بالتقدم المحقق في كلاً من الاستعداد والإنجاز المتعلق بمختلف الأهداف والأغراض في إطار خطة 2030 الخاص بالتنمية المستدامة. ويمكن أن تضع الأجهزة العليا للرقابة أليات المتابعة على الرقابة وذلك لتحقيق أغراض أهداف التنمية المستدامة. وستسهم المتابعة المتسقة والنظامية إسهاماً كبيراً في فعالية عمليات رقابة أهداف التنمية المستدامة.

وقد تختلف إجراءات المتابعة على رقابة الأداء على الاستعداد لتنفيذ خطط تحقيق غايات وأهداف التنمية المستدامة عن الإجراءات الحالية للمتابعة على المهمات الرقابية. ونظراً لأن المؤشرات المتعلقة بالكثير من الغايات التي تدرج تحت الأهداف لا تزال قيد الإعداد، ولأن الأهداف متشابهة مع الغايات التي يكمل بعضها بعضاً، فإن المؤشرات

³⁵ المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 3000/136

المسرد

معايير الرقابة – المقاييس المرجعية المستخدمة في تقييم موضوع الرقابة يمكن أن تكون معايير الرقابة، في رقابة الأداء، كيفية أو كمية ويمكن أن تكون عامة أو محددة والتركيز على ما هو متوقع وفقاً للمبادئ السليمة، والمعرفة العلمية وأفضل الممارسات؛ أو التركيز على قد أن يكون (في ظل ظروف أفضل) أو ما ينبغي أن يكون وفقاً للقوانين أو اللوائح أو الأهداف (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 47, 3000/46).

الازدواجية – وتحدث حينما تشترك هيئتين أو أكثر أو اشتراك البرامج في الأنشطة ذاتها أو تقديم الخدمات نفسها إلى نفس المستفيدين (التشنت، والتداخل، والازدواجية، مكتب المساءلة الحكومي الأمريكي GAO، عام 2015).

التشنت – ويشير إلى تلك الظروف التي فيها يشارك أكثر من مكتب فيدرالي واحد (أو أكثر من مؤسسة واحدة داخل الهيئة) في نفس المجال العام للحاجة الوطنية ذاتها وإيجاد الفرص لتحسين تقديم الخدمات (التشنت، التداخل، والازدواجية، ومكتب المساءلة الحكومي الأمريكي GAO، عام 2015).

التداخل – ويحدث حينما تكون لدى الهيئات أو البرامج أهداف مشابهة، وتشترك في الأنشطة أو الاستراتيجيات المماثلة لتحقيق تلك الأهداف، أو استهداف المستفيدين المتشابهين (التشنت، والتداخل، والازدواجية، مكتب المساءلة الحكومي الأمريكي GAO، عام 2015).

رقابة الأداء – فحص مستقل وموضوعي وموثوق للوقوف على ما إذا كانت التعهدات الحكومية أو أنظمتها أو عملياتها أو برامجها أو أنشطتها أو مؤسساتها تعمل بناءً على مبادئ الاقتصاد، والكفاءة، و/أو الفعالية وفي حالة وجود مجال للتحسين (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 17/3000).

موضوع الرقابة – يمكن أن يكون موضوع رقابة الأداء هو برامج أو تعهدات أو أنظمة أو كيانات أو أموال محددة ويمكن أن يتألف من أنشطة (إلى جانب المخرجات والنتائج والتأثيرات الخاصة بهم) أو الأوضاع الحالية بما في ذلك الأسباب والنتائج (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 30/3000).

التنمية المستدامة – وهي التنمية التي تلبي احتياجات الوقت الحاضر دون إضعاف قدرة الأجيال القادمة على تحقيق احتياجاتهم (SD-comission.org.uk).

مجموع الحكومة – مجموعات الاستجابات إلى مشكلة تزايد تشنت خدمات القطاع العام والخدمات العامة والرغبة في زيادة التكامل، والتنسيق والقدرة (Ling, 2002 apud The Centre for Effective Services, 2014).